

أطر المعالجة الخبرية لاحتجاجات واعتصامات
عام 2011 في الصحافة العمانية الصادرة باللغة
العربية

ثريا بنت محمد بن حمد الطائية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على
درجة الماجستير في الآداب
تخصص الإعلام

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
قسم الإعلام
جامعة السلطان قابوس

عنوان الرسالة: أطر المعالجة الخبرية لإحتجاجات وإعتصامات عام ٢٠١١ في الصحافة العمانية العربية

اسم الطالبة: ثريا بنت محمد بن حمد الطائفة

الرقم الجامعي ٨٨٠٣٢

لجنة الإشراف على الرسالة:

١-المشرف الرئيس: د.عبيد بن سعيد الشقصي

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

القسم: الإعلام

الكلية: الآداب والعلوم الاجتماعية

التاريخ: ١٥/٩/١٤٠٢

التوقيع

٢-عضو لجنة الإشراف: د. إيمان زهرة

الدرجة العلمية: استاذ مساعد

القسم: الإعلام

الكلية: الآداب والعلوم الاجتماعية

التاريخ: ١٥/٩/١٤٠٢

التوقيع إيمان زهرة

لجنة مناقشة الرسالة:

١- رئيس اللجنة: د. طلال بن يوسف العوصي

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

القسم: الجغرافيا، مع المصير للدراسات الجامعية

الكلية: الآداب والعلوم الاجتماعية

التاريخ: ١٥ / ٩ / ١٤٠٥

التوقيع

٢- المشرف الرئيس: د. عبيد بن سعيد الشقصي

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

القسم: الإعلام

الكلية: الآداب والعلوم الاجتماعية

التاريخ: ١٥ / ٩ / ١٤٠٥

التوقيع

٣- عضو لجنة الإشراف: أ.د. حسني محمد نصر

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

القسم: الإعلام

الكلية: الآداب والعلوم الاجتماعية

التاريخ: ١٥ / ٩ / ١٤٠٥

التوقيع

٤- الممتحن الخارجي: د. د. محمد عبد الجبار المصير

الدرجة العلمية: أستاذ

القسم: الإعلام

الكلية: الآداب والعلوم الاجتماعية

التاريخ: ١٥ / ٩ / ١٤٠٥

التوقيع

الإهداء.....

هناك أشخاص ينثرون رؤاهم ببهاء وإن غابوا يزهر
غرسهم حصادا مشرقاً على أروقة الوطن.

الأديب عبدالله الطائي مؤسس صرح الإعلام في الوطن

خالي مازن الذي تعلمنا منه معاني الوفاء للوطن

لكما حصاد غرسكما.

أطر المعالجة الخبرية لاحتجاجات واعتصامات عام 2011 في الصحافة العمانية الصادرة باللغة العربية

الملخص:

تبحث هذه الدراسة إلى الكشف عن الأطر التي استخدمتها الصحف العمانية العربية في معالجتها للأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات التي شهدتها سلطنة عمان عام 2011 ، وقد انتقينا لدراستنا صحيفتين كان لهما حضور في تغطية مشهد هذه الأحداث، هما: عُمان و الرؤية. تهدف الدراسة إلى مقارنة استخدام الأطر بين الصحيفتين المذكورتين للكشف عن وجود علاقة بين ملكية المؤسسة الصحفية، وطريقة التغطية استعانةً بنظرية التأطير.

وقد لجأت الباحثة للأطر الخبرية التي تمّ تأكيد وجودها في الصحافة الأجنبية وقت الأزمات، في محاولة لمقارنة النتائج بما استخلصته الدراسات الأجنبية من أهمية في تشكيل الرأي العام.

وتمّ تطبيق هذه الدراسة المسحية على صحيفة عمان الحكومية وصحيفة الرؤية الخاصة بالاعتماد على منهج تحليل المضمون الكمي للمحتوى الظاهر، والتحليل الكيفي للأطر المستخدمة لمعالجة موضوع الاحتجاجات والاعتصامات. كما تحلل وتفسر النتائج في ضوء نظرية التأطير لانتمان Entman وفقاً للطريقة الاستنتاجية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها أنّه بالرغم من عدم اختلاف الصحيفتين في استخدام الأطر الخبرية إلا أن هناك فروقات واضحة في توظيف آليات التأطير كاختلاف المصادر الناقلة، والخبرية، وحجم المساحة التي خصصتها الصحيفتان للأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات، مما يعكس اهتمام صحيفة الرؤية بالاحتجاجات والاعتصامات أكثر من صحيفة عُمان، فقد اعتمدت صحيفة الرؤية على مصادرها الناقلة أكثر من صحيفة عمان. ولذلك ترى الباحثة ضرورة استخدام المؤسسة الصحفية لمصادرها الناقلة بشكل أكبر لتمكينهم من نقل القضايا التي تهم المجتمع العماني ضمن الأطر المناسبة للقضية.

Framing of the Arabic Journalism during the protests and sit-ins in the Sultanates of Oman in 2011

Abstract:

This study aims to explore the existence of news frames in the Arabic newspapers to compare and analyse the coverage of the Protests and Sit-ins that took place in Oman in early 2011. The researcher is testing the existence of the frames that reappear in foreign media during crisis. Through the Framing theory, the research also aims to compare the use of those frames in relation to the Media ownership (government vs private).

This study uses the descriptive and quantitative content analysis method to compare the frames in the Omani Arabic press.

Meanwhile there seem to be differences in utilising sources, and elements of layout, the study proved that there are no differences in the way Omani newspapers used the news frames of the protests and sit-ins of 2011. This means that despite the type of newspaper ownership, the frames used remain the same.

The researcher concludes that there is a similarity in frame utilisation between the two newspapers, however, the layout elements, the sources and the sources used are different to reflect each newspaper's ownership (Private/Government).

The researcher recommends that the Newspapers should utilize more of its own resources to enable them to relate and reflect their own opinion on the news that are relevant to their communities and affairs.

قائمة المحتويات:

1	المقدمة
	الفصل الأول: الإطاران النظري والمنهجي للدراسة
5	أولاً: الإطار النظري
	ثانياً: الإطار المنهجي
13	• الدراسات السابقة
19	• مشكلة الدراسة
20	• أهمية الدراسة
20	• أهداف الدراسة
21	• أسئلة الدراسة
22	• مصطلحات الدراسة
23	• نوع الدراسة ومنهجها
23	• وحدات التحليل وفئاته
26	• الدراسة الاستطلاعية
27	• مجتمع الدراسة
28	• عينة الدراسة
30	• التعريفات الإجرائية للأطر
33	• إجراءات الصدق والثبات
36	الفصل الثاني: الإعلام والأزمات السياسية
36	أولاً: الأزمة
37	• سمات الأزمة، وخصائصها، ومراحلها
38	• أسباب الأزمة
41	• مراحل الأزمة
41	• أنواع الأزمات
42	• نبذة عن مظاهر التعبير عن الأزمات

49	ثانياً: دوافع الاحتجاجات والاعتصامات عام 2011
50	ثالثاً: الإعلام والأزمات السياسية
52	• دور الإعلام وقت الأزمات
54	• السمات المطلوبة في إعلام الأزمات
55	• التحديات وأوجه الخلل في المعالجة الإعلامية للأزمات
57	رابعاً: واقع الصحافة العمانية
59	الفصل الثالث: نتائج الدراسة
59	1-توزيع الأخبار
60	2-النتائج المتعلقة بالمساحة
62	3-1: الأطر المستخدمة في أخبار الاحتجاجات والاعتصامات
65	3-2 استخدام إطار إسناد المسؤولية
67	4-1 الموقع من الصحيفة
73	4-2 موقع النشر في الصفحة
79	5-1 المصادر الناقلة للخبر
85	5-2 المصادر الصحفية
92	6-عناصر الإبراز المستخدمة
94	6-1 العناصر المختصة بالعناوين
97	6-2 العناصر المتعلقة بالصور
100	6-3 العناصر الأخرى
104	الخاتمة
112	المصادر والمراجع
120	الملاحق

المقدمة:

شهدت سلطنة عُمان وبالتزامن مع بدايات الربيع العربي في عام 2011، مجموعة من الاحتجاجات، والاعتصامات، والمسيرات بسبب ما أفرزته ظاهرة الربيع العربي من تغيرات كثيرة في نظم الدول العربية. وفي سلطنة عمان بدأ الحراك الشعبي في شكل مسيرات واحتجاجات منذ مطلع فبراير 2011 وتطور إلى اعتصامات في عدد من المدن العمانية. ولم تشهد السلطنة حركة شعبية احتجاجية من قبل كالتى شهدتها عام 2011، والتي بدأها موظفو وزارة التربية والتعليم من المعلمين والمعلمات مطالبين بتحسين أوضاع المعلم من خلال زيادة الرواتب وتفعيل الترقيات المتأخرة¹ (الهاشمي:2011:3).

تلى تلك المطالبات من قبل المعلمين مسيرتان سلميتان (المسيرة الخضراء الأولى 8-فبراير 2011، والمسيرة الخضراء الثانية، 18 فبراير 2011) والتي تركزت في حي الوزارات بالعاصمة مسقط. ثم اعتصم عدد من الشباب في مدينة صلالة بمحافظة ظفار، مطلقين على اعتصامهم "نداء الخير" (الهاشمي:2011:3).

وقد مثّلت اعتصامات مدينة صحار بؤرة هامة لتصاعد الاحتجاجات وإثارة غضب الشارع العام في سلطنة عُمان. ففي هذه المدينة تصاعدت الأحداث بعد احتدام المناقشات بين بعض الباحثين عن عمل موظفي وزارة القوى العاملة؛ الأمر الذي تطلب فيه استدعاء قوات الأمن؛ ونتج عنه وفاة أحد المواطنين.

¹والجدير بالذكر أن حركة المطالبات من قبل المعلمين حركة متكررة رغم مرور عامين على أزمة الاحتجاجات التي شهدتها السلطنة منذ 2011. حيث أضرب المعلمون في عدد من مدارس السلطنة عن العمل مع مطلع العام الدراسي 2013-2014 مكررين مطالب تتعلق بتحسين جودة التعليم وتحسين وضع المعلم. كما أصبح كل من الإعتصام والإضراب عن العمل طريقة للتعبير عن الرأي كان آخرها إضراب موظفي محلات اللولو هايبرماركت-يونيو 2014

وأطلق على الاعتصام في صحار والذي تمركز في دوار الكرة الأرضية بصحار اسم "ميدان الإصلاح" (الجزيرة، موقع الكتروني، 2011).

وقد اتخذ المحتجون للتعبير عن احتجاجاتهم لتنفيذ مطالبهم ثلاثة ميادين هامة أخرى، غير ساحة ميدان الإصلاح، وهي: "ساحة الشعب" أمام مجلس الشورى بمسقط، "ساحة الحرية" بصور، وساحة نداء الخير" بصلالة كما ورد في مقالة ساحة الشعب والحرية للكاتب إبراهيم سعيد في العدد 355 من الرؤية بتاريخ 9 مارس 2011. كما شهدت السلطنة أيضاً اعتصامات مهنية وعمالية مختلفة مثل اعتصام الجماعات العمالية، والمهنية والقطاعية، وذوي الاحتياجات الخاصة، والنساء المتزوجات بغير العمانيين، مطالبين بحقوقهم وتحسين أوضاعهم المعيشية والاقتصادية كما ورد في صحيفة الزمن بتاريخ 2-ابريل 2011 بخبر تحت عنوان "حفظ شكوى ضد المسؤولين". وقد استمرت هذه الاعتصامات حتى منتصف مايو 2011.

ومن المفيد ذكره أنّ هذه الاحتجاجات والاعتصامات كان لها الكثير من التأثيرات على سياسة حكومة سلطنة عُمان. فقد تجاوبت الحكومة لمطالب المحتجين، الأمر أحدث بعض التغيرات في النطاق السياسي، والاقتصادي، والتعليمي في السلطنة. فقد أصدر السلطان قابوس بن سعيد آنذاك أكثر من أربعين مرسوماً سلطانياً (وزارة الشؤون القانونية، موقع إلكتروني: 31-مايو-2014) هدفت إلى الإصلاح.

وبرغم ما شهدته السلطنة من توتر سياسي ومطالب جريئة في سبيل الإصلاح، والمطالبة بإقالة عدد من المسؤولين في الدولة، إلا أن المحتجين لم يطالبوا بإسقاط النظام. بل أظهروا ولاءهم وعرفانهم لجلالة السلطان من خلال المسيرات والتهنئات لسلطان عمان (الشقصي: 2013:3).

تلعب وسائل الإعلام عموماً والصحافة خاصّة دوراً هاماً وقت الأزمات باعتبار أنّ للكلمة المقروءة مصداقية وقيمة لدى الجمهور تسهم في تنوير الرأي العام وتكوين موقف تجاه الوقائع والقضايا المطروحة. وتتصدر الصحافة أحياناً وسائل الإعلام الأخرى في الاهتمام بالقضايا

السياسية، والاجتماعية، ومناقشتها وعرض وجهات النظر المختلفة (خليل، الشربيني، سالم، 2012:23)، ولذلك نجد أن الصحافة هي إحدى أهم وسائل الإتصال التي يمكن من خلالها التعرف على طبيعة التغطية الإعلامية للاحتجاجات والاعتصامات في سلطنة عمان.

وتبرز أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإتصال في فترة الاحتجاجات والاعتصامات 2011 في اعتماد الحكومة عليها لإدارة الأزمة أو في استغلالها لنقل الأخبار ونشر التوعية المصادر الصحفية والتوجيه لإفادة الجمهور وتشكيل الرأي العام. وتشكل الصحف أحد أهم الوسائل الإعلامية لما تقدمه من تحليلات واسعة ومعقدة تهتم بها طبقة واسعة من أفراد المجتمع، فهي تنقل الأخبار والمعلومات، وتقرأ الأحداث عن قرب. ومن هنا تزداد مسؤوليتها القانونية، والأخلاقية التي تفرضها حساسية الموضوع الذي تعالجه بشكل مفصل أكثر من الوسائل الأخرى (Cole& Harcup:2010:4-5).

وعلى الرغم من تطور تكنولوجيا الصحافة، وبروز الصحافة الإلكترونية إلا أن للصحافة المطبوعة أهمية بارزة في نقل الأخبار المحلية. فبينما تعتبر الصحافة الإلكترونية صحافة موجهة لجمهور معين فالصحافة المطبوعة تصل للجميع، وإن لم يحدد القارئ ما يريده منها، فهو يحصل على معلومات جديدة لم يكن ليعلم أنه يحتاج معرفتها بينما يقلب الصفحات. (Cole&Harcup:2010:4-5)

ونظراً لأهمية دور الصحافة وقت الأزمات، لاسيما المحلية منها، تبحث هذه الدراسة في الأطر التي وظفتها الصحافة العمانية أثناء معالجتها للاحتجاجات والاعتصامات في عام 2011. وتحاول هذه الدراسة أن تكشف عن توجهات الصحافة العمانية وتغطيتها لتلك الأزمة من خلال تحليل المحتوى، والكشف عن الأطر المستخدمة فيه.

الفصل الأول

الإطاران النظري

والمنهجي للدراسة

الإطار النظري:

تبحث هذه الدراسة في المعالجة الصحفية للأحداث السياسية في عمان عام 2011. ولما كانت المعالجة الصحفية ليست عملية عشوائية وإنما تهدف إلى إحداث تأثيرات معرفية ووجدانية وسلوكية في القراء، فإن استخدام نظرية تمكن من تفسير طرق أو أطر المعالجة ضرورياً. وتعدّ نظرية التّأطير من النظريات التي ترتبط بتشكيل الرأي العام، حيث أنّها تعنى بتشكيل وتغيير نظرة القارئ بتفسيرها للحدث وغرس موقف معين من خلال طريقة التّغطية الخبرية للحدث (Entman:2004:7). ويقول فيرس (2005) Veers عن عملية التّأطير بأنّها إحدى الطرق المؤثرة والتي تستخدمها المؤسسات الإعلامية لتشكيل الرأي العام وذلك بتصوير الأحداث والقضايا بشكل محدد.

تعريف نظرية التّأطير وكيف ترتبط بهذه الدراسة:

ظهر مفهوم التّأطير سنة 1954، حين قدمه باتيسون (Batison) بقوله " ليس هناك من حركة تواصلية، لفظية أو غير لفظية يمكن فهمها دون الإشارة إلى الرسالة المخبأة حول ما يجري، وهذا هو ما يطلق عليه الإطار" (Veers,2005:55).

والتّأطير اصطلاحاً هو اختيار واستخدام عناصر معينة في النّص الإعلامي لبناء حجة أو دليل على القضايا وأسبابها، وتقييمها، وحلولها. (أحمد:2009: 225)

ويعرف أحمد زكريا عملية التّأطير بأنّها الطريقة التي تتركب فيها القصة الخبرية لتكون أكثر كمالاً وسهولة لأنّ تأطير الخبر يعني اتباع أسلوباً معين لبناء القصة الخبرية ورسم معالمها بالاعتماد على انتقاء مظاهر معينة وإهمال أخرى. (أحمد: 2009: 233)

وقدّم انتمان Entman دراسات كثيرة تُعنى بالتّأطير وطور من تعريفه له حيث أنّه عرف التّأطير في عام 1993 بأنّه " اختيار بعض الأوجه لحدث ما وإبرازها للترويج عن تحديد

المشكلة ، وعرض أسبابها، وتقديم التقييم الأخلاقي، والتوصية بالعلاج للموضوع المطروح " ثم راجع تعريفه في عام 2003 بقوله: " يُعدّ التّأطير هو الاختيار والتّركيز على جوانب أو أحداث أو قضايا والربط بينها لتفسير وتقييم، وإعطاء حلول للمشكلة، وذلك باستخدام كلمات وصور بارزة في المجتمع لتكوين فكرة واضحة، ومفهومة لا تنسى "وفي 2004 عرف التّأطير بأنه " اختيار وتسليط الضوء على بعض الجوانب للأحداث أو القضايا، وربطهما ببعض لتعزيز من تفسير معين، وتقديم التقييم، أو حل للقضية "

وتعتمد هذه الدراسة على تعريف انتمان Entman للتّأطير حيث استخدمه انتمان في دراساته اللاحقة منها دراسة له في 2010 والتي بحثت في العلاقة بين تحيز التّأطير الإعلامي والسلطة السياسية(Media Framing Biases and Political Power)

ويستخلص من هذا التعريف أنّ وسائل الإعلام تعتمد في معالجتها لأزمة أو قضية على أطر معينة تمكنها من توجيه أو تشكيل الرأي العام. وحيث تبحث هذه الدراسة في معالجة الصحافة العمانية لأزمة الاحتجاجات والاعتصامات في سلطنة عمان، فإنّ دراسة الأطر التي اعتمدت عليها تصبح وثيقة الصلة بالمبادئ العامة لهذه النظرية.

طرق تحديد الأطر:

توجد طريقتان لتحديد الأطر، الأولى هي الطريقة الاستقرائية Deductive والتي تعني باستخلاص الأطر من خلال تحليل المادة الخبرية المقدمة. وقد انتقد الباحثون هذه الطريقة لأنّها قد تنجح في تحليل عينة بسيطة، ومن الصعب استخدامها على عينات كبيرة. أما الطريقة الثانية، وهي الطريقة الاستنتاجية Inductive فإنّها أكثر شمولية حيث يحدد الباحث الأطر التي يريد استخراجها ملتزماً بتوفر المعايير التالية (Veers,2005:53):

1- توافر خصائص معرفة مفاهيمياً ولغوياً للإطار.

2- أن يكون الإطار قد سبق استخدامه في المجال الصحفي.

3- سهولة تمييز أي إطار عن الأطر الأخرى بشكل واضح.

ولأنّ هذه الدراسة تقوم على أساس التحقق من الأطر التي استخدمتها الصحافة العمانية في معالجتها لأزمة الاحتجاجات والاعتصامات، فإنّها ستعتمد على الطريقة الاستنتاجية.

أنواع الأطر:

أفرزت الدراسات السابقة أنواعاً مختلفة من الأطر، فمنها ما يعنى بأسلوب المعالجة الإعلامية وتوجهاتها، ومنها ما يعنى بالقيم الخبرية التي تتضمنها الرسالة، ومنها ما يعنى بعناصر نموذج الإتصال (المرسل، والجمهور) ، وتتلخص هذه الأنواع فيما يلي:

أ. الأطر التي تعني بأسلوب المعالجة الإعلامية وتوجهاتها: صنف إينغان وسايمون (Iyengan & Simon) (1993) الأطر الإعلامية في نوعين: أطر عرضية (Episodic Frames)، وأطر موضوعية (Thematic Frames) خلال دراستهم حول التغطية الإعلامية لحرب الخليج التي وقعت عام 1991. فالأطر العرضية هي التي تفسر القضايا العامة من خلال أمثلة ملموسة ومترابطة كالعامل الذي يعاني من البطالة، بينما الأطر الموضوعية، تبرز القضايا العامة في سياق عام كالتقارير التي تغطي خلق فرص للعمل.

ب. الأطر الخاصة بعناصر نموذج الإتصال، والتي حددها شوفيل (Scheufele) (1999) في الأطر الإعلامية، والأطر الفردية. فالأطر الإعلامية تتناول القضية أو الحدث التي تساعد الجمهور على فهم القضية وإدراك أثرها، بينما تمثل الأطر الفردية أبنية عقلية للأفكار المخزنة عند الفرد والتي تساعد على استيعاب القضية أو الحدث. وتنطبق الأطر

الفردية على الصحفي الذي يوظف الخبر كما تنطبق على الجمهور الذي يتلقى الخبر
(Gan, Teo, Detember, 2005:443).

ج. الأطر التي تعنى بالقيم الخبرية المتواجدة في المضمون، فقد أشارت دراسات كل من
سيمتكو وفالكنبيرغ (Semetko and Valkenburg 2000) ودراسة نيومان
وآخرون (Neuman et al. 1992) ودراسة آن وغاور (An and Gower 2009)
وغيرهم إلى أهمية مجموعة من الأطر المرتبطة بالقيم الخبرية مثل إطار الصراع
Conflict Frame، وإطار الاهتمام الإنساني Human Interest Frame، وإطار
إسناد المسؤولية Attribution of Responsibility Frame، وإطار التداعيات
الاقتصادية Economic Consequences Frame، والإطار الأخلاقي Morality
Frame، وإطار المنافسة Horse Race Frame، والإطار السياسي Policy
Frame

ونظراً لأن هذه الدراسة تهتم بتحليل محتوى الرسائل الموجهة للجمهور حول قضية
الاحتجاجات، والاعتصامات، فستعتمد على الأطر التي تعني بالقيم الخبرية أكثر من غيرها.
فقد وجد نيومان، وجست، وكريغلر (Neuman, Just, Craigler 1992)، من خلال
دراستهم للأطر المستخدمة في الصحافة الأمريكية اليومية أربعة أنواع للتأطير وهي: الصراع،
والتداعيات الاقتصادية، والاهتمام الإنساني، والإطار الأخلاقي. وأضافت دراسة سيمتكو و
فالكنبيرغ (Semetko and Valkenburg 2000) إطاراً خامساً وهو إطار إسناد المسؤولية.
وقدم آن و غاور (An and Gower 2009) تعريفات إجرائية لخمس أطر استخدمها في
دراستهما المتعلقة بالمعالجة الإعلامية وقت الأزمات. ويتمثل تعريف وخصائص كل إطار في
التالي:

1. إطار الاهتمام الإنساني (Human Interest): يتناول هذه الإطار الجانب الإنساني، أو الزاوية العاطفية في التغطية الإخبارية لحدث أو مشكلة ما. حيث يركز هذا الإطار في وقت الأزمات على إثارة مشاعر الجمهور من الناحية الإنسانية مما يجعلهم يتخذون موقفاً سلبياً تجاه تلك الحادثة أو الأزمة، كتسليط الضوء على الضحايا من الأطفال والنساء أثناء الأزمات.
 2. إطار الصراع (Conflict): وهو إطار يستخدم لتوضيح وجود خلاف بين الأفراد، أو الجماعات، أو المؤسسات.
 3. الإطار الأخلاقي (Moral): ويتناول هذا الإطار المعالجة الخيرية من الجانب الأخلاقي أو الديني، أو التوصيف الاجتماعي، رابطاً النظرة الاجتماعية، أو الدينية، أو الأخلاقية بالحدث.
 4. إطار التداعيات الاقتصادية (Economy): ويغطي هذا الإطار الأحداث أو القضايا من جانب العواقب الاقتصادية على الأفراد، أو المجتمع، أو المؤسسات.
 5. إطار إسناد المسؤولية (Attribution of Responsibility): وهو إطار قد يطرح بشكل إيجابي أو بشكل سلبي حيث يتعلق بتحميل المسؤولية أو اللوم أو طلب حل المشكلة، أو القضية من جهة أو أفراد معينين كالحكومة، أو أصحاب النفوذ، أو المجتمع بينما قد يسند تقديم حل المشكلة أو القضية إلى جهة معينة أو أفراد معينين.
- كما قدّمت دراسة أونيبادي و أويديجي (2011) Onyebadi and Oyedeji علاوة على الأطر الخمسة السابقة، تعريفات إجرائية لإطارين آخرين هما:
6. الإطار السياسي (Policy): وهو الإطار الذي يقدم المعلومات والأسباب لتنفيذ وإصدار قانون أو نظام ما. كما يعرض العواقب المترتبة على هذه الأنظمة أو القوانين.

7. إطار المنافسة (Horse Race): هو الإطار الذي يرتبط بتغطية الانتخابات حيث يركز

هذا الإطار على المنافسة بين المرشحين.

واستبعدت هذه الدراسة الأخذ بإطار المنافسة المرتبط بتغطية الانتخابات، واعتمدت على تلك التي تندرج ضمن الأطر المحددة بالطريقة الاستنتاجية والتي بينت الدراسات السابقة أهميتها وقابلية تطبيقها، وتؤكد تكرارها حيث تتوفر فيها معايير الطريقة الاستنتاجية التي تمت الإشارة إليها سابقاً.

وأوضحت دراسة سيمتكو وفالكينبرغ (Semetko and Valkenburg (2000 أن الصحف الجادة تستخدم إطار إسناد المسؤولية والصراع أكثر من غيرها، بينما يغلب ظهور إطار الإهتمام الإنساني في صحف الإثارة (Sensational). ويكشف استخدام وسائل الإعلام لإطار إسناد المسؤولية أهمية وتأثير الثقافة السياسية وقوتها في المجتمع.

وينسنتج من ذلك، أنه باستخدام نظرية التأطير في تحليل معالجة الصحف العمالية لاحتجاجات عام 2011، والاعتماد على التعريفات الإجرائية للأطر الستة التي ستوظفها هذه الدراسة، يمكن الكشف عن توجهات تلك الصحف وسياساتها تجاه تلك الأزمة.

آليات التأطير:

هناك عناصر وآليات تعتمد عليها عملية التأطير، ولها دور مهم في الدراسات التحليلية حيث أنها تحدد ملامح الأطر التي تتم من خلالها المعالجة الخبرية للأحداث والقضايا المطروحة. وعند النظر إلى تعريف التأطير: "اختيار وتسليط الضوء على بعض الجوانب للأحداث أو القضايا، وربطهما ببعض للتعزيز من تفسير معين، وتقديم التقييم، و/أو حل للقضية" (Entman)، نرى أنها:

أولاً: عملية اختيار:

حيث يتم اختيار أو انتقاء بعض من جوانب الأحداث أو القضايا، فيقوم المرسل أو القائم بالاتصال باختيار وانتقاء الجوانب المتعلقة بالقضية المراد معالجتها وفق معايير مهنية، وذاتية، ومؤسسية، وثقافية. ولذلك ربط الكثير من الباحثين في نظرية التأطير بعلاقتها بالموضوعية، والإيديولوجية. ويرتبط هذا الاختيار أو الانتقاء بمفهوم حراسة البوابة الذي يعني بهذه الآلية حيث تثبت الكثير من دراسات التأطير أنّ هذه الآلية تؤثر في الجمهور، وتؤثر في الرأي العام. (أحمد: 2009: 200)

وهناك وجه آخر للانتقاء، وهو الاستبعاد، فحين يتم اختيار وتنظيم جوانب معينة من قضية ما، يتم استقصاء جوانب أخرى من تلك القضية (عبد: 2009: 135) كما ربط (1993: 52): Entman) آليات التأطير بـ "وجود أو غياب بعض الكلمات، والعبارات، والصور، والمصادر، والجمل التي تعبر عن أو تعزز من أفكار رئيسية".

ثانياً عملية إبراز:

هي عملية تعتمد على تسليط الضوء أو إبراز جوانب معينة من القضية، وقد يرى Entman أنّ "الإبراز يتحقق كأحد أهم آليات التأطير من خلال التركيز على معلومات معينة في مواقع معينة من الصحيفة وتكرارها وربطها برموز شائعة". ويتفق الباحثون في نظرية التأطير (Tankard, Entman) أنّ هناك علاقة بين التأطير والإبراز من خلال الموقع في الصحف، والعناصر المصاحبة كالصور، والعناصر الجرافيكية، والعناوين. حيث يوضح أنّ للتأطير آليات من الناحية الشكلية متمثلة في الموقع من الصحيفة، وحجم التغطية. ومن الناحية الضمنية متمثلة في المحتوى من حيث العبارات، والاستعارات، والمواضيع المطروحة حول القضية.

وقد حدد تانكاراد Tankarad 2001 بعض العناصر المرتبطة بآليات التأطير منها: العناوين الرئيسية، والعناوين الفرعية، والصور، والمصادر.

ولذلك تعتمد الباحثة في تحليل الأطر الخبرية الظاهرة في الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات وفقاً لآليات التأطير التي يمكن قياس تكرارها لإيجاد علاقة بين كل إطار والمتغير من الآليات كالموقع من الصحيفة، وعناصر الإبراز المستخدمة(العناوين، الصور، الألوان)، والمصادر الناقلة، والصحفية لهذه الأخبار.

الإطار المنهجي:

الدراسات السابقة:

تتوفر دراسات أجنبية كثيرة حول نظرية التأطير وتطبيقاتها، إلا أن هناك ندرة في الدراسات العربية التي تطبق الطريقة الاستنتاجية في تحليل هذه الأطر. إذ أن معظم الدراسات العربية التي طبقت عملية التأطير استخدمت الطريقة الاستقرائية (نصر 2007، عبده 2009). ونظراً لحدثة موضوع الدراسة، وجدت الباحثة صعوبة في الحصول على دراسات تتعلق بالاحتجاجات التي مرت بها سلطنة عمان عام 2011.

وفيما يتعلق بالدراسات وثيقة الصلة بموضوع الدراسة، نجد دراسة خليل، والشربيني، وسالم (2012) التي هدفت إلى التعرف على أساليب معالجة الصحف المصرية الإلكترونية لثورة 25-يناير 2011، وذلك من خلال تحليل مضمون أربع صحف إلكترونية لمدة ثلاثة أشهر. وقد بحثت الدراسة في المصادر والشخصيات المحورية، والخدمات التفاعلية، وطريقة عرض الموضوع، والقيم التي يؤكد عليها المضمون. ووجدت الدراسة أن القضايا السياسية جاءت في المرتبة الأولى في التغطية حيث بلغت 61.9% من إجمالي المواد الخبرية للصحف الأربع. كما جاءت شخصية المسؤول الحكومي (الشخصيات المحورية) في الترتيب الأول تليها القيادات الحزبية، ثم الوزراء مما يثبت تركيز صحف العينة على الشخصيات السياسية وجاءت قيم العدالة الاجتماعية، والديمقراطية في مقدمة القيم الإيجابية، وقيم الصراع والفساد في مقدمة القيم السلبية. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل واستغلال الخدمات التفاعلية بشكل أكبر.

وقد اهتمت دراسة حجاب، والضبع، والبنداري (2011) بتحليل معالجة الصحف المصرية باتجاهاتها المختلفة (قومية، حزبية، خاصة) لأزمة انفلونزا الطيور والتي استمرت لعدة سنوات، ووصلت أوجها في فترة 2006-2008. وخلصت الدراسة إلى وجود اختلاف بين الصحف طبقاً للسياسة التحريرية التي تتبعها كلاً منهم. فعلى سبيل المثال، اختلفت الصحف في ترتيب

الموضوعات التي تناولت الأزمة، ففي حين جاء ترتيب الموضوعات التي توجه النقد للإجراءات الحكومية المتبعة لمواجهة الأزمة في المرتبة الخامسة في صحيفة الأهرام القومية، جاءت في الترتيب الثاني صحيفة الوفد القومية. وبالنسبة للأطر المستخدمة، فقد جاء إطار التوعية والإرشاد (المحدد بالطريقة الاستقرائية) في المرتبة الأولى في إجمالي صحف الدراسة، وتلاه إطار إسناد المسؤولية، وتبعهما إطار الآثار الصحية.

وتمحورت دراسة أونيبادي وأويدجي (Oyedeki & Onyebadi 2011) حول اتهام وسائل الإعلام بالتشجيع على العنف في أفريقيا، ومن هذا المنطلق قام الباحثان بدراسة مضامين صحيفتين يوميتين كينيتين في وقت كانت فيه كينيا تشهد توتراً سياسياً. وأجريت الدراسة خلال فترتين الأولى قبل شهرين من الانتخابات الرئاسية لعام 2007 (أكتوبر-نوفمبر) والثانية بعد الانتخابات وهي فترة ذروة أعمال العنف في كينيا (يناير 2008). ومن أهم استنتاجات هذه الدراسة أنها وجدت قيم غرس السلام في معظم المواد الخبرية التي تمثل آراء الصحفيين العاملين بها (In House Editorials) على عكس ما اتهمت به وسائل الإعلام الأفريقية من أنها تشجع على العنف.

أما دراسة عبده (2009) فتناولت الدور الذي تقوم به المجلات المصرية العامة في معالجة القضايا العربية المتمثلة في الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة بهدف وصف وتحليل وتفسير الأطر الخبرية في المجلات المصرية. وشملت عينة الدراسة أربع مجلات مصرية تمثل 80% من مجتمع الدراسة وهي: الأهرام العربي، وروز اليوسف، وآخر ساعة، وأكتوبر في الفترة الزمنية بين 27-ديسمبر-2008 و 22-يناير-2009 وهي فترة وقوع الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة. وأشارت نتائج الدراسة إلى تركيز المجلات المصرية العامة على الجهود المصرية المبذولة لوقف الاعتداءات المصرية، وإغاثة الشعب الفلسطيني، والدور الذي قامت به في خدمة القضية المصرية. أيضاً أشارت الدراسة إلى أن الأطر الخبرية أدانت حركة

حماس، وربطتها بجماعة الإخوان المسلمين بمصر، كما أبرزت الخلافات داخل فلسطين بين حزبي فتح وحماس.

وبحثت دراسة آن وغاور (2009) An & Gower في إيجاد العلاقة بين نوع الأزمة، وأسبابها، والفاعلون فيها، وإختيار وسيلة الإعلام لنوع الإطار المستخدم لتلك الأزمة وذلك لأهمية هذه الأطر في تشكيل الرأي العام. ومن خلال معرفة العوامل المؤثرة في استخدام أطر معينة أثناء الأزمات يمكن تقديم استراتيجية أفضل عند التعامل مع أزمات مشابهة. وتمثلت عينة الدراسة في الأخبار المتعلقة بالأزمات عام 2006 في ثلاث صحف أمريكية. وصنفت الدراسة أنواع الأزمات إلى ثلاثة أنواع، هي: أزمات متعلقة بالضحايا، وأزمات مفاجئة، والأزمات الممكن تفاديها. وأشارت النتائج الى أنّ الصحف الأمريكية استخدمت إطار إسناد المسؤولية بشكل أكبر في الأزمات الممكن تفاديها مثل الاحتجاجات، وأخطاء المؤسسات. كما وجدت الدراسة فروقاً واضحة في استخدام إطار الاهتمام الإنساني حيث استخدم في تغطية أزمات الضحايا بشكل أكثر من استخدامه في الأزمات المفاجئة، وبدرجة أقل في الأزمات التي يمكن تفاديها. كما بينت النتائج أنّ الصحافة الأمريكية وظّفت إطار إسناد المسؤولية لإدانة الأفراد أو المؤسسات بغض النظر عن طبيعة الأزمة مما يشير إلى حرية الصحافة وممارسة الصحافة دورها ككلب حراسة (watch dog).

وقد هدفت دراسة نصر 2007 إلى تحليل الصور الخاصة بالحرب الإسرائيلية على لبنان والكشف عن دلالاتها واستخلاص الأطر الإخبارية التي تحملها. وذلك من خلال تحليل سبع مجلات الصادرة من مختلف الدول العربية وهي: المجلة، والشرق، والحوادث، والوطن العربي، والمصور، وآخر ساعة، والمجتمع باستخدام منهج المسح الإعلامي. وقد خلصت الدراسة بأن الأطر التي قدمتها مجلات الدراسة تأثرت بشكل كبير بتوجهات المصورين والصحفيين وقيمهم الوطنية، ولم تتأثر بتوجهات المصادر الخارجية وسياسة المجلات الإدارية.

أيضاً أثبتت الدراسة الفرضيات الأربع التي وظفها الباحث، منها وجود علاقة بين انتماء وهوية المجالات الإخبارية العربية وبين التغطية المصورة لموضوع الدراسة، وعدم توافق الأطر الإدراكية المصورة، والأطر الإدراكية المتمثلة في النصوص الخبرية.

قدّم كل من غان، وتيو، وديتمبر (Gan, Teo, Detember (2005 دراسة تقارن الأطر المستخدمة بين اثنتين من الصحف الوطنية إحداها تصدر في سنغافورة والأخرى تصدر في فرنسا، وذلك لمعرفة التغطية الخارجية للدول الديموقراطية البعيدة عن الولايات المتحدة. وشملت فترة الدراسة مرحلة ما قبل التصويت وبعده لانتخابات الرئاسة الأمريكية من 7-أكتوبر الى 20 ديسمبر لعام 2000. ولهذه الحملة الانتخابية أهمية خاصة حيث أثارت جدلاً ليلة التصويت واليوم التابع له لظهور إشاعة التلاعب في الأصوات أدت إلى تقدم جورج بوش على آل غور بنسبة بسيطة بعد أن أعلنت القنوات قيادة آل غور وثم التّعادل بين الرئيسين . وبحثت الدراسة أيضاً في العلاقة بين أيولوجية الصحفي والتأثير من خلال نوع الأطر المستخدمة في الصحيفتين وقت الأزمة، والبحث في اختلاف الأطر المستخدمة بعد الأزمة. وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة بين أيولوجية الصحفي والأطر التي يستخدمها في المعالجة الصحفية.

أما دراسة لي، وراف (Li & Ralph (2003 فقد قارنت بين تغطية الصحف الأمريكية، وتغطية التلفزيون الأمريكي لأحداث الحادي عشر من سبتمبر للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف للأطر المستخدمة في التغطية، والتحقق من صحة فرضية استخدام الصحف للإطار الانساني أكثر من استخدام التلفزيون لهذا الإطار، وفرضية أنّ التلفزيون يحقق وظيفة الإرشاد والتأهيل أكثر من الصحف، واعتماد وسائل الإعلام بشكل عام على الحكومة كمصدر أساسي للأخبار. وأجريت الدراسة على ثماني صحف وطنية رئيسية، وخمس قنوات تلفزيونية وطنية حيث استندت فترة التحليل على أول ثمان ساعات من الأحداث للتلفزيون، و صحف اليوم التالي للأزمة (حيث تطبع الصحف لاحقاً). وقد خلصت الدراسة بإثبات صدق الفرضية التي ترى

استخدام الصحف لإطار الإهتمام الإنساني أكثر من التلفزيون، ولم تجد الدراسة تأكيدات قوية حول أنّ التلفزيون يقوم بوظيفة الإرشاد والتأهيل أكثر من الصحف حيث وجد الفارق بسيط جداً ولا يدعم صحة الفرضية. وأثبتت الدراسة أنّ المصادر التي يعتمد عليها بشكل كبير وقت الأزمات هي المصادر الحكومية. مما يوضح الدور الذي يلعبه القطاع الحكومي في الأطر المستخدمة والرسائل الموجهة للجمهور.

وقدم سيمتكو ، وفالكنبورغ (2000) Semetko & Valkenburg دراسة تقارن توظيف أربع صحف وثلاث قنوات تلفزيونية هولندية لخمسة أنواع من الأطر الحديثة التحديد خلال انعقاد اجتماع القمة الأوروبية (16-17 يونيو 1997). وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الإطار الأكثر ظهوراً هو إطار إسناد المسؤولية، يليه إطار الصراع، والتداعيات الاقتصادية، وإطار الإهتمام الإنساني، بينما أتى في المرتبة الأخيرة الإطار الأخلاقي. و من خلال دراسة إطار إسناد المسؤولية، خلصت الدراسة أن إسناد المسؤولية موجه أكثر لإدانة الحكومة مما أظهر إلى أن الإعلام في هولندا إعلام متيقظ للأعمال الحكومية مطالباً الحكومة لتقديم إجابات حول قصورها. كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن القنوات التلفزيونية وظفت إطار الإهتمام الإنساني بشكل أكبر من توظيف الصحف له.

وتناولت دراسة شوفيل (1999) Scheufel عملية التأطير من حيث فهم عملية التأطير كبناء للواقع الاجتماعي، والعوامل المؤثرة على هذه الأطر. وقد قام شوفيل خلال هذه الدراسة بتصميم نموذج متكامل لعملية التأطير من حيث المتغيرات التي تؤثر على تحديد الإطار، وبعض العوامل المؤثرة على وسائل الاتصال والقائمين عليها في المعايير والقيم الاجتماعية، والتنظيمات الرسمية، وضغوط أصحاب المصالح، والتنظيمات الخاصة بوسائل الاعلام، والتوجهات الأيدولوجية أو السياسية للقائم بالاتصال. وبينت الدراسة أن الصحفيين كالجمهور

عرضة للتأثر بالأطر التي يضعها أفراد النخبة، وأصحاب المصالح، ومصادر المعلومات كالمؤسسات والمنظمات.

وبحثميناش، وسيفل (1998) Menashe & Siegel في الأطر المستخدمة لعرض المواد الخيرية التي تختص بالتدخين، وذلك لتفسير ومحاولة إيجاد حلول لمشكلة تؤثر على العنصر البشري، وتشكل خطراً عليه. حيث قام الباحثان بتحليل ثمانين مادة خبرية نشرت في الصفحات الأولى لصحيفتين رئيسيتين في الولايات المتحدة الأمريكية وهما نيويورك تايمز، وواشنطن بوست New York Times, and the Washington Post ولمدة عشرة أعوام. ووجدت الدراسة أنّ الصحف استخدمت بكثرة الإطار الاقتصادي، والإطار الأخلاقي واللذان تمثلا في "دعم" الاقتصاد، و"ممارسة الحرية الشخصية"، و"التعصب نحو المدخنين"، و"المطالبة بالمساواة" كقيم تشجع هذه التجارة على نطاق المؤسسات، وتشجع ممارسة الظاهرة بالنسبة للأفراد.

وتستخلص الباحثة من هذه الدراسات ما يلي:

- أشارت بعض الدراسات إلى وجود فروق في الأطر المستخدمة بناء على ملكية الوسيلة من جهة، ونوعية الوسائل (صحف/تلفزيون) من جهة أخرى (حجاب، الضبع، البنداري 2011). حيث يختلف توظيف الأطر المستخدمة حسب وسيلة الإتصال واختلاف سمات الوسائل عن بعضها البعض، ولكن ترى الباحثة تناقضاً في إعاز إطاراً ما أكثر من الآخر باختلاف الوسيلة. فبينما أظهرت دراسة لي وراف (2003) بأن الصحف هي الوسيلة الأكثر استخداماً لإطار الإهتمام الإنساني عند مقارنتها بالتلفزيون، خلصت دراسة سميتكو، وفالكنبرغ (2000) أنّ الصحف أظهرت إطار الإهتمام الإنساني بشكل أقل من التلفزيون.

- تميل الصحف الرسمية إلى استخدام إطار الصراع، وإطار إسناد المسؤولية، والإطار الاقتصادي، بينما تميل صحف الإثارة (sensational) إلى استخدام إطار الاهتمام الانساني(سيمتكو وفالكنبرغ 2000)
- توجد علاقة بين نوع الأزيمة المعالجة، والأطر المستخدمة في تغطية المادة الخبرية (آن وغلور 2009) واتفقت دراستي سيمتكو، وفالكنبرغ (2000) و خليل، والشربيني، وسالم (2012) على أن وسائل الإعلام تستخدم إطار إسناد المسؤولية في القضايا التي تؤثر على البشرية. وأظهرت دراسة غان،تيو،وديتمبر (2005) أن إطار المنافسة استخدم في وقت الانتخابات الرئاسية.
- تشكل دراسة ميناوشوسيغل (1998) أهمية كبيرة نظراً لارتباطها الكبير بهذه الدراسة ووضوح منهجيتها. حيث تمت الاستعانة بها في تحديد الأطر، وتحديد فئات ووحدات التحليل، وبناء استمارة تحليل المضمون.

مشكلة الدراسة:

لم تشهد سلطنة عمان منذ تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في البلاد في عام 1970 احتجاجات شعبية واسعة كتلك التي شهدتها في عام 2011، وشكلت الاحتجاجات تجربة جديدة ليس على المجتمع العماني فحسب، بل حتى على وسائل الإعلام العمانية التي لم يسبق لها أن تعاملت مع حدث من هذا النوع من قبل. ونظراً للدور الذي تلعبه وسائل الاتصال في أوقات الأزمات، فإن هذه الدراسة تبحث في الأطر التي استخدمتها الصحف العمانية في معالجتها للاحتجاجات عام 2011. إذ أن دراسة الأطر المستخدمة تكشف اتجاهات المؤسسة الصحفية ودورها في تشكيل الرأي العام. وبناءً على ذلك، فإن هذه الدراسة تحاول الكشف عن الأطر التي استخدمتها

صحيفتي عمان والرؤية في معالجتهم لاحتجاجات واعتصامات عام 2011 التي شملت مناطق مختلفة من سلطنة عمان اعتماداً على نظرية التأطير في تفسير النتائج وتحليلها.

أهمية الدراسة:

- بينما توجد دراسات تعنى بالصحافة التخصصية من حيث الجانب الاقتصادي (اللواتيا، 2006)، وقضايا حقوق الإنسان (المياحي، 2012)، وقضايا الحروب (الكندي، 2008) وأزمات الكوارث الطبيعية (البلوشية، 2013) إلا أن هذه الدراسة تحاول تقديم معرفة جديدة بسد النقص في مجال التغطية الاخبارية لقضايا الاحتجاجات والاعتصامات.
- تعتبر هذه الدراسة على حد علم الباحثة الأولى من نوعها التي تبحث في معالجة الصحافة العمانية لأزمة اجتماعية، وسياسية، وداخلية. حيث ستحلل هذه الدراسة وتقرن مواقف الصحف العمانية وطبيعة معالجتها لتلك الأزمة.
- تعدّ هذه الدراسة إضافة جديدة للدراسات العمانية، حيث أنها تتناول نظرية التأطير متبنية الطريقة الاستنتاجية التي يشيع استخدامها في الدراسات الأجنبية.

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة الى التعرف على الأطر المستخدمة في صحيفتي عُمان والرؤية في تغطية الاحتجاجات والاعتصامات عام 2011، وينبثق عن ذلك مجموعة أهداف فرعية هي:
- التعرف على الأطر المستخدمة في تغطية الصحف العمانية للاعتصامات والاحتجاجات التي مرت بها سلطنة عمان عام 2011.

- تحليل أطر المعالجة الصحفية للأزمة من خلال التعرف على أنواعها وأهميتها.
- المقارنة بين أطر المعالجة بناء على اختلاف أنماط الملكية.
- دراسة المصادر التي اعتمدت عليها صحيفتي الدراسة لتغطية الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات.
- تحليل عناصر الإبراز التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في معالجة الأزمة من حيث (الموقع، المساحة، الألوان، الصور، العناوين)

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- ما الأطر المستخدمة في معالجة الصحافة العمانية لأزمة احتجاجات عام 2011؟
- 2- ما حجم المساحة التي خصصتها صحيفتا الدراسة لأزمة الاحتجاجات والاعتصامات؟
- 3- ما موقع العرض من الصحيفة للأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات التي نشرتها صحيفت الدراسة ؟
- 4- ما المصادر الناقلة التي اعتمدت عليها صحيفتا الدراسة؟
- 5- ما المصادر الصحفية التي اعتمدت عليها صحيفتا الدراسة في تغطية أزمة الاحتجاجات والاعتصامات؟
- 6- ما عناصر الإبراز التي استخدمتها الصحف العمانية للأخبار في تلك الاحتجاجات؟
- 7- هل يغلب استخدام إطار ما على الآخر بحسب نمط الملكية؟

مصطلحات الدراسة:

- التظاهر: خروج إلى المجال العام طلباً لإحقاق حق، أو دفع ظلم، فهو خروج من البيت إلى الشارع أو الميدان للتعبير عن حالة من عدم الرضا في الحيز الخاص، وحملها إلى الحيز العام (عبدالقادر، موقع مجلة الأهرام الإلكترونية، 24-مارس-2014).
- الاعتصام: مظهر احتجاجي ضد سياسة ما عن طريق الوجود والتجمع السلمي، أمام مكان أو مقر يرمز إلى الجهة التي تمارس السياسة موضع الاحتجاج أيضاً يعرف الاعتصام بأنه مرحلة متقدمة من حركة الاحتجاجات الشعبية، تسبب إزعاجاً وضغطاً كبيرين على الأنظمة السياسية القائمة، نتيجة لشمولية أهدافها، واتساع نطاق المشاركة فيها. (الكياي:1990: 213)
- الاحتجاج: التعبير عن الإرادة الصريحة في اعتبار أن واقعة معينة أو إدعاء معيناً يعد من الأمور غير المقبولة من وجهة نظر القائم بالاحتجاج (دعبس: 2009: 376).
- الأزمة: هي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعده الطرف الآخر المدافع، لأنه يمثل تهديداً لمصالحه وقيمه الحيوية، مما يستلزم تحركاً مضاداً وسريعاً للحفاظ على تلك المصالح، مستخدماً في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية. (الدليمي:2012:93)

نوع الدراسة ومنهجها:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المسحية التي تعتمد على منهج تحليل المضمون الكمي للمحتوى الظاهر والتحليل الكيفي للأطر المستخدمة من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المفردة لتلك الأطر. ومن مزايا استخدام منهج تحليل المضمون هي أنه يستخدم لدراسة المشكلات في ظروفها الطبيعية دون تدخل من الباحث أو افتعال ظروف غير طبيعية (عبد الحميد، 2010: 22-27).

وحدات التحليل:

وحدات التحليل هي مجموعة من التصنيفات يحددها الباحث ليتوافق مع نوعية المضمون، ومحتواه، وتستخدم في وصف المضمون وتصنيفه بشكل موضوعي وشامل، وبما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب سلس (عبد الحميد: 2010: 83) وتعتمد هذه الدراسة على وحدات التحليل التالية:

- المساحة: وهي المساحة التي خصصتها الصحف لنشر الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات، وقد تم قياسها بالسنتيمتر المربع.
- المحتوى: الفكرة، وذلك لاستكشاف الأطر التي تحتويها الأخبار المنشورة حول الاحتجاجات والاعتصامات شاملة العناوين، والإقتباسات، والتصريحات.

فئات التحليل:

وتتمثل الفئات المراد دراستها في فئة ماذا قيل (المضمون)، وفئة كيف قيل (الشكل، والمساحة، الموقع)، وذلك لتحديد حجم الاهتمام الذي أولته الصحيفتين للموضوع.

وترتبط فئة ماذا قيل في هذه الدراسة بالأطر، وهناك عناصر معينة حددها تانكارد، وانتمان، وآخرون (آليات التأطير المذكورة في الإطار النظري) لتشكيل الإطار، وهي:

- 1- العنوان الرئيسي.
- 2- الصور.
- 3- المقدمة.
- 4- اختيار المصادر.
- 5- اختيار التصريح، والاقتباسات quotes, and pull quotes selection
- 6- الجمل والفقرات الختامية.

وستدخل هذه العناصر في فئات ماذا قيل وكيف قيل:

أولاً: فئات ماذا قيل:

- الإطار: وسيتم الكشف عن الأطر المستخدمة في المعالجة الصحفية من خلال الإجابة عن الأسئلة التي استخدمت سابقاً خاصةً تلك الواردة في دراسة مناش وسيغل Menashe & Siegel 1998 (والتي ستذكر في التعريفات الإجرائية).
- المصدر: الجهة التي تنسب إليها المادة، وتنقسم إلى قسمين:

1- المصادر الناقلة للخبر: وتشمل المحرر، المندوب، وكالات الأنباء، والغير محدد (مجهولة المصدر).

2- المصادر الصحفية للخبر: وهي المصادر التي تتعلق بها الأحداث كالمسؤول الحكومي، الهيئات الحكومية، الجمهور/المواطنون، المتظاهرون/المعتصمون. والذين قد يدلون بتصريح، أو يتخذ من خطابهم اقتباسات.

ثانياً: فئات كيف قيل:

- المساحة: تستخدم لمعرفة مدى اهتمام صحف الدراسة بالأزمة السياسية، وذلك من خلال معرفة نسبة المساحة التي أفردتها الصحف للقضية من المساحة الإجمالية للصحيفة وتقاس المساحة بالسنتيمتر المربع (سم²).
- نمط المادة الخبرية: وهو القالب المستخدم لمعالجة المادة الخبرية.
الخبر: هوكل ما يهم القارئ من جديد، وفي الصحافة تشمل هذه الفئة الأخبار التي تصف الوقائع والأحداث، وقد يكون مبنياً على سرد التصريحات والبيانات، والمعلومات.
- موقع النشر: ويقصد بها موقع المادة الصحفية سواء في الصفحة (الأعلى، الوسط، الأسفل) و أيضاً الموقع بين صفحات الصحيفة، كالصفحة الأولى، والثالثة، والأخيرة.
فموقع المادة الخبرية من الصحيفة يحدد أهمية الموضوع، وذلك لحرص الصحيفة على حصول القارئ على المعلومات المتعلقة بالموضوع بطريقة سهلة، وسريعة. وتشكل الصفحة الثالثة أهمية كموقع بعد الصفحة الأولى كونها أول صفحة يراها القارئ وهو يتصفح الجريدة. (Stewart, Lavelle, Kowaltzke:2004: 391)
- عناصر الإبراز: وتشمل توظيف الألوان، و العناوين (ممتدة، عريضة، أكثر من سطر)، والصور الشخصية، والموضوعية، البراويز، والأطر، والخلفيات.

الدراسة الاستطلاعية:

قامت الباحثة قبل الشروع في تحليل العينة بدراسة استطلاعية بهدف الكشف عن الآتي:

- التعرف على أول ظهور لموضوع الاحتجاجات والاعتصامات في الصحف العمانية(وقد شملت هذه الدراسة صحيفتي عمان، والرؤية) في الفترة الواقعة بين 1- فبراير-31 مايو 2011.

- رصد الأعداد التي تحتوي على أخبار تلك الاحتجاجات والاعتصامات.
- اختبار وجود الأطر الستة في الصحافة العمانية.

تبين من هذه الدراسة الاستطلاعية أنّ أول إشارة لاحتجاجات واعتصامات 2011 في صحيفتي الدراسة ظهرت بتاريخ 19 فبراير، بعد المسيرة الخضراء الثانية(18 فبراير). ثم نشرت صحيفة عمان خبراً بتاريخ 22 فبراير يتعلق بمطالب مجموعة من المعلمين. ولم تكن الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات تنشر بكثافة في صحف الدراسة حتى تاريخ 28 فبراير عندما تطور الأمر بعد الصدامات التي حدثت في مدينة صحار بين عدد من المحتجين وقوات الأمن.

لذا قامت الباحثة بتحليل خمسة أعداد بطريقة عشوائية من صحيفتي عمان والرؤية للكشف عن الأطر التي تستخدمها هذه الدراسة، وشملت هذه أعداد أشهر (فبراير-مارس- إبريل-مايو)، وللتأكد من وجود الأطر المعني دراستها وصلاحياتها للقياس.

وتمخض عن هذه الدراسة الاستطلاعية ما يلي:

- التحقق من وجود الأطر التي تستخدمها هذه الدراسة.
- ضرورة تفصيل إطار إسناد المسؤولية ليشمل الجانبين السلبي والإيجابي لمختلف الأطراف (الحكومة، الأفراد).

- إضافة أسئلة جديدة لإختبار وجود الإطارين الأخلاقي والسياسي ليشمل الفتاوى والمراسيم السلطانية نظراً لأنّ هذه الدراسة تطبق في مجتمع يختلف عن المجتمعات الغربية، والتي لا تهتم كثيراً بهذه الجوانب.

مجتمع الدراسة:

توجد في سلطنة عمان تسع صحف عمانية يومية تصدر باللغتين العربية والإنجليزية إذ توجد في سلطنة عمان خمس صحف يومية ناطقة باللغة العربية، وأربع صحف يومية ناطقة باللغة الانجليزية. وتشكل الصحف الصادرة باللغة العربية مجتمع الدراسة، وهي كالتالي:

1-صحيفة الوطن: تعدّ صحيفة الوطن أول صحيفة تصدر في سلطنة عمان ، حيث ظهر العدد الأول منها في ٢٨ يناير ١٩٧١م ،وهي صحيفة خاصة تصدر عن المؤسسة العمانية للصحافة والطباعة والنشر. ولم تبدأ الوطن كصحيفة يومية، بل صدرت كصحيفة اسبوعية تطبع خارج السلطنة حتى طبعت أول مرة في السلطنة سنة 1976، وبدأت كصحيفة يومية بتاريخ 28-يناير-1984. (الكندي، والحسني، 2008: 176)

2-صحيفة عُمان:تأسست صحيفة عمان في ١٨ نوفمبر ١٩٧٢م أي بعد عامين من تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في البلاد، وقد بدأت بالصدور كصحيفة أسبوعية، ثم في تاريخ 18 نوفمبر 1975 بدأت في الصدور يومي السبت والثلاثاء من كل اسبوع، حتى بدأت بالصدور يومياً بتاريخ 18-نوفمبر-1980. وتعتبر صحيفة عمان الناطق الرسمي باسم الحكومة العمانية، بارتباط سياستها التحريرية بالحكومة، وتعتبرها إدارة مؤسسة عمان للصحافة والإعلان والتوزيع الوثيقة التاريخية للدولة.(الكندي، والحسني، 2008: 152،140)

3-صحيفة الشبيبة: بدأت في الصدور كمجلة رياضية في الرابع من يونيو ١٩٩٠م تخاطب الشباب وتتناول طموحاتهم ومشاكلهم ، وقد كان لصحيفة الشبيبة السبق في أن تكون أول عمل صحفي عماني متخصص للشباب، وقد استمر صدورها لمدة ٧٥ أسبوعاً ثم توقفت في ١٨ ديسمبر ١٩٩١م ، ومن ثم عادت للصدور بشكل يومي من جديد عام ١٩٩٣م ليتوافق صدورها مع اختيار عام ١٩٩٣م عاماً للشباب، وتعنى صحيفة الشبيبة بشؤون الشباب الرياضية والفنية والثقافية ، وتصدر عن دار مسقط للصحافة والنشر والتوزيع، وهي ملكية خاصة. (المشيخي:2008:101).

4-صحيفة الزّمن : صدرت الزمن بتاريخ 12 أغسطس 2007 عن مؤسسة الزمن للصحافة والنشر. وهي ذات ملكية خاصة. (الزمن: موقع إلكتروني : 16-يوليو-2014). وهي الصحيفة اليومية الوحيدة التي تصدر بقطع نصف في السلطنة.

5-صحيفة الرؤية: وهي أحدث صحيفة يومية خاصة تصدر في سلطنة عمان، حيث صدر أول عدد منها بتاريخ 23 ديسمبر 2009 كأول صحيفة اقتصادية متخصصة. وتابعت الرؤية مسيرتها كصحيفة عامة، مخصصة جزء من مساحتها للأخبار الاقتصادية. وتصدر هذه الصحيفة عن مؤسسة الرؤيا للنشر.(الرؤية: موقع إلكتروني، 16-يوليو-2014)

اختيار عينة الصحف:

نظراً لأن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل الأطر التي استخدمتها الصحف العمانية العربية في معالجتها لاحتجاجات، واعتصامات عام 2011، ولأن متغير الملكية في هذه الدراسة يعتبر متغيراً مستقلاً، فإن اختيار صحيفة حكومية يعد شرطاً أساسياً في التحليل. وبالتالي فقد تمّ اختيار صحيفة عمان باعتبارها الصحيفة الحكومية الوحيدة الناطقة باللغة العربية. وجاء اختيار صحيفة الرؤية باعتبارها أحدث صحيفة خاصة ناطقة باللغة العربية. كما أنّ معظم الدراسات السابقة

ركزت على صحيفتي الوطن والشبيبة، ولم تدرس صحيفة الرؤية بصورة مكثفة. وقد تمّ استبعاد صحيفة الزمن لكونها صحيفة تصدر بقطع نصفى (Tabloid)، مما يتطلب اختيارها مراعاة خاصة في حساب المساحات بشكل يتوافق مع صحيفتي عُمان والرؤية، كما أنها تعتبر من صحف الإثارة.

وبالنسبة للعينة الزمنية، أجريت هذه الدراسة على الأعداد المنشورة خلال الفترة من 1 إلى 31 مارس 2011 وهي فترة الذروة للاحتجاجات موضوع الدراسة، حيث توصلت الباحثة إلى هذا الاستنتاج من خلال الدراسة الاستطلاعية التي أجرتها قبل الشروع في الدراسة والتي بينت تركيز معظم الأخبار المنشورة عن الاحتجاجات والاعتصامات خلال شهر مارس واعتمدت الدراسة على تحليل الأخبار المنشورة خلال تلك الفترة، بإعتبار النصوص الإخبارية هي النمط الرئيسي للتحليل في معظم دراسات التأطير كدراسة سيمتكو وفالكينبرغ 2000، لي وراف 2003، آن و غاور 2009، أويديجي وأونيبيادي 2011.

وبناءً على ذلك فإنّ العينة الزمنية لهذه الدراسة شملت 55 عدداً منها 28 عدداً من صحيفة عمان، (18، و 25 مارس لم تنشر الصحيفة أي خبر متعلق بالموضوع، وعدد 3-مارس غير متوفر)، و 27 عدداً من صحيفة الرؤية ويفسر الفارق في أعداد الصحف بين الصحيفتين بأن صحيفة عمان لم تنشر أي خبر يتعلق بالاحتجاجات والاعتصامات في عددي 18 و 25 مارس، كما أن الرؤية لا تصدر يوم الجمعة. وبناءً على ذلك فإن التحليل شمل 55 عدداً من الصحيفتين بواقع 263 خبراً في صحيفة عمان، و 298 في صحيفة الرؤية.

التعريفات الإجرائية للأطر المستخدمة:

قدّمت الباحثة عرضاً للتعريفات النظرية للأطر الست في الفصل السابق. ويقدم هذا الجزء التعريفات الإجرائية التي تساهم في الكشف عن هذه الأطر استناداً بما قدمه مناش وسيغل 1998 Menashe & Siegel بالإضافة الى ما تمّ استخلاصه من الدراسة الاستطلاعية متمثلاً في تفصيل إطار إسناد المسؤولية، و إضافة أسئلة تكشف عن الإطارين الأخلاقي والسياسي حيث أنّ الكشف عن الأطر يتم من خلال الإجابة عن مجموعة من التساؤلات على النحو التالي:

إطار إسناد المسؤولية:

- هل يوحي المضمون بأن الحكومة متسببة في أو مسؤولة عن الاحتجاجات والاعتصامات؟
- هل يشرح المضمون إسهام الحكومة بشكل ايجابي لحل واقعة الاحتجاجات والاعتصامات؟
- هل يوحي المضمون بأن الحكومة طرف في تصعيد الاحتجاجات والاعتصامات؟
- هل يوحي المضمون بأن للأفراد أو الجماعات أو المجتمع مسؤولية في التسبب بالاحتجاجات والاعتصامات؟
- هل يوحي المضمون بأن للأفراد أو الجماعات أو المجتمع مسؤولية في حل واقعة الاحتجاجات والاعتصامات؟

وقد تمّ تفريع إطار إسناد المسؤولية على النحو التالي:

- إسناد مسؤولية- حكومة ايجابي: وهو يمثل فكرة جهود الحكومة المبذولة في حل واقعة الاحتجاجات والاعتصامات

■ إسناد مسؤولية-حكومة سلبية: يشمل الأفكار التي توحى إلى تسبب الحكومة في

الاحتجاجات والاعتصامات، أو لومها

■ إسناد مسؤولية-أفراد إيجابي: يشمل جهود الأفراد والجماعات المبذولة في تهدئة

الاحتجاجات والاعتصامات

■ إسناد مسؤولية-أفراد سلبية: يمثل دور الأفراد في حدوث واقعة الاحتجاجات

والاعتصامات

إطار الاهتمام الإنساني:

- هل تستخدم المادة الخبرية صفات أو عبارات تولد مشاعر الغضب، التعاطف، الشفقة؟
- هل تتطرق المادة الخبرية إلى الجانب الشخصي من الفاعلين؟
- هل تعطي المادة الخبرية أمثلة عن أشخاص في طرحها للقضية؟
- هل تتطرق المادة الخبرية إلى ذكر الأضرار الواقعة على الأفراد أو الجماعات؟

إطار الصراع:

- هل تعكس المادة الخبرية خلافاً بين الجهات كالأفراد، و الجماعات، والمؤسسات؟
- هل تشير المادة الخبرية إلى عتاب أو تأنيب بين الأطراف؟
- هل المحتوى أحادي الجانب، أم يحوي عدة أطراف؟
- هل تشير المادة الخبرية للأطراف الداخلة في القضية بأوصاف كناجحين، أو فاشلين، أو مخربين،..؟

الإطار الأخلاقي:

- هل تشير المادة الخبرية الى الأخلاق، والقيم الوطنية، والنخوة، والدين؟
- هل تعطي المادة الخبرية توجيهات نحو كيفية التصرف أو التعامل؟

- هل تحتوي المادة الخبرية على رسائل أخلاقية؟
- هل تحمل المادة الخبرية نوعاً من التوجيه أو الوصايا بشأن كيفية التصرف أو التعامل؟

إطار التداعيات الاقتصادية:

- هل تشير المادة الخبرية الى الخسائر / المكاسب المادية المترتبة على الاحتجاجات والاعتصامات؟
- هل تشير المادة الخبرية الى العواقب الاقتصادية للمضي أو عدم المضي بالاحتجاجات والاعتصامات؟
- هل تشير المادة الخبرية الى تكلفة أو تقدير الأموال المستنفذة للاحتجاجات والاعتصامات؟
- هل تقدم المادة الخبرية مبالغ ونسب اقتصادية كأمثلة لدور الحكومة في حل المشكلة، أو ما تقدمه قبل الاحتجاجات والاعتصامات؟

الإطار السياسي:

- هل تشير المادة الخبرية إلى الأنظمة، وقوانين الدولة حول الاحتجاجات والاعتصامات؟
- هل عالجت الصحف المادة الخبرية مستدلة بأنظمة وقوانين الدولة؟
- هل تشير المادة الخبرية إلى صدور قوانين حديثة إثر الاحتجاجات والاعتصامات؟
- هل تشرح المادة الخبرية الأنظمة والقوانين المستحدثة إثر الاحتجاجات والاعتصامات؟

إجراءات الصدق والثبات:

الصدق:

الهدف من اختبار الصدق هو أن تؤدي أداة البحث الى الكشف عن الظواهر أو السمات التي يجري من أجلها البحث (عبد الحميد، 2010: 43) . ولأن هذه الدراسة تستخدم التعريفات الإجرائية للأطر كما عرفتھا الدراسات السابقة، فإن ذلك يعزز من صدق المحتوى. كما تم عرض استمارة التحليل على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص² لاختبار مدى صلاحيتها لتحقيق أهداف الدراسة، والتأكد من أنها تقيس بالفعل ما وضعت لقياسه. وقامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة بناء على إشارة المحكمين، وذلك على النحو التالي:

- 1- إدراج "عنوان أكثر من سطر، والعنوان الممتد" ضمن عناصر الإبراز.
- 2- إضافة جهة الوسط في فئة الموقع من الصفحة.
- 3- إضافة فئة "هيئات وجهات أخرى" إلى فئة المصدر الصحفي للخبر.
- 4- العمل على إعطاء قيم للفئات في استمارة التحليل كمؤشر (مثال: الصفحة الأولى = 1، الصفحة الثالثة = 2، والباقي الصفحات = 3)، وذلك لتنظيم استمارة التحليل.

وقد قامت الباحثة بدراسة استطلاعية على خمسة أعداد عشوائية من كل صحيفة لدراسة الأطر المعالج بها للتأكد من وجود الأطر المعني دراستها وصلاحيتها للقياس. وقد أسهمت الدراسة الاستطلاعية في إجراء تعديلات منها تفصيل إطار إسناد المسؤولية. كما تمت إضافة بعض الأسئلة لاختبار وجود الإطارين الأخلاقي والسياسي ليشمل الفتاوى والمراسيم السلطانية.

² قدمت استمارة التحليل إلى كل من الدكتور محمد الصرايرة، الدكتور حسني نصر، والدكتور سمير محمود والدكتور أنور الرواس، أعضاء الهيئة التدريسية بقسم الإعلام-كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس

الثبت:

ويقصد به ضرورة الوصول الى اتفاق في النتائج بين الباحثين الذين يستخدمون نفس الأسس والأساليب على نفس المادة العلمية (عبد الحميد، 2010: 276). ولتحقيق الثبات تمت الإستعانة بباحث آخر³ لقياس ثبات استمارة التحليل. وبلغ اجمالي الأخبار التي تم تحليلها لقياس الثبات 100 خبراً من 10 أعداد بواقع 5 أعداد من كل صحيفة وهي تمثل حوالي 18% من إجمالي الأخبار المنشورة والمتعلقة بموضوع الدراسة (ن = 561). ووفقاً لمعادلة هولستي Holesti للثبات (عبد الحميد، 2010: 275)، فإن ثبات الاستمارة بلغ 90% وذلك على النحو التالي:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2x}{n+1}$$

وبصيغة أخرى فإن الثبات = $\frac{\text{عدد الوحدات المتفق عليها}}{\text{مجموع وحدات الترميز}} \times 100$

$$\text{وبذلك فإن : } 90\% = 100 \times \frac{90}{100}$$

الباحث أحمد العريمي آل فنة باحث في علم النفس، وإدارة الموارد البشرية.³

الفصل الثاني

الإعلام والأزمات

السياسية

يركز هذا الفصل على الأزمات، ماهيتها، وخصائصها، وأنواعها، وسماتها. كما يشرح أهم مسببات الأزمة، ومراحلها بشكل عام. وبشكل خاص يعرض هذا الفصل الأزمات السياسية، وأنواعها، والأمثال التاريخية لأنواعها، كما يتطرق إلى التاريخ السياسي لسلطنة عمان، وأهم دوافع أزمة الاحتجاجات والاعتصامات لعام 2011.

أولاً: الأزمة

مفهوم الأزمة هو مفهوم واسع الانتشار في المجتمع الحديث (عبدالكافي: 2012: 215)، ولذلك يصعب تحديد مفهوم دقيق أو شامل للأزمة بالأخص بعد توسع نطاق استخدامه (الدليمي: 2012: 89) فالأزمة قد تؤثر على فرد وقد تؤثر على جماعة، أو على حكومات ومؤسسات، ودول (عبد الكافي: 2012: 15) إذا نستنتج من ذلك أن الأزمة مفهوم متداول، ويؤثر على مختلف مستويات المجتمع. ولأهمية ذلك نستعرض بعض المفاهيم والتعريفات للأزمة:

يعرفها (عليوه: 2002: 13) أنها من الناحية الاجتماعية: الأزمة هي "توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة" كما عرفها بأنها "حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواء كان إدارياً، أو سياسياً، أو نظامياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو ثقافياً"

أما (رضوان، 1419 هـ: 44) فعرفها بأنها فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر تدخلاً أو تغييراً فورياً" بينما عرفها (الدليمي: 2012: 93) بأنها موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعدده الطرف الآخر المدافع، يمثل تهديداً لمصالحه وقيمه الحيوية، مما يستلزم تحركاً مضاداً وسريعاً للحفاظ على

تلك المصالح، مستخدماً في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية"

ونستنتج من هذه التعريفات أن الأزمة هي حدث طارئ أو حالة غير مستقرة تحتاج إلى تدخل وحلاً فورياً أو قرارات سريعة للتعامل معها بالرغم من ضيق الوقت.

سمات الأزمة، وخصائصها، ومراحلها:

وللأزمة على غرار أنواعها خصائص وسمات مشتركة تطرق إليها بعض الخبراء ، فيورد الدليمي(نقلاً عن الدكتور حسين الطراونة) أنه على اختلاف أنواع الأزمات هناك سمات مشتركة بينها ويلخصها في ما يلي:

- المفاجأة: فالأزمة غير متوقعة وتحدث في ظروف سريعة وغامضة.
- جسامته التهديد: فهي قد تؤدي إلى خسائر في الأرواح، أو الممتلكات، أو الأموال مما يهدد الاستقرار وقد يؤدي ذلك إلى سقوط المنظمة.
- مربكة: فهي تخلق حالة من التوتر والقلق، وعدم اليقين في البدائل أو الحلول المتاحة خاصة في ظل نقص المعلومات حول أسبابها، وعدم القدرة على التنبؤ بصحة القرارات التي تؤخذ محاولة في تدارك الأزمة.
- الوقت الضيق: الأحداث تتطور وتتصاعد بشكل متسارع، مما لا يتيح الفرصة في القدرة على السيطرة والتفكير العميق أو التأمل لاستيعاب ما يحصل. فاتخاذ قرارات حاسمة، وسريعة تحتاج الى تركيز الجهود في وقت يتسم بالضغط والضيق.
- تعدد الأطراف والقوى المؤثرة: مما يعني تضارب المصالح، والذي يخلق صعوبات في السيطرة على الوضع وإدارته، فقد تكون هذه الصعوبات إدارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية.

ويحدد عبدالكافي ثلاث خصائص للأزمة، والتي تعيق التعامل معها وإدارتها:

- عامل الشك ، أو عدم اليقين.
- عامل التفاعل.
- عامل التشابك والتعقيد.

وتضيف إلى هذه الخصائص لمجد(2012):

الأزمة تتميز بالتداخل، والغموض، وعنصر المفاجأة، وهي تثير الشك وتسبب ضغوطات نفسية حيث أنها تتطلب اتخاذ قرار صائب في مدة زمنية قصيرة، وهي تتطلب وإبتكار اساليب جديدة لاستيعاب الموقف الطارئ والمستجد، ومواجهة الأزمة أمر مصيري يستدعي اهتمام الجميع والتنسيق الفعال من قبل جميع الأعضاء

أسباب الأزمة:

لكل أزمة مؤشرات تدل عليها، ومظاهر أولية تعززها، ويفصلها الخضيرى(2002) كالتالي:

– **سوء الفهم:** وينشأ سوء الفهم عادة من خلال جانبيين، وهما نقص المعلومات، والتسرع في إصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل التحقق منها نتيجة لضغط ما أو الخوف أو القلق أو التوتر أو نتيجة لاستعجال النتائج.

– **سوء الإدراك:** وهو مرحلة استيعاب المعلومات التي يمكن الحصول عليها والحكم التقديري على الأمور من خلالها، فإذا كان هذا الإدراك غير كامل نتيجة للتشويش الطبيعي أو المتعمد يؤدي ذلك إلى اختلال العلاقة بين الأداء الحقيقي للكيان الإداري وبين القرارات التي يتم اتخاذها، مما يشكل ضغطاً مؤدياً إلى انفجار الأزمة.

أيضاً تتعلق المعلومات بخلل آخر وهو محاولة تفسير القضايا من منطلق الرغبات الشخصية، أو ما يعرف باسم منطق الميول النفسية Psycho Logic فيقبل الشخص من هذه المعلومات ما يوافق هواه ويتفق مع تطلعاته، ويتجاهل من هذه المعلومات ما يخالف رغباته، ومن ثم يسعى لاختلاق المبررات للمعلومات التي تجد هوى في نفسه، كما يتفنن في إيجاد الذرائع لاستبعاد المعلومات التي تتناقض مع مفاهيمه الأساسية، ومن ثم يأتي تفسيره للأزمات مشوباً بنظرة شخصية ضيقة.

– سوء التقدير والتقييم: وهو من أكثر أسباب حدوث الأزمات في جميع المجالات وعلى وجه الخصوص في المجالات العسكرية. وينشأ سوء التقدير الأزموي من خلال جانبين أساسيين هما:

- المغالاة والإفراط في الثقة سواء في النفس أو في القدرة الذاتية على مواجهة الطرف الآخر والتغلب عليه.

- سوء تقدير قوة الطرف الآخر والاستخفاف به واستصغاره والتقليل من شأنه.

– الإدارة العشوائية: وهي مجموعة من الأهواء والأمزجة التي تتنافى مع أي مبادئ علمية كعدم الاعتراف بالتخطيط وأهميته، أو عدم الاحترام للهيكل التنظيمي، وعدم التوافق وغياب التنسيق.

ويعد هذا النوع من الإدارة الأشد خطراً لما يسببه للكيان الإداري من تدمير لإمكانياته وقدراته.

– الرغبة في الابتزاز: تقوم جماعات الضغط، وأيضاً جماعات المصالح باستخدام مثل هذا الأسلوب وذلك من أجل جني المكاسب غير العادلة من الكيان الإداري، وأسلوبها في ذلك هو صنع الأزمات المتتالية في الكيان الإداري، وإخضاعه لسلسلة متوالية من الأزمات التي تجبر متخذ القرار على الانصياع لهم.

– اليأس: ويعد من أخطر مسببات الأزمات فائقة التدمير، حيث يعد اليأس في حد ذاته أحد " الأزمات " النفسية والسلوكية والتي تشكل خطراً داهماً على متخذ القرار.

– الإشاعات: من أهم مصادر الأزمات، بل إن الكثير من الأزمات عادة ما يكون مصدرها الوحيد هو إشاعة أطلقت بشكل معين، وتمّ توزيعها بشكل معين، وبالتالي فإن إحاطتها بهالة من المعلومات الكاذبة، وإعلانها في توقيت معين، وفي إطار مناخ وبيئة محددة، ومن خلال حدث معين يؤدي إلى أن تنفجر الأزمة.

– استعراض القوة: ويطلق عليه أيضاً مصطلح " ممارسة القوة " واستغلال أوضاع التفوق على الآخرين سواء نتيجة الحصول على قوة جديدة أو حصول ضعف لدى الطرف الآخر أو للاتنين معاً. ويبدأ بعملية استعراضية خاطفة للتأثير على مسرح الأحداث دون أن يكون هناك حساب للعواقب، ثم تتدخل جملة عوامل غير منظورة فتحدث الأزمة، ومن ثم تتفاقم مع تتابع الأحداث وتراكم النتائج.

– الأخطاء البشرية: تعد الأخطاء البشرية من أهم أسباب نشوء الأزمات سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وتتمثل تلك الأخطاء في عدم كفاءة العاملين، واختفاء الدافعية للعمل، وتراخي المشرفين، وإهمال الرؤساء ، وإغفال المراقبة والمتابعة، وكذلك إهمال التدريب.

- تعارض الأهداف: عندما تتعارض الأهداف بين الأطراف المختلفة يكون ذلك مدعاة لحدوث أزمة بين تلك الأطراف خصوصاً إذا جمعهم عمل مشترك، فكل طرف ينظر إلى هذا العمل من زاويته، والتي قد لا تتوافق مع الطرف الآخر.

- تعارض المصالح: يعد تعارض المصالح من أهم أسباب حدوث الأزمات، حيث يعمل كل طرف من أصحاب المصالح المتعارضة على إيجاد وسيلة من وسائل الضغط لما يتوافق مع مصالحه، ومن هنا يقوي تيار الأزمة.

مراحل الأزمة

كأي مرحلة من مراحل دورة الحياة، للأزمة كذلك فترة أو دورة تمر بها، حيث ترتبط مرحلة الأزمة بكيفية إدارتها، والتعامل معها. ويحددها عليوة (2002) كالآتي:

1. المرحلة التحذيرية: وهي مرحلة ما قبل الأزمة، والتي تعطي مؤشرات تسمح بالتنبؤ بالأزمة وبحث سبل مواجهتها.
2. مرحلة نشو الأزمة: تأتي هذه المرحلة بعد الفشل في تنبؤ أو توقع حدوث الأزمة مما يؤدي إلى تفاقم الأحداث وتصاعدها.
3. مرحلة انفجار الأزمة: تنجم هذه المرحلة عن فشل أو إخفاق صناع القرار في التعامل مع عوامل الأزمة.
4. مرحلة انحسار الأزمة: وهي المرحلة الأخيرة حيث تبدأ العوامل المسببة للأزمة بالتلاشي تدريجياً.

أنواع الأزمات:

تختلف أسباب الأزمات، كاختلاف أنواعها، وترتبط أنواع الأزمة بتصانيف عدة يحددها خضور (1999)

1. تصانيف وفق مرحلة التكوين: أي نوع الأزمة وفقاً للمرحلة التي تصل إليها الأزمة (المراحل المدرجة سابقاً).
2. وفق معدل تكرار الأزمة: فهناك أزمات متكررة، تحصل بشكل دوري، بينما هناك أزمات تحصل بشكل عشوائي أو فجائي.
3. وفق مستوى العمق: يشمل هذا التصنيف الأزمات السطحية، أو الأزمات الجوهرية بالغة التأثير.

4. درجة الشدة: فهناك أزمات عنيفة، وهناك أزمات هادئة.

5. وفق الشمولية: بمعنى أزمات ذات طابع شمولي، أو أزمات ذات طابع جزئي.

6. وفق الموضوع: كالأزمات الاقتصادية، والأزمات المعنوية، والأزمات الاجتماعية، والأزمات السياسية.

7. وفق الموقع الجغرافي: كالأزمات الداخلية (محلية)، الأزمات الدولية، والأزمات الإقليمية.

وبالنسبة لموضوع الدراسة، فتندرج نوعية أزمة الاحتجاجات والاعتصامات ضمن الأزمات الداخلية حيث أنها وقعت في نطاق جيوغرافي محدد مختص بمنطقة أو دولة معينة.

ومن ناحية الموضوع، فالأزمة التي تعني بها الدراسة هي أزمة سياسية حيث عرف أبو سمرة (2012) الأزمة السياسية بأنها "الأزمة الناتجة عن مطالبة مجموعات أو نقابات أو أفراد أو مستقلين بالإصلاح السياسي سواء كانوا مدفعوين ذاتياً أو من خلال قوى أخرى، وتحدث هذه الأزمة بين الحكومة والمعارضين." حيث تشمل أنواع الأزمات السياسية: المظاهرات، والاعتصامات، والمسيرات، والاحتجاجات، والإضراب، والثورات.

نبذة عن مظاهر التعبير عن الأزمات:

1. المظاهرات: وهي كما سبق أن تم تعريفها بأنها "خروج إلى المجال العام طلباً لإحقاق حق، أو دفع ظلم، فهو خروج من البيت إلى الشارع أو الميدان يعبر عن حالة من عدم الرضا في الحيز الخاص، وحملها إلى الحيز العام".

وتعتبر مظاهرة الشعب المصري عام 1026م إحدى المظاهرات القديمة التي دونها التاريخ، حيث ذكر المستشرق البريطاني ستانلي لين بول في كتابه (تاريخ الدول الإسلامية والأسر

الحاكم) انه قد احتشد عدد كبير من المواطنين حول قصر الظاهر لإعزاز دين الله (أبي الحسن علي بن الحاكم) بعد أن قلت الأرزاق، وارتفعت الأسعار، وصعب الحصول على القوت منادين "الجوع، الجوع، يا أمير المؤمنين، لقد جرى ما لم يقع في عهد أبيك وجدك". (الكعبي، مجلة الشبكة: موقع إلكتروني: 2014)

وتعدّ مظاهرة ولاية فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1688 ميلادي، من المظاهرات ضد العبودية حيث تظاهر الزوج في الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة مواطنين من أصول ألمانية مطالبين بالحرية. (Davis, Slavery and Freedom in America History and Memory website, 2014)

2. المسيرات March: ويأتي تعريف المسيرة في المعجم الوسيط على أنها عبارة عن مجموعة من الناس يسيرون في الشوارع للتعبير عن مطالب أو مشاعر معيّنة. (المعاني، موقع إلكتروني: 15-October, 2014)

ومن أهم المسيرات تاريخياً مسيرة الملح، وهي المسيرة التي نظمها غاندي في حملته السلمية اتجاه لتحرير الهند من السلطة البريطانية حيث ركز غاندي في بداية الحملة على قانون الملح، وهو القانون الذي كان يفرض على الهنود دفع ضرائب باهظة مقابل الملح، كما كان يجعل إنتاج وصناعة الملح حكراً على الحكومة البريطانية فقط. وانطلاقاً من هذا القانون طفق غاندي في مسيرته الشهيرة (مسيرة الملح) نحو البحر ليستخلص الملح بنفسه، ودعا الشعب الهندي إلى الخروج معه إلى ساحل البحر لكسر قانون احتكار الملح المفروض عليهم من قبل السلطات البريطانية واستخراج الملح، وقد استغرقت هذه المسيرة ستة وعشرين يوماً قطع فيها غاندي وأتباعه مسافة ثلاثمائة وثمانين كيلو متراً. وقد كانت هذه المسيرة بمثابة الشرارة التي أدت إلى انطلاق الثورة السلمية في شتى أرجاء شبه القارة

الهندية، فبمجرد انطلاق المسيرة بدأت التجمعات الجماهيرية والاستعراضات الضخمة والخطابات والبيانات الجماهيرية شديدة اللهجة، وقاطع الهنود الملابس الأجنبية، وهجر الطلاب المدارس الحكومية، وتم رفع الأعلام الوطنية، بالإضافة إلى المقاطعة الاجتماعية لموظفي الحكومة، والإضرابات العامة، والاستقالات الجماعية من قبل موظفي الحكومة وأعضاء المجالس والجمعيات التشريعية، كما تم مقاطعة المصالح الحكومية المختلفة بالإضافة إلى شركات التأمين الأجنبية والخدمات البريدية والتلغرافية. وقد رفض الكثير من المواطنين دفع الضرائب المستحقة عليهم. كما سيطرت الحركة على مصانع ومراكز إنتاج الملح واحتلتها بطريقة سلمية، وصادرت الملح الذي كان بحوزة تلك الشركات الحكومية.

(Mazzon, & Passi, PBS website, 19 March 2014)

أما على نطاق الشرق الأوسط فتعد المسيرة الخضراء المغربية أحد أهم المسيرات تاريخياً حيث أنها أنهت الاستعمار الإسباني على المغرب، ففي الخامس من نوفمبر عام 1975 أعلن الملك الحسن الثاني تنظيم مسيرة سلمية شارك بها 350 ألف من الشعب المغربي حيث تجمعوا في مدينة طرfaية الواقعة جنوب المغرب منتظرين إشارة بدء المسيرة من الملك لعبور الصحراء المغربية. وقد لوح المشاركون في المسيرة بالأعلام المغربية ولافتات تدعو إلى "عودة الصحراء المغربية" وصور لملك المغرب وبالقراآن الكريم. كما اتخذ اللون الأخضر لوصف هذه المسيرة رمزاً للإسلام. وبعد أربعة أيام على انطلاق المسيرة الخضراء بدأت الاتصالات الدبلوماسية بين المغرب وإسبانيا للوصول إلى حل يضمن للمغرب العربي حقوقه على أقاليمه الصحراوية.

وبذلك تمكن المغرب من بسط السيطرة على كامل أراضي الصحراء الغربية. وقد أنهت هذه المسيرة الإستعمار والإحتلال الإسباني للصحراء الغربية الذي استمر لأكثر من سبعين عاماً و مكنت المغرب من تحقيق واستكمال وحدته واستقلاله (The History of the Western

Sahara, The Morrocon American Centre of Policy, website, 10-August, 2014).

3. الاحتجاجات Protests: وهي كما تم تعريفها سابقاً بأنها: التعبير عن الإرادة الصريحة في اعتبار أن واقعة معينة أو إدعاء معيناً يعد من الأمور غير المقبولة من وجهة نظر القائم بالاحتجاج (دعيس: 2009: 376).

ويعتبر أول إحتجاج في التاريخ، هو إحتجاج المصريين القدماء في دير المدينة عام 1152 قبل الميلاد. حيث إحتج العمال القائمون على بناء مقبرة الملك رمسيس الثالث بعد تأخر استلام أجورهم. فرفعوا شكواهم إلى الرؤساء المباشرين لهم، ولكن بعد تجاهل المشرفين على العمل لهذه الشكوى خوفاً على فقدان وظائفهم، قام العمال بتنظيم مظاهرة احتجاجية مهددين بالتصعيد والذهاب إلى الملك نفسه، مما أدى إلى إضرابهم عن العمل لمدة 28 يوماً، حتى تنفذ مطالبهم. (هاشم، وعبدالله، موقع أخبار الوطن الإلكتروني ، 1-مايو-2014)

أيضاً من أهم الاحتجاجات التاريخية، هو إحتجاج عمال ميناء بوسطن عام 1773 حيث تجمع المحتجون لرفض شحنة من الشاي من شركة الهند الشرقية. حيث كان القانون يسمح لشركة الهند الشرقية ببيع الشاي عند انخفاض التكلفة، مما يسمح للحكومة البريطانية المسيطرة على الشركة إحتكار سلعة الشاي. (Carbone, The Time website, 12-October, 2014).

4. الإضراب Strike: وبالعودة إلى اصل استخدام كلمة الإضراب نجد أنها تعود للممارسة العمالية بباريس حيث اجتمع العمال في مكان يسمى ساحة الإضراب (Grève) طلباً للعمل .

الإضراب عن العمل هو كل توقف عن العمل بصفة مؤقتة عن تأدية المهام والالتزامات الوظيفية بهدف إلزام و إجبار صاحب العمل أو السلطات العمومية على الاستجابة لمتطلبات والمصالح المشتركة للمضربين، أو بغية رد ضرر يروونه ماسا بمصالحهم أو واقعا عليه، واغلب المطالب المهنية تنحصر في رفع الأجور أو بالمطالبة بتحسين ظروف العمل.

ويعتبر إضراب البحارة الإنجليز عام 1768 من أقدم الإضرابات العمالية(أشرنا سابقاً للإضراب المصري الذي نتج عن التظاهر). حيث خفض البحارة الأشرعة ورفض رفعها حتى تنفذ مطالبهم المتمثلة في رفع الأجور. وتبع البحارة العمال القائمون بصناعة القبعات، حيث توقفوا عن العمل مطالبين أيضاً برفع أجورهم. (Juckerm: 1995: 667)

5. الثورات Revelation:

تعرف الثورة في الأدبيات السياسية والاجتماعية بأنها حركة سياسية يحاول من خلالها الشعب أو الجيش أو الأحزاب السياسية الخروج على الوضع السياسي الراهن بهدف تغييره باندفاع يحركه الغضب وعدم الرضا والتطلع نحو الأفضل، أو هي الفعل الذي يحدث تغيرا شاملا وجذريا في المجتمع، على مستوى الحكم والفلسفة الفكرية ويؤسس لبناء مؤسسي وسياسي واقتصادي واجتماعي جديد يستجيب إلى الأهداف التي من اجله اقام الشعب بثورته.(العرداوي: 2013: 1)

تاريخياً ترتبط الثورات بالفلاحين الذين عانوا من الطبقة والضرائب المفروضة عليهم من قبل الطبقات النبيلة. فمن أقدم الثورات الأوروبية، ثورة الفلاحين الألمانية عام 1525 م

بقيادة Hans Muller حيث انظم أكثر من اثنا عشر ألف فلاح إلى جماعته متوجهين إلى مدينة فربرج، وفي اشتباكهم مع الجند الألماني انتهت الثورة بموت (و إعدام من قبض عليه لاحقاً) حوالي عشرة آلاف من الثوريين. (Ramos:2008: 1-3)

وتعتبر الثورة الفرنسية عام 1789 من أعظم الثورات التاريخية والتي استمرت لحوالي 10 أعوام. حيث ثار الشعب ضد الطبقة مطالبين بالحرية والمساواة. حيث فرضت الحكومة الفرنسية على الشعب البسيط (وأكثرهم من الفلاحين) الضرائب الباهظة، بينما تم إعفاء النبلاء، وأغنياء المجتمع من دفع الضرائب. وحتى بين الطبقة الأقل في المجتمع، لم تكن هناك قوانين تحدد هذه الضرائب، فالأشخاص المنوط بهم جمع هذه الضرائب لم يطالبوا بنفس المبالغ، ولم تكن هناك قوانين واضحة حول أسس فرضها. (Carlyle:2009:570-)

(573)

وكانت هناك عوامل أخرى تشير إلى الاستبداد، كمنع الفلاحين من وضع الأسيجة على مزارعهم لحماية محاصيلهم من الطيور والأرانب التي كانت تهدد الحرث كي يتم قنصها من نبلاء الطبقة العليا في المجتمع. فعانى الفلاحون والطبقة الدنيا في المجتمع الفرنسي من الفقر وسوء الحال، مما أدى إلى ثورة عارمة ضد الحكم. ولعل أشهر ما خرجت به هذه الثورة إعدام الملكة "ماري انطوانيت" زوجة الملك، نمساوية الأصل والتي قيل أن ردة فعلها حول معاناة الشعب من الجوع قول العبارة الشهيرة "فليأكلوا البسكويت". (Carlyle:2009:570-573)

6. الاعتصام Sit downs/Sit ins : مظهر احتجاجي ضد سياسة ما عن طريق الوجود والتجمع السلمي، أمام مكان أو مقر يرمز إلى الجهة التي تمارس السياسة موضع

الاحتجاج أيضا يعرف الاعتصام بأنه مرحلة متقدمة من حركة الاحتجاجات الشعبية، تسبب إزعاجا وضغطا كبيرين على الأنظمة السياسية القائمة، نتيجة لشمولية أهدافها، واتساع نطاق المشاركة فيها (الكياي: 1990:213)

ومن أشهر الاعتصامات هو اعتصام الزوج في أمريكا عام 1960 في جرينسبورو -ولاية نورث كارولاينا. وبدأ الاعتصام بجلوس أربعة من طلاب الجامعة الزوج بأحد المطاعم المخصصة للبيض فقط. وتصف Polletta هذا الإعتصام بالحمى التي أصابت الجميع حيث بدأ الزوج في مناطق أخرى بنفس الإعتصام مقتدين بالحركة الإعتصامية التي بدأها طلاب جامعة نورث كارولاينا. (Polletta: 1998: 137)

ونرى من هذا الاستعراض أنّ الحركات السياسية مترابطة ببعضها البعض، وتتداخل تعريفاتها، فعلى سبيل المثال قد يؤدي الإحتجاج إلى اعتصام أو إضراب، وقد تؤدي المسيرة إلى ثورة. أيضاً نستنتج أن الشعب يلجأ إلى هذا النوع من الحراك السياسي ليصل صوته إلى حكام الدول دون وساطة الأعيان. وقد يكون ذلك بسبب اعتقادهم بأن الجهات الوسيطة قد تحجب صوتهم ولا توصله بالطريقة الصحيحة، مما يتسبب في عدم حدوث أي تغير في الأنظمة الغير منصفة لهم.

وشهدت سلطنة عمان عدداً من الحراك السياسي كالمسيرة السلمية، والاعتصام للتعبير عن رغبتهم في التغيير ببعض الأنظمة السياسية، والاقتصادية، والتعليمية للتعديل من الوضع المعيشي للأفراد في السلطنة. أيضاً تم من خلال هذه المسيرات التعبير عن الولاء والعرفان لسلطان عمان، مؤكدين أن هذه الاحتجاجات والاعتصامات ليست مقامة بغرض الانقلاب على الحكم. وبذلك لا تعتبر الحركة السياسية لعام 2011 ثورة كثورات الربيع العربي الأخرى.

ثانياً: دوافع الاحتجاجات والاعتصامات عام 2011:

لم تعهد سلطنة عمان أزمة سياسية في تاريخها المعاصر كتلك التي واكبت الربيع العربي عام 2011. فمنذ تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم، شهدت السلطنة تغيرات في مختلف المجالات (منها التعليم، الصحة، الصناعة، الزراعة،..)(الطائي: 2008: 290-299)، مما ساهم في النهوض بالبلاد.

وقد ساهمت التغيرات التي أجراها سلطان البلاد عند توليه الحكم في عام 1970 في إخماد ثورة ظفار في الجنوب والسيطرة عليها تدريجياً حيث ورثها السلطان قابوس عن عصر والده السيد سعيد بن تيمور (ثورة ظفار 1969-1992)(جعوب: 2010: 92). فقد واكبت نشأة ثورة ظفار الحراك العربي الذي بلغ أوجه في الستينيات بقيادة حركة القوميين العرب التي بدأت في مصر حيث يعتبر الهدف الرئيسي لثورة ظفار هو المناداة بتوحيد عمان والخليج العربي، وإنضمام ظفار السياسي مع اليمن(جعوب: 2010: 47-48).

أما الاحتجاجات والاعتصامات لعام 2011 فلم تهدف إلى الانقلاب على الحكم، بل أكدت الولاء لحاكم البلاد، وكان هدفها الإصلاح والقضاء على الفساد، وتحسين أوضاع المعيشة⁴ حيث شملت دوافع الاحتجاجات والاعتصامات(الهاشمي: 2011: 3-5):

قلة فرص التوظيف: في عام 2008 شكل الباحثون عن عمل ممن لم يسبق لهم العمل نسبة 84.7% من إجمالي الباحثين عن عمل. وهذا مؤشر واضح لعدم توفر فرص العمل، والذي يؤثر سلباً على مدخول الأسرة والمجتمع عموماً.

⁴ أنظر مقدمة الدراسة

-الغلاء المعيشي، وقلة الأجور: فقد بلغ معدل ما يتقاضاه 72% من العمانيين العاملين في القطاع الخاص أقل من 200 ريال شهرياً في ديسمبر 2010. وقد ارتفع مستوى مديونية الأسر في السلطنة إلى 137% في عام 2008.

تدني فرص التعليم العالي: وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان عام 2010، بلغ حجم السكان العمانيين في 2010 حوالي 1957336 نسمة حيث بلغت نسبة الذكور 50.5% وفئة الإناث 49.5%. وتمثل الفئة العمرية للشباب ما بين 15-29 نسبة 38.5% من السكان العمانيين. حيث تبلغ نسبة استيعاب قطاع التعليم للمرحلة الجامعية 21.2% مقارنة ب 89% من التعليم في المرحلة الثانوية. مما يعني أن هناك فرق كبير في نسبة المتخرجين من المرحلة الثانوية، والذين يستوعبهم نظام التعليم الجامعي، أو المعاهد التعليمية. وقد بين الكتاب الإحصاء السنوي لعام 2010 أن نسبة المقبولين بمؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة بلغت 49%، بينما بلغت نسبة المبتعثين إلى خارج السلطنة 3% مما يترك مستقبل 48% من المتخرجين من المرحلة الثانوية مجهول.

ثالثاً: الإعلام والأزمات السياسية:

علاقة الإعلام بالسياسة علاقة تبادلية تسبق وقوع الأزمات حيث يعتمد النظام السياسي على وسائل الإعلام لتحقيق أهداف معينة يوردها يونس (2012) كالتالي:

1. تدعيم القيم السياسية: كقيم الحرية، والمساواة، والإلتزام بالقوانين، وواجب التصويت الانتخابي.
2. الحفاظ على النظام السياسي وتحقيق التكامل الاجتماعي بواسطة غرس روح الإجماع، وتكوين الرأي العام.

3. تدعيم الشعور بالمواطنة لتنفيذ بعض الأساسيات كالحماس للحرب، والمشاركة في التصويت.

4. التحكم وكسب الصراعات التي تقع داخل السيادة السياسية كصراع الأحزاب، أو الصراعات بين النظام السياسي ونظم اجتماعية(مثلاً النظام الديني للفصل بين الدين والدولة).

وبالمثل تعتمد وسائل الإعلام على النظام السياسي لتحقيق أهدافها:

- كسب الحماية التشريعية، والقضائية، والتنفيذية: كتشريع قوانين وأنظمة لصالح الإعلام.
- الحصول على معلومات رسمية وغير رسمية لتغطية الأخبار: عقد المؤتمرات الصحفية، الحصول على التصريحات والبيانات من المؤسسة الحكومية أو الأنظمة الإدارية بشأن الأوضاع أو التطورات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق عائد من الإعلانات من الحملات السياسية والانتخابية.

ويشير أبو عرجة (2000: 282) إلى وظائف أخرى للإعلام السياسي، منها:

1. الإعلام الخارجي: حيث تسعى الدولة التعريف بحضارتها وثقافتها على نطاق خارجي بالأسلوبين الإعلامي المختص بالحقائق والمعلومات، والأسلوب الدعائي الذي يستخدم المبالغة، والعواطف.
2. التعددية السياسية: حيث يفرض التعدد الحزبي داخل الدولة إلى امتلاك القنوات والوسائل الإعلامية المتخصصة لكل حزب لمخاطبة الجماهير.
3. استخدام الإعلام كأداة قمعية في يد السلطات، فكل ما تنقله وسائل الإعلام من رسائل موجهة من السلطة والأنظمة التي تفرضها الدولة على الإعلام . فالسلطة هي المفكرة والمنفذة، وما الإعلام إلا وسيلة ترويج لهذه الأفكار.

نستنتج من ذلك أنّ العلاقة بين الإعلام والنظام السياسي علاقة وثيقة تعتمد على التعاون المتبادل أحياناً، وتشوبها إشكالات أحياناً أخرى.

كما ارتبطت مراقبة المؤسسات الإعلامية لأداء الحكومات بمصطلح بمصطلح كلب الحراسة (watch dog) ، وبذلك أصبح للمؤسسات الإعلامية قوة تأثير على المجتمع أطلق عليها "السلطة الرابعة"، وذلك بسبب اجتياز المؤسسات الإعلامية وظيفتها في نقل المعلومة، والتوعية إلى تشكيل الرأي العام، وتوجيهه، وتمثيل الحكومة لدى الشعب، وتمثيل الشعب للحكومة والأمم لبعضها البعض. (بيت المال: 2011: 8)

وهناك ضرورة تحتم معرفة أفراد المجتمع بحقيقة وجود ما يسمى بالتضليل الإعلامي، لأن عملية التضليل الإعلامي هي تشويه أو تغيير الوقائع. وقد يكون التضليل الإعلامي بسبب خضوع الإعلام لسياسات معينة، أو شركات خاصة لها ميول واتجاهات سياسية تقوم بتمويله. ويؤثر ذلك على مصداقية المؤسسة الإعلامية التي تسعى إلى كسب الجماهير بإضفاء بعض الشرعية خشيةً من رفض الجماهير لها. (يونس: 2012: 82-83)

دور الإعلام وقت الأزمات:

يأتي الدور الأول للإعلام في ظل الأزمات السياسية بطمأنة أفراد المجتمع وإعادة ولائهم، وانتمائهم للوطن. ولذلك فإن إعلام الأزمات يرتبط بمراحل الأزمة (أبو سمرة: 2012: 119) ، وهي مرحلة ما قبل الأزمة، مرحلة تفاقم الأزمة، مرحلة إدارة الأزمة، ومرحلة مابعد الأزمة. أما مراحل الأزمات المفاجئة فتقتصر على مرحلة التفاقم، والإدارة، ومابعد الأزمة، ويفصلها أبو سمرة كالاتي:

مرحلة ما قبل الأزمة:

وتتطلب هذه المرحلة بعض الجهود للتعرف على المشكلة الجذرية كالمسح البيئي، و جمع المعلومات المتعلقة بالأزمة، واتخاذ الإجراءات الوقائية، والاستعانة بأراء الخبراء، ووضع تصور لتداركها واحتوائها قبل أن تحدث.

مرحلة تفاقم الأزمة:

هناك عدة عوامل تسهم في تفاقم الأزمة منها التفاقم التلقائي، أو بسبب ضعف شبكات الاتصال، وعدم سرعة صنع القرار، أو الإهمال. وهنا يأتي دور الإعلام السياسي في إعادة تدعيم القيم السياسية، والحفاظ على النظام السياسي، وتدعيم الشعور بالمواطنة.

مرحلة إدارة الأزمة:

تعتبر هذه المرحلة هي مرحلة الإحتواء والاستعداد لإيجاد الحلول من خلال:

1. الاعتراف بالأزمة، والإعلان عنها بوضوح.
2. جمع فريق متخصص للتعامل مع الأزمة.
3. توجيه الجهود الداخلية وإن أمكن الاستعانة بجهود خارجية في إدارة الأزمة.
4. إظهار الإعلام لحسن النية في الحل السريع ومعالجة الأزمة دون تضليل.

مرحلة ما بعد الأزمة:

وفي هذه المرحلة يكمن دور الإعلام السياسي فيما يلي:

1. التّعلم من هذه الأزمة في مواجهة الأزمات القادمة وطرق حلها.
2. تقييم تأثير الأزمة في العلاقات الداخلية والخارجية.

3. تقييم تأثير الأزمة على نشاطات العمل داخل الدولة.
4. إعادة بناء الثقة وتحسين الصورة بين السلطة والشعب، وصورة المجتمع ككل.
5. التعامل لاحقاً مع جمهور الأزمة حيث يركز الإعلام السياسي على جمهوره وتوجيهه والتأثير فيه.
6. تخصيص مركز إعلامي سياسي للأزمة لتطوير الكفاءات بكافة وسائل الاتصال.

السمات المطلوبة في إعلام الأزمات:

كما للإعلام وقت الأزمات وظائف، فهناك سمات معينة يجب تواجدها لنجاح التغطية الإعلامية في جميع مراحلها، هي عامل التوازن، وعامل الشمولية(صلاح:2011: 2-3).

عامل التوازن في الطرح الإعلامي للأزمة :

إنّ للتوازن أهمية في التناول الإعلامي حيث يجب على وسائل الإعلام إيجاد نقطة وسط بين التهويل والتضخيم في التغطية، والتهوين والاستخفاف بالأزمة مما قد يؤدي إلى تداعيات أخرى للأزمة. كما يجب أن يحقق الإعلام التوازن في طرح وجهات النظر المختلفة وطرح الإيجابيات والسلبيات المرتبطة بالموضوع. وقد يتطلب ذلك تنوع المصادر، فلا تكتفي المؤسسة الصحفية بالمصادر الرسمية وحدها أو بالمصادر الجماهيرية.

عامل الشمول والتكامل في تغطية الأزمة ، وأبعادها وخلفياتها:

يمثل عامل الوقت تحدياً كبيراً وقت الأزمات وتوالي أحداثها، فيحتاج الجمهور إلى المعلومات حول هذه الأزمة بشكل سريع. وباعتبار أنّ الجانب المعرفي لا يكفي لتشكيل رأي عام واع بالأزمة وطرق التعامل معها ومواجهتها، تبرز أهمية تحقيق الشمول والتكامل في التغطية

الإعلامية. حيث تتناول التغطية الشاملة خلفيات الحدث، والتفاصيل المختلفة حول الأسباب، والمقومات للأزمة مما يساهم في تفسير الأزمة وتوضيحها. وتتمثل خلفية الحدث بالحقائق مثل الأسباب التي أدت إلى الحدث، أهمية الحدث وعلاقته بالجمهور، الشخصيات والجهات التي تمثل العناصر الفاعلة في وقوع الحدث.

ومما يدعم وجوب تواجد هذه السمات في التغطية الإعلامية تحديد شومان (2001) ثلاث مراحل يمر بها التناول الإعلامي وهي:

-مرحلة نشر المعلومات

-مرحلة تفسير المعلومات

-مرحلة الوقاية

التحديات وأوجه الخلل في المعالجة الإعلامية للأزمات:

تمّ استعراض سمات، وعوامل ومراحل التغطية الإعلامية للأزمات، ولكن لا بد من وجود صعوبات وتحديات أو أوجه خلل في التناول الإعلامي للأزمات. تحديد هذه التحديات وأوجه الخلل تساهم في التطوير، والتغلب على التحديات في الطرح الإعلامي، ويحدد عبد الفتاح (1999) مظاهر الخلل الإعلامي في تناول الأزمات حيث يجب على الوسيلة الإعلامية أن تمارس وظيفتها بطريقة مسؤولة تساهم في حل المشكلات لا تعقيدها. أيضاً هي مسؤولة عن إنهاؤها لا استمرارها وتداعيتها. ومن مظاهر الخلل:

1. التطفيف الإعلامي: وهو عدم نقل الحقائق كاملة، وتجزئتها وانتقاء المواضيع المتعلقة بالأزمة حسب مصلحة المؤسسة الصحفية.

2. المبالغة والتهويل: قد يظهر على بعض التناول الإعلامي للأزمات طابع المبالغة لدرجة الكذب والتناقض في مختلف مراحل الأزمة.

3. التعتيم على الآراء المخالفة: احتكار المعلومات لصالح جهة معينة، والتكتم على تصريحات الجهات الأخرى.

4. التبعية الإعلامية: سواء كانت تبعية السلطة، أو النظام الإعلامي الدولي.

5. عيوب التشخيص الإعلامي: الذي يعني بالأشخاص والقيادة على حساب القضايا الأساسية.

ويضيف شومان (2001) إلى أوجه الخلل السابقة عدم التوازن بين أدوار ووظائف الصحافة وبين المراحل المختلفة للأزمة حيث تركز جهود الإعلام في مرحلة احتواء الأضرار بينما يقل الاهتمام بالمراحل الأخرى للأزمة.

واستنتجت الباحثة من الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها عدم تغطية الصحافة العمانية الناطقة باللغة العربية للاحتجاجات والاعتصامات قبل تفاقم الأزمة، إذ وجدت الباحثة الظهور الأول لأخبار الاحتجاجات والاعتصامات في 19 من شهر فبراير. وعرضت الصحف أكثر من خبر حول المسيرات السلمية التي تؤكد الولاء لسلطان الدولة، ثم نشرت أخبار الصدامات التي حصلت في مدينة صحار. وبذلك ترى الباحثة أن تغطية أخبار الاحتجاجات والاعتصامات اقتصرت على مرحلة الأزمة وتبعاتها (مرحلة إدارة الأزمة). فبالرغم من مواكبة احتجاجات واعتصامات 2011 الربيع العربي، لم تظهر الصحف أي تنبأت أو تساؤلات أو حتى محاولات لتدارك إمكانية وقوع الاحتجاجات والاعتصامات. فمن المؤكد أن هناك تحديات واجهتها المؤسسات الإعلامية في معالجة موضوع الاحتجاجات والاعتصامات. وفي الفصل اللاحق سنستعرض النتائج التي آلت إليها الدراسة والتي تحاول من خلالها الباحثة استكشاف علاقة الملكية بالتغطية الخبرية لموضوع الدراسة.

رابعاً: واقع الصحافة العمانية:

صدر أول قانون يُعنى بالنشر والمطبوعات في 26 من شهر يونيو 1975، أي بعد صدور بعض من الصحف العمانية كالوطن، وعمان. وتضمن هذا القانون شروط المهنة الصحفية، وواجبات الصحافة، وتفويض وزير الإعلام والثقافة بتشكيل لجنة المطبوعات المتألّفة من خمسة أعضاء ثلاثة منهم يمثلون وزارة الإعلام والثقافة، وممثل واحد من وزارة الداخلية، وممثل واحد من جهة قانونية. (المشيخي: 2008: 127-128)

ثم صدر قانون آخر سنة 1984 محدداً شركات مساهمة لتقوم بإصدار الصحف، وذلك لوجوب مجلس إدارة لكل شركة يشرف على إدارة الصحيفة وإصدارها. ثم صدر قانون آخر سنة 2004 بهدف تعديل بعض أحكام قانون المطبوعات والنشر المتعلق برأس مال الصحف. (المشيخي: 2008: 129)

وقد شملت احتجاجات واعتصامات عام 2011 مطالباً لإصلاح الإعلام العماني منها إلغاء قانون المطبوعات والنشر (الهاشمي: 2013: 394). ، وصدر قانون بتاريخ 9 أكتوبر 2011 بحظر نشر كل ما يمس بسلامة الدولة وأمنها. (الهاشمي: 2013: 186)

ويرى المشيخي (2008) أن الرقابة الذاتية من أهم معوقات الصحافة العمانية، فهناك تردد في نشر وتناول بعض القضايا التي تمس المجتمع ومعاناة المواطنين اليومية خوفاً من الوقوع في المحذور، وأن الصحفي في عمان يخضع لقيود قانونية وإجرائية مما يحد من الحرية الصحفية، وبمرور الوقت أصبح الصحفي يمارس الرقابة الذاتية.

الفصل الثالث:

نتائج الدراسة

يعرض هذا الفصل نتائج تحليل مضمون صحيفتي الدراسة (عمان والرؤية) والتي توصلت إليها الدراسة في ضوء الأهداف المراد التوصل إليها، والأسئلة التي وضعت لتحقيق ذلك، وسيتم عرض النتائج بشكل عام ثم يتم تقسيم النتائج على أجزاء لنقارن بين المعالجة الصحفية العمانية لكل إطار.

1-توزيع الأخبار:

بلغ عدد الأخبار المنشورة عن الاحتجاجات والاعتصامات لعام 2011 في صحيفتي الدراسة (عمان والرؤية) 561 خبراً في مدة شهر واحد (1 - 31 مارس/ 2011) بواقع 263 خبراً في صحيفة عمان متمثلة في 28 عدداً، مقارنة بـ 289 خبراً في 27 عدداً من صحيفة الرؤية. وقد تم توزيع الأخبار على النحو التالي:

الجدول-1

توزيع الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات على أسابيع الفترة الزمنية

الأسبوع الصحيفة	الأسبوع الأول		الأسبوع الثاني		الأسبوع الثالث		الأسبوع الرابع		الأسبوع الخامس		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	27	10.27	62	23.57	60	22.81	65	24.71	49	18.63	263	100.00
الرؤية	37	12.80	51	17.65	82	28.37	60	20.76	59	20.42	289	100.00
المجموع	64	11.59	113	20.47	142	25.72	125	22.64	108	19.57	552	100.00

ونلاحظ من (الجدول-1) أن صحيفة الرؤية نشرت أخبار الاحتجاجات والاعتصامات بشكل متزايد حتى الأسبوع الثالث حيث بلغ عدد الأخبار في هذا الأسبوع 82 خبراً مشكلاً 28.37% وهي النسبة الأعلى لتوزيع الأخبار في شهر مارس. ثم بدأت تغطية الأخبار المتعلقة بالموضوع بالتناقص، بينما لم تنتظم صحيفة عمان بنشر هذه الأخبار فنرى أن عدد أخبار الاحتجاجات والاعتصامات ارتفعت في الأسبوع الثاني للتغطية ثم تناقصت في الأسبوع الثالث، وارتفعت في الأسبوع الرابع حيث بلغت ذروتها، لتبدأ بالتناقص مرة أخرى.

وقد يفسر ارتفاع الأخبار في الأسبوع الثاني إلى اهتمام الصحيفتين للأزمة بعد صدور المراسيم السلطانية بتاريخ 28 من فبراير، والصدام الذي حدث في صحار بتاريخ 27 فبراير.

ونلاحظ أيضاً تناقص عدد الأخبار المنشورة بين الأسبوعين الرابع والخامس للرؤية وعمان، وقد يعود ذلك على بداية فض الاعتصامات لبعض الجماعات، كموظفي بعض الشركات، ومعتصمي ولاية بوشر(عمان:الأربعاء 23-مارس:ص 8) ، وبداية عودة الأوضاع الى استقرارها بالرغم من عدم انتهاء الاعتصامات بشكل نهائي حتى منتصف شهر مايو.

2-النتائج المتعلقة بالمساحة:

تكمن أهمية قياس المساحة في التعرف على الحجم الذي أولته كلتا الصحيفتين للأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات. وذلك بقياس مساحة اجمالي الأخبار من كل صحيفة ومقارنتها بالمساحة الاجمالية لعينة تلك الصحيفة. وحيث أنه قد تم تغطية بعض الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات في صحيفة عمان في الملحق الاقتصادي، فتشمل المساحة صحيفة عمان الرئيسية، والملحق الاقتصادي.

ويوضح (الجدول-2) نسبة المساحة التي خصصتها كلتا الصحيفتان خلال المدة الزمنية للدراسة

الجدول 2

المساحة المخصصة لأخبار الاحتجاجات والاعتصامات

المساحة الصحفية الصحيفة	المساحة المخصصة لأخبار الاحتجاجات والاعتصامات بالسنتيمتر المربع	نسبة أخبار الاحتجاجات في كل صحيفة	المساحة الإجمالية لصحف العينة	نسبة مساحة أخبار الاحتجاجات والاعتصامات من المساحة الكلية للصحيفة
ك	ن	ك	ن	ك
عمان	86059	41.16%	2073600	4.20%
الرؤية	123011.5	58.84%	1040256	11.83%
المجموع	209070.5	100%		

وبلاحظ من (الجدول 2) تفوق صحيفة الرؤية على عمان في تخصيص مساحات من صفحاتها لتغطية أخبار الاحتجاجات والاعتصامات، فبالرغم من أن الرؤية صحيفة لا تتعدى صفحاتها 24 صفحة (ولا تصدر يوم الجمعة) إلا إنها اهتمت بنشر الأخبار المتعلقة بالقضية وإعطائها مساحات أكثر من صحيفة عمان حيث خصصت الرؤية 11.83% من مساحتها الإجمالية لهذه القضية.

أما صحيفة عمان فلم تتجاوز المساحة التي خصصتها لأخبار الاحتجاجات والاعتصامات 4.15%، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بحجم العينة. وقد يعود ذلك لعدم اهتمام صحيفة عمان بهذا النوع من الأخبار بالرغم من كون هذا النوع من الأخبار يلامس المجتمع العماني مباشرة.

وبذلك شكلت مساحة أخبار الاحتجاجات والاعتصامات بعينة الدراسة نسبة 41.16% في صحيفة عمان مقابل 58.84% في صحيفة الرؤية. وبذلك نرى أن صحيفة الرؤية امتازت عن صحيفة عمان في فرد جزء أكبر من مساحتها للاحتجاجات والاعتصامات.

1-3: الأطر المستخدمة في أخبار الاحتجاجات والاعتصامات:

تعتمد هذه الدراسة على الأطر التي عرضت بها أخبار الاحتجاجات والاعتصامات ، فمن منطلق هذه الأطر نتمكن من كشف العلاقة بين متغير نمط الملكية وبين طريقة التغطية الخبرية لأزمة الاحتجاجات والاعتصامات عام 2011 والدور الذي يمثله، كونه يساهم في تشكيل آراء الجمهور. حيث يتضح من الجدول (1-3) تفوق استخدام إطار إسناد المسؤولية في الصحيفتين وذلك لتشكيل هذا الإطار نسبة 69.39% من الأطر المستخدمة في صحيفة عمان، ونسبة 65.90% في صحيفة الرؤية. أيضاً نرى أن الفرق بين ظهور هذا الإطار وغيره من الأطر كبير جداً.

الجدول 1-3

الأطر المستخدمة في أخبار الاحتجاجات والاعتصامات

الإطار	إسناد المسؤولية	اقتصادي		انساني		اخلاقي		صراع		سياسي		المجموع	
		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	229	69.39	21	6.36	5	1.52	27	8.18	27	8.18	21	6.36	330
الرؤية	228	65.90	22	6.36	8	2.31	22	6.36	48	13.87	18	5.20	346
المجموع	457	67.60	43	6.36	13	1.92	49	7.25	75	11.09	39	5.77	676

وقد تساوى الإطاران الصراع، والأخلاقي في المرتبة الثانية لصحيفة عمان بنسبة 8.18% حيث ارتبط وجود الإطارين معاً في الأخبار من خلال ظهور عبارات مثلالتى وردت في صحيفة الرؤية يوم الثلاثاء 1-مارس-2011 في الصفحة الثانية حول تصريح مجلس الدولة "يشعر بالقلق إزاء مجموعة الأعمال التخريبية...والتي تتنافى مع الاخلاق والقيم والتعاليم الإسلامية". أيضاً في نفس الخبر عنونت إحدى صور المسيرات "رفض المعتصمون لتخريب

الممتلكات". ومثال آخر على ذلك خبر نشر بتاريخ 16 مارس في صحيفة الرؤية تحت عنوان "المواطنون يرفعون شعار لا للتخريب، اعتبروه إساءة للوطن ومكتسباته"

وظهر ذلك في العديد من الأخبار التي تدين أفعال التخريب (حرق المنشآت، والممتلكات الخاصة والعامة) فقد أصدر بعض أعيان صحار تصريحاً ينفي انتماء الفئة المخربة إلى أبناء صحار في خبر لصحيفة عمان بتاريخ 1-مارس-2011، واستنكار المعتصمون في أكثر من خبر في الصحيفتين هذه الأفعال التخريبية مؤكداً ان اعتصامهم سلمي كالخبر الذي طرحته الرؤية بتاريخ 2-مارس-2011 بعنوان "المعتصمون بظفار: اعتصامنا سلمي، ولا نرضى بأي تخريب". وقد أدلى المواطنون (الغير معتصمين) بأرائهم حول تهمين الأوامر السامية، ورفضهم لأعمال التخريب التي لا تعكس أخلاق الشعب العماني كالخبر الذي نشرته صحيفة الرؤية بتاريخ 15 مارس-2011 بعنوان "مواطنون: المكارم والمراسيم السامية تعكس الحرص على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطن"

وأيضاً تساوى الإطاران السياسي، والاقتصادي في صحيفة عمان حيث مثلاً نسبة 6.36% من الأطر المستخدمة لطرح الاحتجاجات والاعتصامات. بينما أتى إطار الإهتمام الإنساني في المرتبة الأخيرة بنسبة 1.52%.

وأتى الصراع في المرتبة الثانية في صحيفة الرؤية بنسبة 13.87%، وتلاه الإطارين الاقتصادي والأخلاقي بنسبة 6.36%. ثم الإطار السياسي بنسبة 5.20%، وأتى إطار الإهتمام الإنساني في المرتبة الأخيرة بنسبة 1.92%.

ونلاحظ عدم اختلاف الصحيفتين في استخدام الأطر الخبرية الخاصة بالاحتجاجات والاعتصامات. حيث نرى تصدر إطار إسناد المسؤولية (والذي سناقش أفرعه في الجزء اللاحق) للصحيفتين. وقد جاءت تغطية صحيفة عمان للأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات في إطار الصراع والأخلاق في المرتبة الثانية، مما يدل على أن الصحيفة ذات

الملكية الحكومية لها موقف ضد الاحتجاجات والاعتصامات حيث تمت تغطية هذه الأخبار في محاور رفض واستنكار مثل "الشورى يستنكر الأعمال التخريبية" بتاريخ 2-مارس 2011، و"يوسفني أن أرى"، و"المجموعة المخربة لا تنتمي الى صفوف المحتجين"، و"هذه المطالب غير عقلانية" (إشارة لطلب إسقاط الديون) متمثلة بالصراع، و طرح فتوى أو رأي المفتي العام حول الاحتجاجات والاعتصامات، وطرح الخبر إثر قانون الدولة، ورأي شخصيات تمثل جمعية حقوق الإنسان، والأخبار المتعلقة بإلقاء بعض المحاضرات حول المحافظة على المنجزات كواجب وطني متمثلة بالإطار الأخلاقي.

ولم يبرز الإطار الاقتصادي كما وجبت تغطيته حيث أن أبرز المطالبات تمحورت حول توفير الوظائف وتحسين الوضع المعيشي، وإسقاط الديون. بل استخدمت صحيفة عمان هذا الإطار في طرح قضية الاحتجاجات والاعتصامات بواقع تعطيل العمل بالأخص في منطقة صحار الصناعية، وإرباك سوق مسقط، وإخافة السائحين ممن غيروا وجهاتهم، وإلغاء حجوزاتهم بفنادق السلطنة.

ولم تختلف في ذلك صحيفة الرؤية كثيراً، ولكنها إلى جانب طرح تأثير الاحتجاجات والاعتصامات على اقتصاد الدولة، أعازت ارتفاع سوق مسقط واستقراره فيما بعد إلى التعديل الوزاري، والأوامر السامية بتحسين أوضاع المعيشة وارتياح الشعب لفض الاعتصامات. وقد نشرت الصحيفتان المذكورتان خبراً بتاريخ 5-مارس يربط تأخير استئناف تصدير النفط باستقرار الأوضاع في محيط ميناء صحار.

أما الإطار السياسي فقد شمل على صعيد واحد الأخبار المختصة بقانون الدولة حول الاحتجاجات والاعتصامات (القانون يجيز مع عدم المساس بالمنجزات) ونشر تطبيق عقوبات على من يتعدى على هذه المنجزات، وعلى صعيد آخر التعديلات في نظام الدولة كاستقلالية

الادعاء العام، وزيادة صلاحيات مجلس الشورى، وشرح ما تعنيه كل من هذه التعديلات، إلى جانب الأوامر السامية، والمراسيم السلطانية حول تعديل الوضع المعيشي.

وبالرغم من قرب هذه القضية من كل مواطن في الدولة، حيث أنها تلامس الشعب من حيث تحسين الأوضاع المعيشية فلم ينل إطار الاهتمام الانساني حصة كبيرة في التغطية الإخبارية للاحتجاجات والاعتصامات. فهذا الإطار استخدم من قبل الصحيفتين لطرح مدى سعادة بعض المواطنين بالتعديلات ، وتأثيرها الايجابي على تحسين أوضاعهم أكثر من استخدامه في طرح المشكلة الرئيسية أو الخاصة بهم التي دفعتهم للاحتجاج، أو الاعتصام. فعلى سبيل المثال عرض خبر اعتصام ممرضات المستشفى السلطاني معاناة الممرضات الشخصية في صحيفة عمان بتاريخ 13 مارس، ولم ترَ الباحثة ما يلامس الجانب الانساني كهذا المثال.

2-3 استخدام إطار إسناد المسؤولية:

بالنسبة لأفرع إطار إسناد المسؤولية فقد تساوى استخدامه في الصحيفتين على النحو التالي:

استخدم إطار إسناد المسؤولية بشكل إيجابي للجهات الحكومية بنسبة 76.86% في صحيفة عمان، و 69.30% في صحيفة الرؤية. وجاء في المرتبة الثانية إسناد المسؤولية للأفراد بطريقة إيجابية بنسبة 14.85%، و 27.19%. أما في المرتبة الثالثة فجاء استخدام الإطار بشكل سلبي نحو الأفراد بنسبة 7.42% في صحيفة عمان، و 3.07% في صحيفة الرؤية. كما استخدم الإطار بشكل سلبي نحو الجهات الحكومية بنسبة متدنية جداً حيث بلغت النسبة 0.87% في صحيفة عمان، و 0.44% في صحيفة الرؤية.

إسناد المسؤولية
الجدول 2-3

الإطار	حكومة إيجابي	حكومة سلبي	أفراد إيجابي	أفراد سلبي	المجموع
الصحيفة	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	176	76.86	2	0.87	34
الرؤية	158	69.30	1	0.44	62
المجموع	334	73.09	3	0.66	96
					21.01
					5.25
					24
					7
					3.07
					17
					7.42
					229
					228
					457

إسناد مسؤولية- حكومة ايجابي: وتمثل هذا الإطار في طرح الأخبار التي تحتوي على جهود الحكومة في حل المشكلة كزيارة مواقع الاعتصام، والاستماع الى الشعب، وتنفيذ الأوامر السامية، أو عقد اجتماعات لمناقشة الحلول.

وهو الإطار البارز للصحيفتين حيث يدل على اتجاه الصحيفتين الايجابي لإدارة القطاع الحكومي للاحتجاجات والاعتصامات.

إسناد مسؤولية-أفراد إيجابي: اندرج تحت هذا الإطار الأخبار التي تصف الاعتصام بالاعتصام السلمي والأخبار التي تحتوي على مطالب المعتصمين في الخبر مع الإشارة إلى قيام المعتصمين بأعمال خيرية كالتبرع بالدم، والقاء المحاضرات التي تشير الى استخدام اسلوب الحوار الحضاري، و استرجاع انجازات النهضة وقيامهم بصلاة الجمعة جماعة.

كما شمل هذا الإطار مسيرات الولاء والعرفان التي قام بها بعض المواطنين رداً على الفئة المخربة، وتثميناً وتأكيداً لسخاء صاحب الجلالة.

إسناد مسؤولية-أفراد سلبي: غطى هذا الإطار الأخبار التي أشارت إلى عدم تعاون المحتجين والمعتصمين، ورفضهم لإعطاء الصحفيين الفرصة للاستماع لمطالبهم، ولومهم على تأخر وصول سيارات الاسعاف أو المرضى لسدهم الطريق. أو رفضهم لفك الاعتصام بعد أن استمع

لهم المسؤول الحكومي ونقل رسالتهم لجلالة السلطان. كما اندرج في هذا الإطار تعطيل الدراسة بسبب اعتصام سائقي الحافلات، وعزوف طلبة الكليات عن الحضور.

إسناد مسؤولية-حكومة سلبي: اندرجت تحت هذا الإطار الأخبار التي تتضمن صمت الحكومة حول المطالب، أو رفض مسؤول حكومي أو الجهة الحكومية الاستماع الى مطالب الشعب. حيث ندرت الإشارة الى هذا النمط من الإخبار.

ونستنتج من ذلك أن الصحيفتين عمان والرؤية لم تختلفا في طريقة طرحهما لأخبار الاحتجاجات والاعتصامات سواء كانت الصحيفة ذات ملكية خاصة أو عامة. بعكس ما أشارت إليه دراسة لي ولرالف 2003.

1-4 الموقع من الصحيفة:

ومن خلال ما تمّ عرضه سابقاً حول التأطير وآلياته، ولمقارنة عرض الصحف العمانية واتجاهاتها نحو كل إطار، فستتم مقارنة موقع الخبر من الصحيفة بالإطار الذي طرح من خلاله. تعد الصفحة الأولى، والثالثة، والأخيرة من الصفحات الأكثر أهمية في الصحيفة، وهنا تتمثل أهمية الخبر من حيث نشره في الصفحات ذات الأولوية في القراءة. وبينما لم تنتشر أخبار الاحتجاجات والاعتصامات في الصفحة الأخيرة خلال فترة الدراسة فقد قسمت الباحثة مواقع الأخبار على الصفحة الأولى (وتشمل الأولى من النسخة الرئيسية، والملحق الاقتصادي)، والصفحة الثالثة لأهميتها، والصفحات الداخلية التي تشمل جميع الصفحات الأخرى.

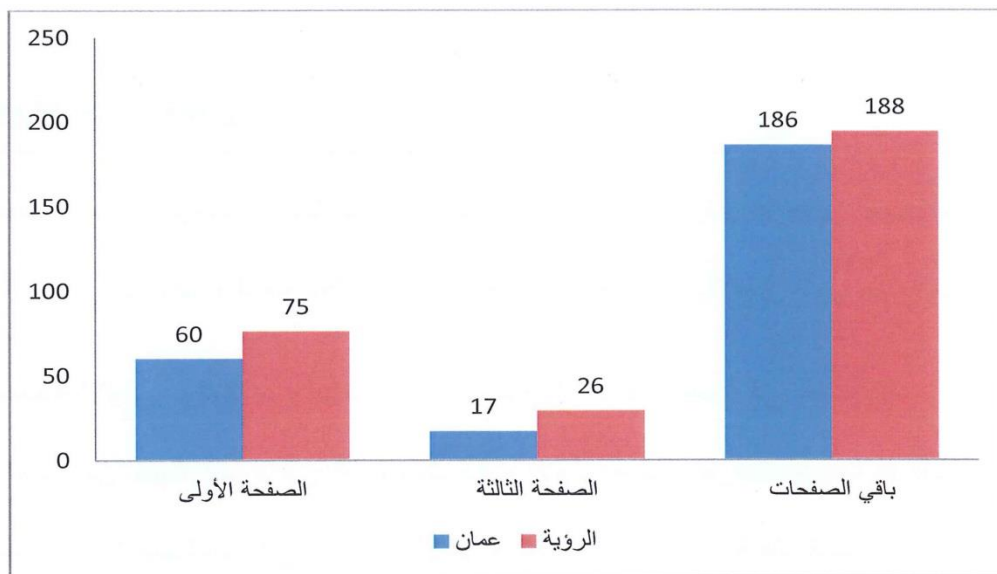
ونلاحظ من البيانات في الشكل 1-4 أنه قد تم توزيع الأخبار المتعلقة بقضية الاحتجاجات والاعتصامات على صفحات صحيفة عمان بنسبة 70.7% في الصحف الداخلية، و 6.46% في الصفحة الثالثة، و 22.8% في الصفحات الأولى.

أما بالنسبة لصحيفة الرؤية فنلاحظ أنها نشرت الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات بنسبة 65% في الصفحات الداخلية، و 9.73% في الصفحة الثالثة، و 25.5% في الصفحة الأولى.

فيتضح من ذلك أن هناك اختلاف طفيف في توزيع صحيفتي الدراسة لأخبار الاحتجاجات والاعتصامات على صفحاتها. فلم تولي الصحيفتين اهتماماً كبيراً في نشر هذه الأخبار في الصفحة الثالثة، والتي تلي الصفحة الأولى والأخيرة أهمية من حيث الموقع.

الشكل 1-4

موقع أخبار الاحتجاجات والاعتصامات من الصحيفة



ونلاحظ أن الصفحات الداخلية تصدرت في نشر أخبار الاحتجاجات والاعتصامات للصحيفتين، وبلغ نسبة استخدامها 70.72% في عمان و 65.05% في الرؤية.

ويتضح من ذلك أن هناك اختلافا طفيفا في توزيع صحيفتي الدراسة لأخبار الاحتجاجات والاعتصامات على صفحاتها. فلم تولِ الصحيفتان اهتماماً كبيراً بنشر هذه الأخبار في الصفحة الثالثة، والتي تلي الصفحة الأولى والأخيرة أهمية من حيث الموقع.

ركزت صحيفة عمان على نشر أغلبية الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات في صفحتي الأخبار المحلية (عمان اليوم) الغير ملونتين. بينما خصصت الصفحة الأولى والثالثة للمراسيم السلطانية، والأخبار المتعلقة بالجهود التي تفرزها الحكومة لتلبية المطالب.

ولذلك تستوضح الباحثة اهتمام صحيفة الرؤية بنشر أخبار الاحتجاجات والاعتصامات في الصفحات ذات الأولوية إخراجياً، أكثر من صحيفة عمان، وقد يعود ذلك لاهتمام صحيفة الرؤية بطرح هذه القضية وحرصها على أن يتلقاها الجمهور أكثر من صحيفة عمان.

أما بالنسبة لمواقع الأخبار المعالجة في إطار معين، يوضح الجدول التالي توزيع الأطر الخبرية في الصحيفة.

أما بالنسبة للتوزيع بالنسبة للأطر فنجد التالي:

أ- إطار التداعيات الاقتصادية:

لم يظهر هذا الإطار في الصفحات الأولى (الأولى أو الثالثة) في صحيفتي الدراسة بشكل كبير، فقد بلغت نسبة موقعه في الصفحات الداخلية 76.19% من صحيفة عمان، و 59.09% من صحيفة الرؤية. وقد ظهر في الصفحة الأولى بنسبة 36.36% من صحيفة الرؤيا بينما ظهر بنسبة 23.81% في الصفحة الأولى لصحيفة عمان. بينما لم يظهر على الإطلاق في الصفحة الثالثة من صحيفة عمان، وظهر بنسبة 4.55% في الصفحة الثالثة من صحيفة الرؤية.

أما مقارنة بالأطر الأخرى فقد بلغت نسبة وجوده في الصفحة الأولى 1.56% في عمان، و 2.33% في الرؤية.

جدول 1-4
الموقع من الصحيفة

المجموع	باقي الصفحات		الصفحة الثالثة		الصفحة الأولى		الموقع	
ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	الأطر
6.56	21	5.00	16	0.00	0	1.56	5	عمان
6.40	22	3.78	13	0.29	1	2.33	8	الرؤية
6.48	43	4.37	29	0.15	1	1.96	13	المجموع
6.56	21	2.19	7	0.31	1	4.06	13	عمان
5.23	18	0.87	3	0.58	2	3.78	13	الرؤية
5.87	39	1.51	10	0.45	3	3.92	26	المجموع
1.56	5	1.56	5	0.00	0	0.00	0	عمان
2.33	8	2.03	7	0.29	1	0.00	0	الرؤية
1.96	13	1.81	12	0.15	1	0.00	0	المجموع
8.44	27	6.25	20	0.63	2	1.56	5	عمان
6.40	22	4.07	14	0.87	3	1.45	5	الرؤية
7.38	49	5.12	34	0.75	5	1.51	10	المجموع
8.44	27	6.25	20	0.31	1	1.88	6	عمان
13.95	48	9.30	32	1.16	4	3.49	12	الرؤية
11.30	75	7.83	52	0.75	5	2.71	18	المجموع
68.44	219	50.94	163	5.31	17	12.19	39	عمان
65.70	226	45.64	157	6.10	21	13.95	48	الرؤية
67.02	445	48.19	320	5.72	38	13.10	87	المجموع
100.00	320	72.19	231	6.56	21	21.25	68	عمان
100.00	344	65.70	226	9.30	32	25.00	86	الرؤية

وبذلك نستطيع أن نستنتج أن هذا الإطار لم يحظَ بأهمية كبيرة حيث لم توليه صحيفتي الدراسة الأهمية في أن يتصدر هذا الإطار الصفحات المهمة في طياتها. وبالرغم أن صحيفة الرؤية

بدأت مسيرتها كصحيفة متخصصة اقتصادياً، ومن المتوقع أن تولي الرؤية الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات ضمن الإطار الاقتصادي أهمية أكبر من حيث الموقع.

ب- الإطار السياسي:

تميز هذا الإطار بتصدره الصفحات الأولى من صحيفتي الدراسة حيث عرضت الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات تحت هذا الإطار بنسبة 61.91% في الصفحة الأولى من صحيفة عمان و 72.22% من صحيفة الرؤية. مما يدل على إعطاء هذا الإطار أهمية كبيرة. وقد يعود ذلك على تضمن هذا الإطار المراسيم والأوامر السامية التي صدرت استجابةً للمطالب التي نادى بها المعتصمون والمحتجون. فبمقارنته بالأطر الأخرى نجد أنه قد ظهر في الصفحة الأولى بنسبة 4.06% في صحيفة عمان، و 3.78% في الرؤية. وهي ليست بنسبة كبيرة مقارنة بالأطر الأخرى، وذلك لأن تكراره أقل من بعض الأطر.

ج- إطار الاهتمام الإنساني:

لم يظهر هذا الإطار بكثرة في تغطية الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات، فقد بلغ إجمالي هذا الإطار في صحيفة عمان عدد 5 أخبار، و في صحيفة عمان عدد 6 أخبار بنسبة 1.5% في صحيفة عمان، و 2.3% في صحيفة الرؤية.

فلاحظ أن صحيفة عمان نشرت هذا الإطار بنسبة 100% في صفحاتها الداخلية، بينما بلغت نسبة وجوده في الصفحات الداخلية من صحيفة الرؤية نسبة 87.5%، و 12.50% في الصفحة الثالثة. ولم يظهر هذا الإطار على الصفحات الأولى للصحيفتين على الإطلاق.

واستناداً بالدراسات السابقة، فإن إطار الاهتمام الإنساني يظهر بشكل أكبر في صحف الإثارة أو غير الجادة (الغير رسمية)، وقد يفسر ذلك عدم تصدر هذا الإطار المواقع المهمة من الصحيفة

بشكل كبير، وعدم استخدامه عموماً في تغطية الأخبار المتعلقة بهذه القضية الملامسة للمجتمع العماني.

د- الإطار الأخلاقي:

أيضاً ظهر هذا الإطار في الصفحات الداخلية لصحيفتي الدراسة أكثر من الصفحتين الأولى والثالثة، حيث بلغت نسبة تغطيته في الصفحات الداخلية لعمان 74.07%، و 63.64% للرؤية. أما الصفحة الأولى فقد جاءت في المرتبة الثانية لتغطيتها لهذا الإطار بنسبة 18.52% لصحيفة عمان و 22.73% للرؤية. بينما قل ظهور هذا الإطار في الصفحة الثالثة بنسبة 7.41% لعمان، و 13.63% للرؤية.

هـ- الصراع:

ظهر هذا الإطار في الصفحات الداخلية أكثر من الصفحات الأولى والثالثة للصحيفتين، فمقارنة بظهوره في الصفحات الأولى، ظهر هذا الإطار بنسبة 74.07%، و 66.67% في الصفحات الداخلية لصحيفتي عمان والرؤية على التوالي. بينما ظهر في الصفحة الأولى بنسبة 22.21% في صحيفة عمان، و 25.00% في صحيفة الرؤية، لتأتي الصفحة الثالثة في المرتبة الأخيرة في نشر هذا النوع من الأخبار بنسبة 3.70% لصحيفة عمان، و 8.33% لصحيفة الرؤية.

و- إطار إسناد المسؤولية:

وهو الإطار الغالب استخدامه في تغطية الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات. وبالرغم من ظهور هذا الإطار بشكل أكبر من خلال التكرار مقارنة بالأطر الأخرى في صحف الدراسة، إلا أن نسبة ظهوره في الصفحات الداخلية لصحف الدراسة هي النسبة الأعلى حيث بلغت نسبة نشر عمان لأخبار الاحتجاجات والاعتصامات ضمن هذا الإطار في الصفحات الداخلية 74.43%، و 17.81% في الصفحة الأولى، و 7.76% في الصفحة الثالثة.

وكذلك أعطت الرؤية هذا الإطار نفس المواقع من الصحيفة بنسبة 69.47% في الصفحات الداخلية، و 21.24% في الصفحات الأولى، و 9.29% في الصفحات الثالثة.

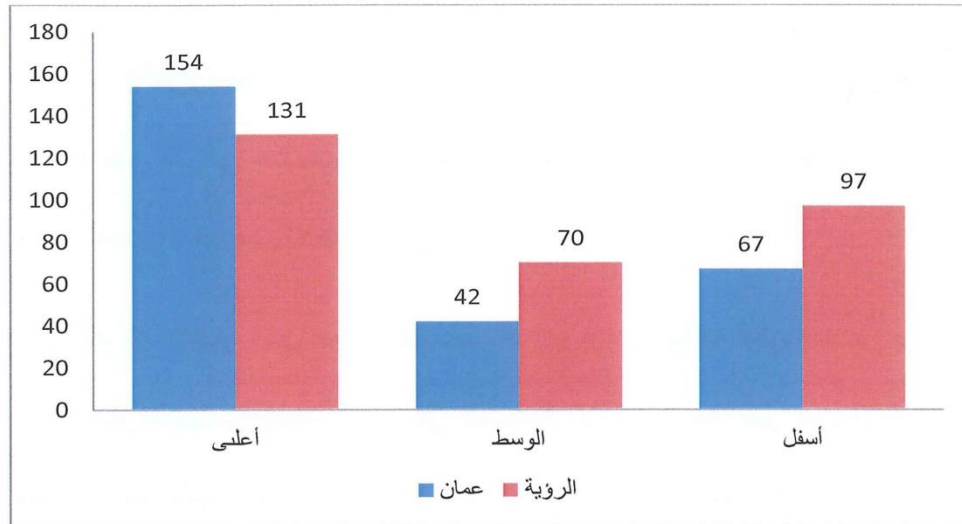
ومقارنة بالأطر الأخرى فقد بلغت نسبة ظهوره 12.19%، و 13.95% من الصفحة الأولى لعُمان والرؤية على التوالي كما ظهر بنسبة 50.94% في باقي الصفحات لعُمان، و 45.64% للرؤية، وهي النسبة الأكبر بين الأطر الأخرى.

ونستنتج من ذلك أن الإطار الذي اهتمت الصحف في إبرازه وإعطائه أولوية النشر في الصفحة الأولى هو الإطار السياسي (حيث ظهر في الصفحة الأولى بنسبة أكبر من الأطر الأخرى مقارنة بتكراره) مما يشير إلى اهتمام الصحف بإبراز استجابة الحكومة لمطالب المحتجين، والقيام بالتغيرات اللازمة لفض الاحتجاج.

2-4: موقع النشر في الصفحة:

ويعتبر الموقع من الصفحة مهماً في الإخراج الصحفي حيث يهتم القارئ للصحف العربية بجهة الأعلى أكثر من المواقع الأخرى. ويوضح الشكل 2 توزيع الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات من صفحات الجريدة. حيث احتلت الجهة العليا المرتبة الأولى في صحيفتي الدراسة، وتلتها الجهة السفلى لتكون الجهة الوسطى في المرتبة الأخيرة.

الشكل 2-4
الموقع من الصفحة



ونستطيع من خلال النظر إلى الجدول 2-4 ملاحظة تقسيم الصحف العمانية للأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات وفقاً لأطر التغطية والموقع من الصفحة.

جدول 2-4
الموقع من الصفحة

المجموع		اسفل		وسط		اعلى		الموقع	
ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	الصحيفة	الأطر
6.56	21	1.25	4	0.63	2	4.69	15	عمان	الاقتصادي
6.40	22	1.45	5	2.03	7	2.91	10	الرؤية	
6.48	43	1.36	9	1.36	9	3.77	25	المجموع	
6.56	21	0.94	3	0.94	3	4.69	15	عمان	السياسي
5.23	18	0.29	1	1.45	5	3.49	12	الرؤية	
5.87	39	0.60	4	1.20	8	4.07	27	المجموع	
1.56	5	0.63	2	0.31	1	0.63	2	عمان	الإنساني
2.33	8	1.45	5	0.87	3	0.00	0	الرؤية	
1.96	13	1.05	7	0.60	4	0.45	3	المجموع	
8.44	27	2.81	9	1.56	5	4.06	13	عمان	الأخلاقي
6.40	22	2.33	8	1.16	4	2.91	10	الرؤية	
7.38	49	2.56	17	1.36	9	3.46	23	المجموع	
8.44	27	3.44	11	1.25	4	3.75	12	عمان	الصراع
13.95	48	4.65	16	2.91	10	6.40	22	الرؤية	
11.30	75	4.07	27	2.11	14	5.12	34	المجموع	
68.44	219	18.13	58	10.94	35	39.38	126	عمان	إسناد المسؤولية
65.70	226	21.51	74	14.83	51	29.36	101	الرؤية	
67.02	445	19.88	132	12.95	86	34.19	227	المجموع	
100.00	320	27.19	87	15.63	50	57.19	183	عمان	المجموع
100.00	344	31.69	109	23.26	80	45.06	155	الرؤية	

أ- إطار التداييات الاقتصادية:

عند مقارنة هذا الإطار والبالغ تكراره عدد 43 بواقع 21 من الأطر في صحيفة عمان، و 22 من صحيفة الرؤية، فنجد أن هذا الإطار ظهر بالجهة العليا من الصفحة بنسبة 71.43% في صحيفة عمان، و 45.45% في صحيفة الرؤية. وهي الجهة الغالبة لكلتا الصحيفتين. أما في

المرتبة الثانية، فقد جأت الجهة السفلى من صحيفة عمان بنسبة 19.05%، وفي المرتبة الثالثة بنسبة 9.52% جهة الوسط. بينما ظهرت جهة الوسط في المرتبة الثانية لصحيفة الرؤية في تغطية هذا الإطار بنسبة 31.82%، والجهة السفلى في المرتبة الثالثة بنسبة 22.73%.

إذن نستطيع الاستنتاج أنه بالرغم من عدم تصدر هذا الإطار الصفحات الأولى من صحيفتي الدراسة، إلا أنه قد تم إعطاء هذا الإطار أولوية النشر في الجهة الأعلى من الصفحة.

ب- الإطار السياسي:

تمّ نشر الأخبار ذات الإطار السياسي في الجهة العليا من الصفحة بشكل كبير مقارنة بنشره في الجهات الأخرى حيث بلغت نسبة وجوده في أعلى الصفحة من صحيفة عمان 71.43%، و 66.67% في صحيفة الرؤية، وظهر بشكل متواضع في وسط الصفحة بنسبة 27.78%. كما ظهر في الجهة السفلى من صحيفة الرؤية بنسبة قليلة وهي 5.56%. وقد تم توزيع مواقع هذا الإطار في صحيفة عمان بين الجهات الثلاث حيث ظهر في أعلى الصفحة غالباً، و بنسب متساوية 14.29% من الجهة الوسطى والسفلية.

اهتمت صحف الدراسة بتخصيص الجهة العليا لهذا الإطار حين طرحه، ومقارنة بالأطر الأخرى فقد شكل وجوده في الجهة العليا من صحيفة عمان نسبة 4.69% (كما هو الحال للإطار الاقتصادي) مما يجعل وقوع هذين الاطارين في الجهة العليا من الصفحة لصحيفة عمان في المرتبة الثانية.

أما بالنسبة لصحيفة الرؤية فقد وقع هذا الإطار في الجهة العليا من الصفحة بنسبة 3.49% مقارنة بالأطر الأخرى أي في المرتبة الثالثة.

ج- إطار الإهتمام الإنساني:

عموماً لم يشكل هذا الإطار نسبة كبيرة من الأطر المستخدمة في معالجة أخبار الاحتجاجات والاعتصامات لعام 2011. ولقلة تواجده فلم يتواجد في الجهة العليا من صحيفة الرؤية (0%)، وتواجد في الجهة العليا من صحيفة عمان بنسبة 0.63% من إجمالي الأطر في الجهة العليا. أيضاً تواجد بنفس النسبة 0.63% في الجهة السفلى من صحيفة عمان، و بنسبة 0.31% من الجهة الوسطى.

أما مقارنة بتوزيع هذا الإطار على جهات الصفحة فقد شكلت الجهة العليا نسبة 40% من مواقع وجوده مقارنة بالجهة الوسط 20%، و الجهة السفلى 40%. وقد تم توزيعه في جهات صفحات الرؤيا بنسبة 37.50% في وسط الصفحة، و 62.50% في أسفل الصفحة.

د- الإطار الأخلاقي:

ويأتي هذا الإطار في المرتبة الثانية من أطر صحيفة عمان، والمرتبة الثالثة من أطر الرؤية، ويشكل توزيعه في الجهة العليا من الأطر المستخدمة في صحيفتي الدراسة للمعالجة الخبرية لاحتجاجات واعتصامات 2011 نسبة 4.06% لعمان، و 2.91% للرؤية. كما جاءت الجهة السفلى في المرتبة الثانية لظهور هذا الإطار بنسبة 2.81 لصحيفة عمان، و 2.33% في الرؤية. أما في وسط الصفحة فقد عرض هذا الإطار مقارنة بالأطر الأخرى 1.156% و 1.16% لعمان والرؤية على التوالي.

أما بالنسبة للإطار نفسه فقد وجد بنسبة 48.15% من صحيفة عمان في الجهة العليا، و 45.45% من الجهة العليا لصحيفة الرؤية.

ونستنتج من ذلك أن صحيفتي الدراسة اهتمت بعرض هذا الإطار في الجهة العليا منها بالرغم من عدم اهتمامهما في نشر هذا الإطار في الصفحات الأولى.

هـ الصراع:

وهو الإطار الثاني من حيث الاستخدام في صحيفة الرؤية، والثالث في صحيفة عمان، وقد اهتمت صحيفتي الدراسة في عرضه في الجهة العليا من الصفحة بنسبة 3.75% لصحيفة عمان مقارنة بالأطر الأخرى و6.40% للرؤية.

أما توزيعه على الصفحات حين ظهوره فقد شكلت الجهة العليا نسبة 44.45% من صحيفة عمان، و 45.83% من الرؤية، لتأتي الجهة السفلى في المرتبة الثانية بنسبة 40.74% لعمان، و 33.34% للرؤية. كما نجد أن وسط الصفحة هي الجهة الأقل استخداماً بنسبة 14.81% لصحيفة عمان، و20.83% للرؤية.

و-إطار إسناد المسؤولية:

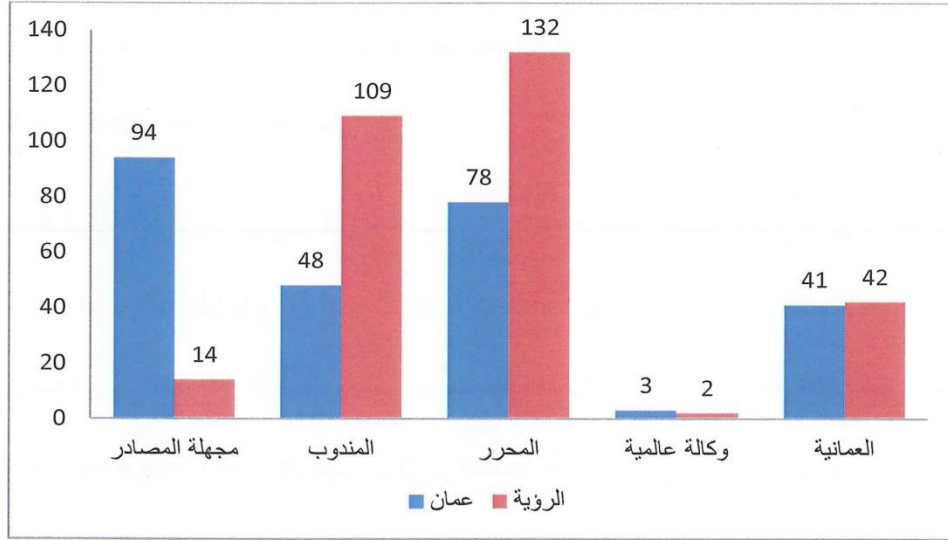
شكل هذا الإطار النسبة الأكبر من الأطر المعروضة في الجهة العليا من صفحات الدراسة إذ أنه الإطار الأكثر استخداماً من بين الأطر الأخرى. وشكلت نسبة وجوده في الجهة العليا من الصفحة نسبة 39.38% لصحيفة عمان، ونسبة 29.36% لصحيفة الرؤية. كما شكلت نسبة وجوده في الجهة السفلى من صحيفة عمان نسبة 18.13%، و21.51% من الرؤية كما جاءت جهة الوسط في المرتبة الأخيرة بنسبة 10.94% لصحيفة عمان، و 14.43% للرؤية.

أما على نطاق الإطار نفسه فقد شكل وجوده في الجهة العليا نسبة 57.54% في صحيفة عمان، و 44.69% في الرؤية.

5-1 المصادر الناقلة للخبر:

نلاحظ من الشكل أدناه (الشكل 5) اختلافاً بارزاً في الإعتماد على المصادر الناقلة للأخبار المنشورة، فبينما تصدر استخدام الرؤية لمحريها كمصدر ناقل للخبر بنسبة 44%، لم تحدد صحيفة عمان مصادر 35.7% من الأخبار المنشورة.

الشكل 5
المصادر الناقلة



وقد اعتمدت صحيفة عمان على المحرر كمصدر بنسبة 29.6%، كما اعتمدت على المندوب بنسبة 48%، ووكالة الأنباء العمانية بنسبة 15.6%. كما جاء مصدر الوكالات العالمية في المرتبة الأخيرة بنسبة 1.1%.

بينما اعتمدت صحيفة الرؤية على مصدر المندوب بنسبة 36.6%، ووكالة الأنباء العمانية بنسبة 14%، ولم تحدد مصادرها (المصادر المجهلة) بنسبة 4.6%، كما جاء الإعتماد على وكالات الأنباء العالمية في المرتبة الأخيرة بنسبة 0.67%.

وقد يعود ارتفاع استخدام مصدري المحرر، والمندوب في صحيفة الرؤية إلى كونها صحيفة حديثة(صدرت في 2009)، ومعظم الصحفيين العاملين بها من فئة الشباب، مما يعكس حماسهم ونشاطهم في العمل. أيضاً يرى الصحفيون الشباب وظيفتهم كوسيلة للمساهمة في الإصلاح، أيضاً يتفاعلون أكثر مع الأحداث التي تعنيهم، وبتغطيتهم لتلك الفعاليات أو الأحداث هم يعبرون عن أهميتها بالنسبة لهم(Cole & Harcup:2010:14).

ويثير تجهيل مصادر صحيفة عمان اهتمام الباحثة، وقد يعود إلى اعتماد صحيفة عمان على البيانات الصحفية المرسلّة من قبل الهيئات الحكومية في إطار نشر أخباراً تعالج الأزمة من وجهة نظر المؤسسة أو الجهة المرسلّة للبيان الصحفي. وذلك لارتباط هذا النوع من المصادر مع إطار إسناد المسؤولية للجهات الحكومية بطريقة ايجابية حيث بلغت نسبة ظهور هذا الإطار 79.8% من الأخبار مجهولة المصدر.

ولاحظت الباحثة تساوي أو تقارب استخدام مصدر وكالة الأنباء العمانية مع الأخبار المنشورة المتعلقة بالمراسيم السلطانية والأوامر السامية الصادرة استجابة لمطالب المعتصمين. وبينما أثبتت دراسة لي وراف، أن المصادر التي يعتمد عليها بشكل كبير وقت الأزمات هي مصادر القطاع العام(الحكومة) وممثليه، فهذا يعكس استجابة الحكومة للاحتجاجات والاعتصامات وطريقة إدارتها مما يوضح الدور الذي يلعبه القطاع العام في الأطر المستخدمة والرسائل الموجهة للجمهور.

ويكشف الجدول التالي علاقة المصادر الناقلة بالأطر كالتالي:

أ- إطار التداعيات الاقتصادية:

نرى من الجدول 1-5 أنّ المحرر هو المصدر الأكثر استخداماً في الأخبار المعنية بالإطار الاقتصادي لصحيفتي الدراسة. وقد يعود ذلك إلى أهمية أن يكون المصدر متخصصاً في هذا

المجال ليقوم بكتابة الخبر بشكل علمي، ومهني. خصوصاً أن الأخبار الاقتصادية تعتمد على النسب والأرقام فلا بد من شخص يعي أهمية هذه الأرقام ليصيغ الخبر.

ومقارنة بالمصادر الأخرى شكل المحرر النسبة الأعلى في هذا الإطار بنسبة 57.14% من مصادر صحيفة عمان، و 68.18% من مصادر صحيفة الرؤية.

ويلي المحرر في صحيفة عمان المصادر المجهلة بنسبة 23.82%، كما تساوى المندوب ووكالة الأنباء العمانية بنسبة 9.52%. ونظراً لكون هذا النوع من الأخبار أخبار محلية، بلغت نسبة وكالات الأنباء العالمية كمصدر 0%.

أما بالنسبة لصحيفة الرؤية، فقد تبع المحرر كمصدر للأخبار ذات الطابع الاقتصادي المندوب بنسبة 18.18%، والمصادر المجهلة بنسبة 9.09%، ووكالة الأنباء العمانية بنسبة 4.55%. كما لم تستخدم وكالات الأنباء العالمية.

جدول 1-5
المصادر الناقلة والأطر

المصادر الناقلة		العمانية		العالمية		محرر		مندوب		مجهلة المصادر		المجموع	
الأطر		ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
الاقتصادي	عمان	2	0.62	0	0.00	12	3.74	2	0.62	5	1.56	21	6.54
	الرؤية	1	0.29	0	0.00	15	4.35	4	1.16	2	0.58	22	6.38
	المجموع	3	0.45	0	0.00	27	4.05	6	0.90	7	1.05	43	6.46
السياسي	عمان	13	4.05	0	0.00	2	0.62	1	0.31	5	1.56	21	6.54
	الرؤية	11	3.19	0	0.00	3	0.87	3	0.87	1	0.29	18	5.22
	المجموع	24	3.60	0	0.00	5	0.75	4	0.60	6	0.90	39	5.86
الإنساني	عمان	0	0.00	1	0.31	1	0.31	0	0.00	4	1.25	4	1.25
	الرؤية	0	0.00	0	0.00	6	1.74	2	0.58	0	0.00	8	2.32
	المجموع	0	0.00	1	0.15	7	1.05	2	0.30	4	0.60	12	1.80
الأخلاقي	عمان	3	0.93	1	0.31	13	4.05	4	1.25	7	2.18	28	8.72
	الرؤية	3	0.87	0	0.00	12	3.48	7	2.03	0	0.00	22	6.38
	المجموع	6	0.90	1	0.15	25	3.75	11	1.65	7	1.05	50	7.51
الصراع	عمان	3	0.93	0	0.00	13	4.05	3	0.93	8	2.49	27	8.41
	الرؤية	5	1.45	0	0.00	26	7.54	15	4.35	2	0.58	48	13.91
	المجموع	8	1.20	0	0.00	39	5.86	18	2.70	10	1.50	75	11.26
إسناد المسؤولية	عمان	27	8.41	3	0.93	64	19.94	45	14.02	81	25.23	220	68.54
	الرؤية	25	7.25	2	0.58	97	28.12	93	26.96	10	2.90	227	65.80
	المجموع	52	7.81	5	0.75	161	24.17	138	20.72	91	13.66	447	67.12
المجموع	عمان	48	14.95	5	1.56	105	32.71	55	17.13	110	34.27	321	100.00
	الرؤية	45	13.04	2	0.58	159	46.09	124	35.94	15	4.35	345	100.00

ب- الإطار السياسي:

بطبيعة هذا الإطار الذي يحوي القوانين والمراسيم السلطانية في خضم احتجاجات واعتصامات

عام 2011، فقد ظهرت وكالة الأنباء العمانية بوصفها المصدر الرئيسي للأخبار المتعلقة

بالإطار السياسي. فقد أفرز عن هذه الاحتجاجات والاعتصامات حوالي 40 مرسوماً سلطانياً.

فعند مقارنة المصادر المستخدمة في هذا الإطار كمتغير، نجد أن وكالة الأنباء العمانية شكلت نسبة 61.90% من مصادر صحيفة عمان لهذا الإطار، وشكلت 61.11% من المصادر التي اعتمدت عليها الرؤية لهذا الإطار.

وقد جاءت في المرتبة الثانية المصادر المجهلة بنسبة 23.81% لصحيفة عمان، و المحرر في المرتبة الثالثة بنسبة 9.25% ، والمندوب رابعاً بنسبة 4.76%. أما في صحيفة الرؤية فقد تساوت مصادر المندوب والمحرر بنسبة 16.67% وتلتهما المصادر المجهلة بنسبة 5.56%. ولم تعتمد الصحيفتان على وكالات الأنباء العالمية في هذا الإطار.

ج- إطار الإهتمام الإنساني:

أما بالنسبة للإطار الإنساني فقد اختلفت الصحيفتان في الاعتماد على المصدر الرئيسي لها، حيث تشير البيانات إلى اعتماد صحيفة عمان على المصادر المجهلة بنسبة 66.66% بينما اعتمدت الرؤية على المحرر بنسبة 75.00%. كما اعتمدت الرؤية على مصدر آخر بنسبة 25% وهو المندوب، ولم تعتمد على أي مصادر أخرى لهذا الإطار.

أما صحيفة عمان، فقد اعتمدت على المحرر ووكالة الأنباء العالمية بنسبة 16.67% في طرح هذا الإطار. ولم تعتمد على المصادر الأخرى.

ويشير هذا التباين إلى اعتماد محرري الرؤية بالجانب الإنساني بينما تحفظت صحيفة عمان على مصادرها في طرح هذا النوع من الأخبار. والجدير بالذكر أن مصدري صحيفة عمان المحددين (وكالة الأنباء العالمية، و المحرر) هما المصدرين الناقلين لخبر واحد في هذا الإطار، وهو خبر يعني بمشاركة إحدى الفتيات العمانيات في اعتصامات صحار، والتي ذكرت من خلالها الاستماع لمعاناة البعض من المعتصمين الراغبين في الحصول على فرص للعمل.

د- الإطار الأخلاقي:

تساوت الصحيفتان في الاعتماد على المحرر كمصدر رئيسي لهذا النوع من الأطر الخبرية، فقد بلغ اعتماد صحيفة عمان على المحرر في هذا الإطار نسبة 46.43% وبلغ نسبة الاعتماد عليه 54.17% في الرؤية. وأتت المصادر المجهلة في المرتبة الثانية بنسبة 25.00% لهذا الإطار في صحيفة عمان. والمندوب في المرتبة الثالثة بنسبة 14.29%، ووكالة الأنباء العمانية بالمرتبة الرابعة بنسبة 10.71%، فالوكالات العالمية أخيراً بنسبة 3.57%.

أما بالنسبة لصحيفة الرؤية، فيظهر في المرتبة الثانية المندوب بنسبة 31.82% كمصدر ناقل للأخبار المتعلقة بالجانب الأخلاقي، ووكالة الأنباء العمانية بنسبة 13.64%. كما لم تعتمد الرؤية على وكالات الأنباء العالمية، ولم تنشر أخباراً ضمن هذا الإطار من مصادر مجهلة. فنرى من ذلك أن صحيفة الرؤية أكثر حرصاً على الاعتماد على مصادرها الخاصة في هذا الإطار أكثر من صحيفة عمان.

هـ- الصراع:

أيضاً جاء المحرر في المرتبة الأولى كمصدر للأخبار المتعلقة بإطار الصراع في صحيفتي الدراسة بنسبة 48.15% لصحيفة عمان، و 54.17% لصحيفة الرؤية. وأتت المصادر المجهلة في المرتبة الثانية بنسبة 29.63% لهذا الإطار في صحيفة عمان، كما تساوى الاعتماد على المندوب ووكالة الأنباء العمانية بنسبة 11.11%. أما صحيفة الرؤية، فقد ظهر فيها الاعتماد على المندوب في المرتبة الثانية بنسبة 31.25%، ثم وكالة الأنباء العمانية بنسبة 10.41%، والمصادر المجهلة بنسبة 4.41%. ولم تظهر الوكالات العالمية كمصدر للصحيفتين في هذا الإطار.

و-إطار إسناد المسؤولية:

اعتمدت صحيفة عمان على المصادر المجهلة بشكل كبير في هذا الإطار حيث أتت في المرتبة الأولى بنسبة 36.82%، بينما جاء المحرر في المرتبة الثانية بنسبة 29.10%، فالمندوب بنسبة 20.45%، ووكالة الأنباء العمانية بنسبة 12.27%، والوكالات العالمية بنسبة 1.36%.

أما صحيفة الرؤية فتصدر الاعتماد على المحرر على المصادر الأخرى بنسبة 42.73%، ثم المندوب بنسبة متقاربة جداً 40.97%. ثم أتت وكالة الأنباء العمانية بنسبة 11.01%، والمصادر المجهلة بنسبة 4.41%. بلغت نسبة الاعتماد على الوكالات العالمية 0.88%.

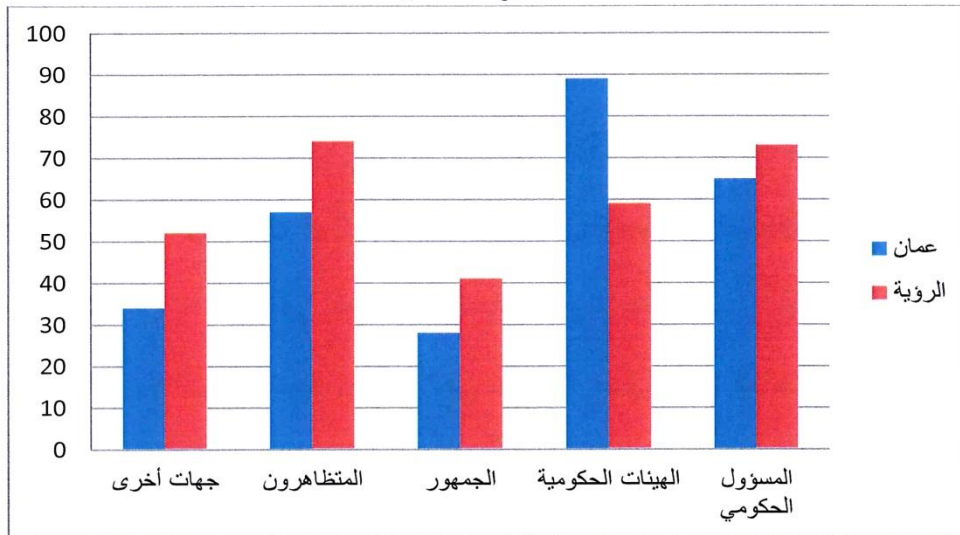
2-5 المصادر الصحفية:

وهي المصادر التي تمحورت حولها الأخبار المنشورة حول قضية الاحتجاجات والاعتصامات، أي الفاعلون. ويظهر من الشكل 2-5 أنّ هناك تفاوت في المصادر الصحفية من الأشخاص أو الجماعات، وكل من له دور في قضية الاحتجاجات والاعتصامات. فبينما جاءت الهيئات الحكومية في المرتبة الأولى بنسبة 32.6% في صحيفة عمان، جاء المتظاهرون/المعتصمون في المرتبة الأولى في صحيفة الرؤية بنسبة 24.7%. وتساوت الصحيفتين في استخدام المسؤول الحكومي كصانع للخبر بنسبة 23.8% في صحيفة عمان، و 24.4% في صحيفة الرؤية. بينما جاء المتظاهرون في المرتبة الثالثة لصحيفة عمان بنسبة 20.8%، والهيئات الحكومية في المرتبة الثالثة لصحيفة الرؤية بنسبة 25.8%. وفي المرتبة الرابعة ظهرت الجهات الأخرى بنسبة 12.5% في صحيفة عمان، بينما ظهرت فئة الجمهور أو المواطنين بنسبة 13.7% في صحيفة الرؤية.

أما في المرتبة الخامسة فجاء الجمهور أو المواطنون بنسبة 10% من المصادر الصحفية لصحيفة عمان، وبنسبة 13.7% لصحيفة الرؤية.

وترى الباحثة أنه لتخصيص صحيفة الرؤية للفاعلين كمصادر صحفية للخبر نتيجة مهمة، حيث أن الاحتجاجات والاعتصامات ظاهرة قامت بها هذه الفئة من الفاعلين، مما يشير إلى اهتمام الصحيفة في تغطية مطالبهم، وفعالياتهم أكثر من صحيفة عمان التي اهتمت بفئة الهيئات الحكومية (أي اهتمت بردة فعل أو تجاوب الهيئات الحكومية) بشكل أكبر.

الشكل 2-5
المصادر الصحفية



ويعتبر تساوي ترتيب فئة المسؤول الحكومي للصحيفتين، تساوي اهتمامها في تغطية التصريحات وتجاوب المسؤولين من (جلالة السلطان، الوزراء، وأصحاب المراكز، وأعيان الدولة) بشكل شخصي ورسمي. أي أن الأخبار تأتي تحديداً من أصحاب القيادة مما يعكس اهتمام كبار الدولة من المتخصصين بحل المشكلة.

وقد شملت فئة جهات أخرى الجمعيات كجمعية حقوق الانسان ، وجمعية اتحاد العمال، ومؤسسات القطاع الخاص كالشركات والبنوك. حيث أنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع ولهم دور في إدارة الأزمة والتخاطب مع الهيئات الحكومية، و الأفراد المتظاهرين. بإعتبار البعض منها وسيط(جمعية حقوق الانسان، وجمعية اتحاد العمال)، واعتبار دور المؤسسات الخاصة في الإستثمار الاجتماعي. فقد ساهمت المؤسسات والشركات الخاصة في خلق وظائف استجابة للأوامر السامية بتوفير 50 ألف فرصة عمل. كما ظهر خبراً يشير إلى مكافأة أحد البنوك لموظفيه الغير معتمدين الذين عملوا تحت ضغط العمل أثناء غياب زملائهم ، حيث أنهم عملوا لساعات أطول لتغطية النقص وعدم تعطيل أعمال الزبائن، وذلك في صحيفتي الدراسة بتاريخ 31 مارس 2011.

وقد شملت هذه الفئة أيضاً فئة المؤسسات الحكومية والخاصة معاً كالمستشفيات، والمراكز الصحية عندما ناشدت إدارة مستشفيات وعيادات ولاية الباطنة المعتمدين بعدم تعطيل السير لاحتياج المرضى وناقلات الإسعاف للوصول من وإلى المراكز الصحية. فهم يمثلون القطاعين الخاص والحكومي معاً. أما بالنسبة لمقارنة المصادر الصحفية بالأطر فهي كالتالي:

الجدول 2-5
المصادر الصحفية والأطر

المجموع		جهات أخرى		المتظاهرون		الجمهور		الجهة الحكومية		المسؤول الحكومي		المصادر الصحفية	
ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	الأطر	
6.89	23	2.99	10	0.90	3	0.60	2	0.90	3	1.50	5	عمان	الاقتصادي
6.36	22	2.89	10	1.73	6	0.00	0	0.00	0	1.73	6	الرؤية	
6.62	45	2.94	20	1.32	9	0.29	2	0.44	3	1.62	11	المجموع	
6.29	21	0.00	0	0.00	0	0.00	0	1.80	6	4.49	15	عمان	السياسي
5.20	18	0.58	2	0.29	1	0.00	0	0.00	0	4.34	15	الرؤية	
5.74	39	0.29	2	0.15	1	0.00	0	0.88	6	4.41	30	المجموع	
1.50	5	0.00	0	0.90	3	0.60	2	0.00	0	0.00	0	عمان	الإنساني
2.31	8	0.00	0	2.31	8	0.00	0	0.00	0	0.00	0	الرؤية	
1.91	13	0.00	0	1.62	11	0.29	2	0.00	0	0.00	0	المجموع	
8.38	28	0.00	0	1.80	6	0.90	3	2.10	7	3.59	12	عمان	الأخلاقي
6.36	22	1.73	6	1.16	4	2.02	7	0.29	1	1.16	4	الرؤية	
7.35	50	0.88	6	1.47	10	1.47	10	1.18	8	2.35	16	المجموع	
8.38	28	0.60	2	1.80	6	2.99	10	1.20	4	1.80	6	عمان	الصراع
14.16	49	2.60	9	3.47	12	4.05	14	2.89	10	1.16	4	الرؤية	
11.32	77	1.62	11	2.65	18	3.53	24	2.06	14	1.47	10	المجموع	
68.56	229	8.38	28	16.17	54	7.19	24	24.85	83	11.98	40	عمان	إسناد المسؤولية
65.61	227	10.40	36	16.18	56	8.67	30	15.61	54	14.74	51	الرؤية	
67.06	456	9.41	64	16.18	110	7.94	54	20.15	137	13.38	91	المجموع	
100.00	334	11.98	40	21.56	72	12.28	41	30.84	103	23.35	78	عمان	المجموع
100.00	346	18.21	63	25.14	87	14.74	51	18.79	65	23.12	80	الرؤية	

أ- إطار التداعيات الاقتصادية:

ولأنّ هذا الإطار يعتمد على بيانات ونسب علمية في المعالجة الإخبارية، فلم يتصدر الأفراد (كالمتظاهرون أو الجمهور) كمصدر صحفي للخبر، وأتت الجهات الأخرى كالمؤسسات التجارية (شركات التداول بالأسهم)، و مراكز التسوق، والمؤسسات السياحية (الفنادق، ووسائل النقل) في المرتبة الأولى كمصدر صحفي لهذه الأخبار بنسبة 43.48% في عمان، و 45.46% في الرؤية. ثم أتى المسؤول الحكومي في المرتبة الثانية بنسبة 21.74% لعمان، و 27.27% للرؤية حيث تحدث المعنيين من الجهات الحكومية بتأثير الإضراب عن العمل من جهة، وتأثير خلق فرص العمل، ورفع الدخل للأفراد على المجتمع من جهة أخرى.

وتساوت الجهات الحكومية والمتظاهرون كمصادر صحفية في صحيفة عمان بنسبة 13.04%، مما يدل على رغبة صحيفة عمان في إعطاء فرص متساوية للحكومة والشعب عند التطرق إلى القضايا الاقتصادية. وأتى الجمهور بنسبة 8.70% كمصدر ناقل، حيث يدلي المواطنون (الفئة الغير مشاركة بالاحتجاجات) عن رأيهم في القضية.

وبالنسبة للرؤية فقد أتى المتظاهرون كمصدر صحفي للخبر في المرتبة الثانية مكرر بنسبة 27.27% مما يشير إلى اهتمام الرؤية برأي المواطنين ورفع صوتهم من خلال الوسيلة الإعلامية للسلطات والجهات المعنية، ولم تعتمد الصحيفة على الجمهور والجهات الحكومية كمصادر ناقلة في هذا الإطار.

ب- الإطار السياسي:

تصدر المسؤول الحكومي كمصدر صحفي للخبر في هذا الإطار بنسبة 71.43% في صحيفة عمان، و 83.33% في الرؤية. وهذه نتيجة واردة حيث تمحورت الأخبار ضمن هذا الإطار في المراسيم السلطانية، والأوامر السامية. أيضاً تمت الإستعانة بالمسؤولين من أعيان الدولة في التطرق إلى بعض القوانين، وتأثير التغيير الذي أفرزته المراسيم السلطانية والأوامر السامية على قوانين الدولة.

أيضاً لم تعتمد صحيفة عمان على مصادر صحفية بجانب المسؤول الحكومي إلا على الجهات الحكومية بنسبة 28.57%. مما يشير إلى توجهها في تمثيل وجهة نظر الحكومة من هذا الجانب. أما صحيفة الرؤية فقد اعتمدت على الجهات الأخرى والمتظاهرون بنسبة 11.11%، و 5.56% على التوالي مما يشير إلى نقل الرؤية لوجهات النظر المختلفة، والعمل كوسيط بين الدولة والشعب كما الشعب والحكومة.

ج- إطار الاهتمام الإنساني:

لم تعتمد صحف الدراسة في هذا الإطار على مختلف المصادر الصحفية حيث اكتفت صحيفة عمان بالمتظاهرين، والجمهور بنسبة 60%، و 40% على التوالي في طرح الأخبار المتعلقة بالجانب الإنساني، بينما اقتصرَت الرؤية هذا الإطار على المتظاهرين بنسبة 100% في هذا الإطار.

د- الإطار الأخلاقي:

اعتمدت صحيفة عمان على المسؤول الحكومي كمصدر صحفي بنسبة 42.86% والجهة الحكومية بنسبة 25.00%، ثم المتظاهرون بنسبة 21.43%، و الجمهور بنسبة 10.71%. مما يشير إلى نقل صحيفة عمان وجهة نظر الحكومة في الاحتجاجات والاعتصامات من الناحية

الأخلاقية و الدينية أكثر من وجهة نظر الأفراد. بينما جاء الجمهور في المرتبة الأولى بنسبة 31.82% في صحيفة الرؤية كمصدر صحفي، ثم الجهات الأخرى في المرتبة الثانية بنسبة 27.27%، بينما تساوى الجمهور مع المسؤول الحكومي بنسبة 18.18%، لتأتي الجهة الحكومية في المرتبة الأخيرة بنسبة 4.55%.

وهذا مؤشر لاختلاف الصحيفتين في نقل صورة أو وجهات النظر للاحتجاجات والاعتصامات في هذا الإطار.

هـ- الصراع:

أتى الجمهور في المرتبة الأولى لهذا الإطار لصحيفة عمان بنسبة 35.71%، وصحيفة الرؤية بنسبة 28.57%، وذلك بسبب استخدام الجمهور في استنكار ورفض هذه الاحتجاجات والاعتصامات. كما تساوت الجهة الحكومية بالجمهور بنسبة 21.43% في صحيفة عمان، ثم الجهة الحكومية بنسبة 14.29%، لتأتي الجهات الأخرى 7.14%.

أيضاً أتى المتظاهرون في المرتبة الثانية في صحيفة الرؤية بنسبة 24.49%، ثم الجهة الحكومية بنسبة 20.41%، والجهات الأخرى بنسبة 18.37%، والمسؤول الحكومي بنسبة 17.47%.

و-إطار إسناد المسؤولية:

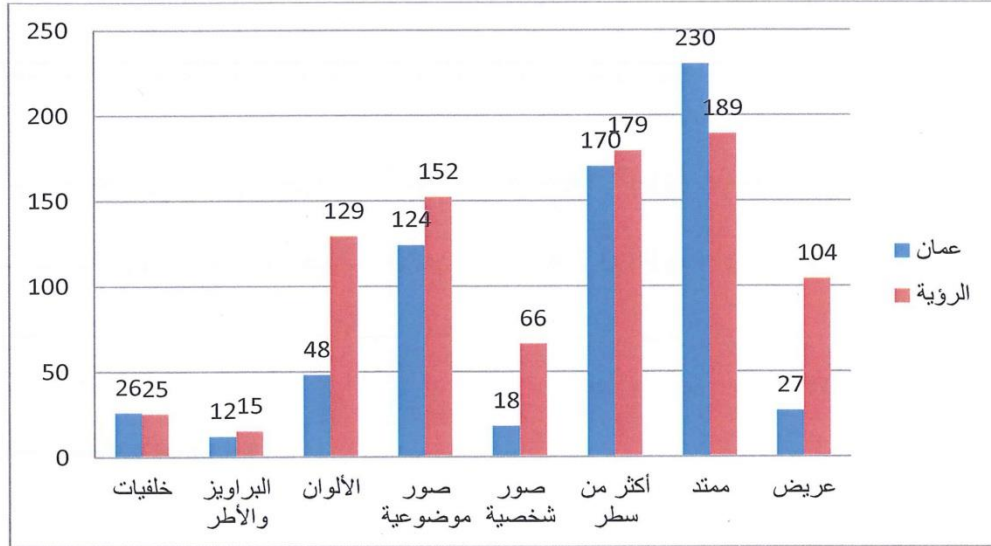
اعتمدت صحيفة عمان على الجهة الحكومية كمصدر صحفي للخبر في هذا الإطار بنسبة 36.24%، ثم المتظاهرون بنسبة 23.58%، و المسؤول الحكومي بنسبة 17.47% ثم الجهات الأخرى بنسبة 12.23، ليحل الجمهور في المرتبة الأخيرة بنسبة 10.48%. بينما اعتمدت الرؤية على المتظاهرون كمصدر صحفي بنسبة 24.67%، و الجهة الحكومية بنسبة

23.79%، والمسؤول الحكومي بنسبة 22.47%، والجهات الأخرى بنسبة 15.86%، والجمهور أخيراً بنسبة 13.21%.

ونستنتج من ذلك أن الصحيفتين اختلفتا في استخدام المصادر الصحفية للأطر المستخدمة، مما يدل على حرص صحيفة الرؤية على عرض وجهات النظر المختلفة أكثر من صحيفة عمان التي عملت كوسيط لوجهة نظر الحكومة للشعب.

6- عناصر الإبراز المستخدمة:

الشكل 6
عناصر الإبراز المستخدمة



اهتمت الصحف باستخدام عناصر الإبراز المختلفة في تغطيتها لأخبار الاحتجاجات والاعتصامات، حيث بلغت نسبة استخدام العناصر 100% مقارنة بنشر الأخبار دون أي عناصر إبراز بنسبة 0%. وتتفق الصحيفتان في استخدام العنوان كعنصر للإبراز حيث استخدمت كليهما عنصري العنوان الممتد، والعنوان أكثر سطر بشكل أكبر من العناصر

الأخرى. أيضاً من الشكل أعلاه تقاربت الصحيفتان في عدم استخدام البراويز كعنصر إبراز بكثرة. فكما هو موضح في الشكل 3، نرى أن العنوان الممتد تصدر عناصر الإبراز في صحيفة عمان بنسبة 35%، فيما جاء عنصر العنوان أكثر من سطر في المرتبة الثانية بنسبة 25.9%، وجاء عنصر استخدام الصور الموضوعية بنسبة 18.9%، يليه عنصر استخدام الألوان بنسبة 7.3%، وعنصر العنوان العريض بنسبة 4%، وعنصر الخلفيات بنسبة 3.96% في المرتبة السادسة، وعنصر استخدام الصور الشخصية بنسبة 2.7% في المرتبة السابعة، جاعلاً عنصر البراويز في المرتبة الأخيرة بنسبة 1.8%.

أما صحيفة الرؤية فقد استخدمت عنصر العنوان الممتد بنسبة 22%، وجاء عنصر العنوان في أكثر من سطر في المرتبة الثانية بنسبة 20.8%، كما جاء في المرتبة الثالثة عنصر استخدام الصور الموضوعية بنسبة 17.7%، يليه عنصر الألوان بنسبة 15%، ويأتي استخدام عنصر العنوان العريض بنسبة 12% في المرتبة الخامسة، واستخدام الصور الشخصية بنسبة 7.67% في المرتبة السادسة، ثم جاء عنصر استخدام الخلفيات بنسبة 2.9%، وعنصر البراويز بنسبة 1.7% في المرتبة الثامنة والأخيرة.

وحيث أن الصحيفتان نشرتا أخبار الاحتجاجات والاعتصامات في الصفحات الداخلية، نرى أن عنصر الألوان لا يتصدر عناصر الإبراز المستخدمة للصحيفتين، بل أن الصحيفتين اكتفينا في استخدام اللون في بعض من عناوين الأخبار التي نشرت في الصفحات الملونة. وقد نشرت بعض من هذه الأخبار في الصفحات الملونة دون استخدام الألوان في تلك الأخبار.

أما بالنسبة للمقارنة التفصيلية بين الأطر فنجد أن العناصر المختصة بالعناوين تتم توظيفها كالتالي:

6-1:العناصر المختصة بالعناوين:

أ-إطار التداعيات الاقتصادية:

اعتمدت صحيفتي الدراسة على فئة الأكثر من سطر أكثر من فئات العناوين الأخرى بنسبة 48.72% لصحيفة عمان، و 30.47% لصحيفة الرؤية تليها فئة العنوان الممتد بنسبة 38.46%، و 31.58% للصحيفتين على التوالي. كما جاء في المرتبة الأخيرة العنوان العريض بنسبة 12.82%، و 28.95% لعمان والرؤية على التوالي.

ونستنتج من ذلك أن الصحيفتين تشابهتا في طرق عرض العناوين المختصة بالإطار الاقتصادي.

ب-الإطار السياسي:

اعتمدت صحيفة عمان على العنوان الممتد لإبراز الأخبار المطروحة من خلال الإطار السياسي بنسبة 52.94%، ثم الأكثر من سطر بنسبة 38.24%، ثم العريض بنسبة 8.82%. أما صحيفة الرؤية فقد اعتمدت على فئة الأكثر من سطر بنسبة 46.88%، ثم الممتد بنسبة 31.25%، ثم العريض بنسبة 21.86%. فلم تعتمد صحف الدراسة على فئة العنوان العريض في إبراز هذا الإطار.

الجدول 1-6
العناوين

المجموع		أكثر من سطر		ممتد		عريض		العناصر	الأطر
ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك		
7.39	39	3.60	19	2.84	15	0.95	5	عمان	الاقتصادي
6.91	38	2.73	15	2.18	12	2.00	11	الرؤية	
7.14	77	3.15	34	2.50	27	2.41	26	المجموع	
6.44	34	2.46	13	3.41	18	0.57	3	عمان	السياسي
5.82	32	2.73	15	1.82	10	1.27	7	الرؤية	
6.12	66	2.60	28	2.60	28	0.93	10	المجموع	
1.14	6	0.38	2	0.76	4	0.00	0	عمان	الإنساني
1.45	8	0.00	0	0.91	5	0.55	3	الرؤية	
1.30	14	0.19	2	0.83	9	0.28	3	المجموع	
8.52	45	3.79	20	4.55	24	0.19	1	عمان	الأخلاقي
6.36	35	2.55	14	1.82	10	2.00	11	الرؤية	
7.42	80	3.15	34	3.15	34	1.11	12	المجموع	
8.90	47	3.98	21	4.55	24	0.38	2	عمان	الصراع
14.36	79	5.64	31	4.36	24	4.36	24	الرؤية	
11.69	126	4.82	52	4.45	48	2.41	26	المجموع	
67.61	357	26.70	141	36.55	193	4.36	23	عمان	إسناد المسؤولية
65.09	358	24.73	136	27.09	149	13.27	73	الرؤية	
66.33	715	25.70	277	31.73	342	8.63	93	المجموع	
100.00	528	40.53	214	52.65	278	6.44	34	عمان	المجموع
100.00	550	38.36	211	38.18	210	23.45	129	الرؤية	

ج- إطار الإهتمام الإنساني:

استخدمت الصحيفتان العنوان الممتد بشكل أكبر من فئات العناوين الأخرى إذ تصدرت فئة

العنوان الممتد بنسبة 66.67% لصحيفة عمان، و 62.50% للرؤية.

أما العنوان العريض فلم تستخدمه صحيفة عمان، حيث أولت فئة الأكثر من سطر نسبة 33.33%، بينما استخدمت الرؤية فئة العنوان العريض بنسبة 37.50%، ولم تستخدم فئة العنوان العريض لهذا الإطار.

د-الإطار الأخلاقي:

تم استخدام جميع فئات العناوين لعرض هذا الإطار ولكن بنسب متفاوتة حيث ظهر في صحيفة عمان العنوان الممتد بنسبة 53.33%، والأكثر من سطر بنسبة 44.44%، والعريض بنسبة ضئيلة وهي 2.22%.

بينما استخدمت صحيفة الرؤية العنوان الأكثر من سطر بنسبة 40.00%، ثم العريض بنسبة 31.43%، والممتد بنسبة 28.57%.

هـ-الصراع:

اعتمدت صحيفة عمان على العنوان الممتد بنسبة 51.06%، ثم الأكثر من سطر بنسبة 44.68%، فالعريض بنسبة 4.26%. بينما تقارب استخدام صحيفة الرؤية لفئات العناوين في هذا الإطار حيث تم استخدام الأكثر من سطر بنسبة 39.24%، والعنوان العريض والممتد بنسبة متساوية وهي 30.38%.

و-إطار إسناد المسؤولية:

ظهر العنوان الممتد بنسبة 54.06% لصحيفة عمان، و 41.62% لصحيفة الرؤية، أيضاً استخدمت الصحيفتين فئة الأكثر من سطر بنسبة 39.50%، و 37.99% لعمان والرؤية. كما جاء العنوان العريض في المرتبة الثالثة بنسبة 6.44% لصحيفة عمان، و 27.75% للرؤية.

2-6: العناصر المختصة بالصور:

يستعرض الجدول 2-6 استخدام الصور الشخصية والموضوعية مقارنةً بالأطر المستخدمة:

الجدول 2-6
الصور

المجموع		موضوعية		شخصية		الصور	
ن	ك	ن	ك	ن	ك		الأطر
4.60	8	4.02	7	0.57	1	عمان	الاقتصادي
6.92	18	5.77	15	1.15	3	الرؤية	
5.99	26	5.07	22	0.92	4	المجموع	
4.02	7	1.15	2	2.87	5	عمان	السياسي
3.46	9	1.15	3	2.31	6	الرؤية	
3.69	16	1.15	5	2.53	11	المجموع	
2.30	4	2.30	4	0.00	0	عمان	الإنساني
1.92	5	1.92	5	0.00	0	الرؤية	
2.07	9	2.07	9	0.00	0	المجموع	
10.34	18	8.05	14	2.30	4	عمان	الأخلاقي
6.15	16	2.31	6	3.85	10	الرؤية	
7.83	34	4.61	20	3.23	14	المجموع	
8.62	15	6.32	11	2.30	4	عمان	الصراع
15.00	39	10.00	26	5.00	13	الرؤية	
12.44	54	8.53	37	3.92	17	المجموع	
70.11	122	63.22	110	6.90	12	عمان	إسناد المسؤولية
66.54	173	48.08	125	18.46	48	الرؤية	
67.97	295	54.15	235	13.82	60	المجموع	
100.00	174	85.06	148	14.94	26	عمان	المجموع
100.00	260	69.23	180	30.77	80	الرؤية	

أ- إطار التداعيات الاقتصادية:

استخدمت الصور الموضوعية في هذا الإطار أكثر من الصور الشخصية حيث شكلت الصور الموضوعية نسبة 87.50% من الصور المستخدمة في صحيفة عمان تحت هذا الإطار، بينما شكلت نسبة 83.33% للرؤية. لتكون الصور الشخصية في هذا الإطار نسبة أقل في الصحيفتين.

ب- الإطار السياسي:

وفي الإطار السياسي شكلت الصور الشخصية النسبة الأكبر من الصور للصحيفتين، ويعزى ذلك لاستخدام هذا الإطار في للشخصيات الحكومية كصحفي للخبر بشكل أكبر من المصادر الصحفية الأخرى. وقد شكلت الصور الشخصية نسبة 71.43% من صحيفة عمان (نسبة مطابقة لنسبة المسؤول الحكومي كصحفي للخبر). بينما شكلت الصور الشخصية نسبة 66.67% من الصور المستخدمة لإبراز هذا الإطار في صحيفة الرؤية.

ج- إطار الإهتمام الإنساني:

بينما يمس هذا الإطار الجانب الإنساني من قضية الاحتجاجات والاعتصامات، تستنكر الباحثة عدم استخدام الصور الشخصية في عرض الصحف لهذا الإطار. فقد جاءت نسبة استخدام الصور الموضوعية بنسبة 100% للصحيفتين. فقد عرضت الصحف صور تجمع الباحثين عن عمل حول مناطق تسجيلهم من ضمن الباحثين عن عمل في وزارة القوى العاملة عوضاً عن صورة شخصية لشخص قد يكون قد أدلى بسعاده بقرار التعيين.

د- الإطار الأخلاقي:

اختلفت الصحيفتان في عرض الصور لإبراز الأخبار المتعلقة في هذا الإطار فبينما جاءت في المرتبة الأولى في صحيفة عمان الصور الموضوعية بنسبة 77.78% مقارنةً بالشخصية بنسبة 22.22%. وقد ركزت صحيفة الرؤية على الصور الشخصية بنسبة 62.50% مقارنة بالموضوعية بنسبة 37.50%.

وتعزي الباحثة ذلك إلى استخدام صحيفة عمان لصور التخريب، الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة في إظهار هذا الإطار، بينما عرضت الرؤية صوراً شخصية لمن يذكر المحتجين بالقوانين الإسلامية، والقيم الوطنية إزاء ذلك.

هـ- الصراع:

استخدمت الصحيفتان الصور الموضوعية أكثر من الصور الشخصية في إطار الصراع بنسبة 73.33% لصحيفة عمان و 66.67% لصحيفة الرؤية. وهي صور تعبر عن الشعارات التي حملها المتظاهرون والتي قد تعكس غضبهم، أو الشعارات التي حملها القائلون بالمسيرة السلمية ضد المخربين.

و- إطار إسناد المسؤولية:

أيضاً اتفقت الصحيفتان في عرضهما للصور في هذا الإطار حيث عرضت صحيفة عمان الصور الموضوعية بنسبة 90.16% من الصور المستخدمة، و نسبة 72.25% من الصور لصحيفة الرؤية. لتشكل الصور الشخصية في صحيفة عمان نسبة 9.84%، و 27.75% للرؤية.

وتعزي الباحثة ذلك لاهتمام الصحافة العمانية بتوثيق وإثبات هذا الإطار بالصور. حيث شكل نسبة كبيرة من هذا الإطار الدور الإيجابي الذي تلعبه الحكومة في الاستجابة للمطالب، وفض الاعتصامات.

3-6 العناصر الأخرى:

على الرغم من أهمية توظيف هذه الجزئية من عناصر الإبراز في هذا الحدث، إلا أن الدراسة كشفت عن ندرة استغلال هذه العناصر في التغطية الخبرية للاحتجاجات والاعتصامات في صحيفتي عمان والرؤية. ولذلك ستوضح مقارنة وجودها بالنسبة للأطر الخبرية اهتمام الصحيفتين بإبراز الإطار.

أ- إطار التداعيات الاقتصادية:

شكل استخدام الألوان كعنصر إبراز في هذا الإطار النسبة الأعلى لصحيفتي عمان والرؤية حيث شكل استخدامه نسبة 50% من صحيفة عمان مقارنة بالبراويز والخلفيات، و نسبة 71.43% من صحيفة الرؤية.

وشكلت البراويز نسبة 33.33% في صحيفة عمان لهذا الإطار بينما لم تستخدمه الرؤية. وأتت الخلفيات بنسبة 16.67% في صحيفة عمان، و 28.57% من صحيفة الرؤية.

الجدول 3-6
العناصر الأخرى

المجموع		الخلفيات		البراويز		الألوان		العناصر	الأطر
ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك		
6.82	6	1.14	1	2.27	2	3.41	3	عمان	الاقتصادي
6.67	7	1.90	2	0.00	0	4.76	5	الرؤية	
6.74	13	1.55	3	1.04	2	4.15	8	المجموع	
10.23	9	2.27	2	1.14	1	6.82	6	عمان	السياسي
0.95	1	0.00	0	0.00	0	0.95	1	الرؤية	
5.18	10	1.04	2	0.52	1	3.63	7	المجموع	
1.14	1	0.00	0	1.14	1	0.00	0	عمان	الإنساني
0.95	1	0.00	0	0.00	0	0.95	1	الرؤية	
1.04	2	0.00	0	0.52	1	0.52	1	المجموع	
1.14	1	0.00	0	1.14	1	0.00	0	عمان	الأخلاقي
15.24	16	6.67	7	0.95	1	7.62	8	الرؤية	
8.81	17	3.63	7	1.04	2	4.15	8	المجموع	
5.68	5	3.41	3	0.00	0	2.27	2	عمان	الصراع
26.67	28	6.67	7	0.95	1	19.05	20	الرؤية	
17.10	33	5.18	10	0.52	1	11.40	22	المجموع	
75.00	66	23.86	21	9.09	8	44.32	39	عمان	إسناد المسؤولية
49.52	52	14.29	15	8.57	9	26.67	28	الرؤية	
61.14	118	18.65	36	8.81	17	34.72	67	المجموع	
100.00	88	30.68	27	14.77	13	56.82	50	عمان	المجموع
100.00	105	29.52	31	10.48	11	60	63	الرؤية	

ب- الإطار السياسي:

اعتمدت الصحيفتان على الألوان بشكل أكبر من البراويز والخلفيات، حيث بلغت نسبة توظيف الألوان في هذا الإطار بنسبة 66.67% في عمان، و 75% في الرؤية. وتعزي الباحثة ذلك لتصدر هذا الإطار في الصفحة الأولى للصحيفتين. أما الخلفيات فقد شكلت 22.22% في صحيفة عمان، و 12.50% في صحيفة الرؤية كما شكلت البراويز في هذا الإطار نسبة 11.11% و 12.50% في الرؤية.

ج- إطار الاهتمام الإنساني:

اقتصرت استخدام هذه العناصر في هذا الإطار على استخدام عمان للبراويز بنسبة 100%، والألوان للرؤية بنسبة 100% حيث ندر وجود هذا الإطار أساساً.

د- الإطار الأخلاقي:

استخدمت الصحيفتان الألوان لإبراز هذا الإطار بنسبة 45.45% في صحيفة عمان، و 66.67% في الرؤية. ويأتي هذا العنصر، عنصر الخلفيات بنسبة 36.36%، و 25.00% لعمان والرؤية. ثم أتت البراويز بنسبة 18.18%، و 8.33% للصحيفتين على التوالي.

هـ- الصراع:

وفي هذا الإطار استخدمت صحيفة عمان الخلفيات بنسبة 60%، والألوان 40%، ولم تستخدم البراويز. بينما اختلفت صحيفة الرؤية عن عمان حيث استخدمت الألوان بنسبة 71.43%، والخلفيات بنسبة 25.00%، والبراويز بنسبة 3.57%.

و- إطار إسناد المسؤولية:

ظهر الاهتمام من قبل الصحيفتين لهذا الإطار بشكل كبير من خلال تصدره الأطر الأخرى في تغطية المواد الخبرية. ولذلك، نرى استخدام عناصر الإبراز أيضاً مرتفع حيث استخدمت الصحيفتان عنصر الألوان لإبراز هذا الإطار بنسبة 57.35% لعمان، و 80.33% للرؤية. ثم الخلفيات بنسبة 30.88% لعمان، و 12.30% للرؤية، يليها البراويز بنسبة 11.76%، و 7.38%.

وبناءً على الدراسات السابقة التي استندت عليها الباحثة نجد التالي:

1 -تشابهت الصحف العمانية في استخدام الأطر الصحفية بناءً على الملكية كما هو الحال في الصحف الأجنبية، حيث تصدر إطار إسناد المسؤولية الصحيفتين، بينما حل الإطار الإنساني المرتبة الأخيرة.

2- توافقت نتيجة ظهور إطار الصراع وإسناد المسؤولية في الصحف الجادة(تعتبر صحيفة عمان أيضاً صحيفة جادة كونها ملكية حكومية) ولكن لا ينطبق استنتاج وجود إطار الاهتمام الإنساني في الأخبار المتعلقة بالأشخاص حيث لم يظهر هذا الإطار بنسب كبيرة.

3- حيث أن الاحتجاجات والاعتصامات تلامس المجتمع فقد ظهر إطار إسناد المسؤولية بشكل كبير في التغطية الإخبارية كما أثبتت الدراسات السابقة.

الخاتمة

يركز هذا الجزء على تلخيص تساؤلات الدراسة، والاستنتاجات التي استخرجتها الباحثة، والخروج بعدد من التوصيات.

أولاً: الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

1: ما الأطر المستخدمة في معالجة الصحافة العمانية لأزمة الاحتجاجات والاعتصامات؟

طرحنا أخبار الاحتجاجات والاعتصامات عام 2011 في ستة أطر وهي كالتالي:

أ-إطار إسناد المسؤولية: أثبتت الدراسة أن إطار إسناد المسؤولية هو الإطار الأكثر استخداماً في التغطية الخبرية للاحتجاجات والاعتصامات في صحيفتي الدراسة حيث بلغت نسبة استخدامه 69.2% في صحيفة عمان، و 66.2% في صحيفة الرؤية. وقد تفرع هذا الإطار إلى أربعة أقسام:

- إسناد مسؤولية-حكومة ايجابي: حيث ظهر هذا الإطار بنسبة 52.69% في صحيفة عمان، مقارنة بنسبة 47.31% في صحيفة الرؤية.
- إسناد المسؤولية-أفراد إيجابي: أتى هذا الإطار في المرتبة الثانية للصحيفتين
- إسناد المسؤولية-أفراد سلبي: وهو الإطار الثالث ترتيباً
- إسناد المسؤولية-حكومة سلبي: الإطار الأقل ظهوراً، جاء في المرتبة الأخيرة

ب-إطار الصراع: جاء هذا الإطار في المرتبة الثانية للصحيفتين

ج-الإطار الأخلاقي: جاء هذا الإطار في المرتبة الثانية مكرر في صحيفة عمان، والمرتبة الثالثة في صحيفة الرؤية

د-إطار التداعيات الاقتصادية: الذي جاء في المرتبة الثالثة في صحيفة الرؤية بنسبة 51.16 من ظهوره في الرؤية مقارنة بظهوره في صحيفة عمان بنسبة 48.84% .

هـ-الإطار السياسي: استخدمت صحف الدراسة هذا الإطار بنسبة ضئيلة(6.3 من اجمالي الأطر في صحيفة عمان، و6.35 في صحيفة الرؤية)

و-إطار الإهتمام الإنساني: بلغت نسبة استخدام هذا الإطار في صحيفة عمان 1.5% في صحيفة عمان و2.3% في صحيفة الرؤية بحيث شكل ظهوره في الصحيفتين بنسبة 38.46% في صحيفة عمان مقارنة ب 61.54% في صحيفة الرؤية.

2: ما حجم المساحة التي خصصتها صحف الدراسة للأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات؟

تبين من الدراسة التحليلية أن المساحة التي أفردتها صحيفتي الدراسة للأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات بلغت 4.2% من المساحة الكلية لصحيفة عمان خلال فترة الدراسة، و 11.83% من المساحة الكلية لصحيفة الرؤية، متصدرةً بذلك حجم المساحة التي خصصتها لنشر أخبار الاحتجاجات والاعتصامات.

3: ما مواقع النشر من الصحيفة التي نشرت فيها صحيفتي الدراسة الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات؟

-بالنسبة للموقع من الصحيفة، فقد توزعت الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات بين صفحات الجريدتين بتصدر الصفحات الداخلية بنسبة 70.7% في صحيفة عمان مقارنة بالتغطية الخبرية في الصفحات الأخرى من الجريدة، و بنسبة 65% في صحيفة الرؤية. مما يجعل نسبة استخدام باقي الصفحات للصحيفتين بنسبة 48.95% لصحيفة عمان مقارنة بنسبة 51.05% لصحيفة الرؤية. تصدرت الرؤية تغطية هذه الأخبار في الصفحة الأولى بنسبة 55.88% مقارنة بعمان التي وظفت الصفحة الأولى بنسبة 44.12%

وبالنسبة للصفحة الثالثة فقد بلغت نسبة استخدامها 63.04% في صحيفة الرؤية مقارنة بنسبة 36.96% في صحيفة عمان.

- أما بالنسبة لموقع الأخبار من الصفحة، فقد اهتمت صحيفة عمان بنشر الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات في الجزء العلوي من الصحيفة بنسبة 58.36%، يليها موقع وسط الصفحة بنسبة 32.97%، ثم الجزء السفلي من الصفحة بنسبة 25.39%.

بينما نشرت الرؤية الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات في الجزء العلوي من الصفحة بنسبة 43.86%، و الجزء السفلي بنسبة 32.5%، وموقع الوسط بنسبة 23.64%.

4: ما المصادر الناقلة التي اعتمدت عليها صحف الدراسة؟

من الملفت أن تظهر النتائج تصدر المصادر المجهلة كمصادر ناقلة في صحيفة عمان بنسبة 35.61% مقارنة ببقية المصادر. ثم جاء مصدر المحرر بنسبة 29.55%، و المندوب بنسبة 18.19%، ثم وكالة الأنباء العمانية بنسبة 15.53%.

أما مصادر الرؤية فقد تصدر المحرر 44.15%، ثم المندوب 36.45%، ووكالة الأنباء العمانية بنسبة 14.05%. ثم جاءت المصادر المجهلة بنسبة 4.68%.

أيضاً وظفت الصحيفتان الوكالات العالمية بنسبة ضئيلة جداً بواقع 0.67% من صحيفة الرؤية و 1.14% في صحيفة عمان.

5: ما المصادر الصحفية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في تغطية الاحتجاجات والاعتصامات؟

ركزت صحيفة عمان على الهيئات الحكومية والمسؤول الحكومي كمصادر صحفية بشكل أكبر من تركيزهم على المتظاهرين والجمهور، حيث بلغت نسبة استخدام الهيئات الحكومية 32.6%، و نسبة المسؤول الحكومي 23.8%، بينما بلغت نسبة استخدام المتظاهرين 20.8%. وتلى فئة المتظاهرين ترتيباً فئة الجمهور بنسبة 10%، وشكلت الهيئات والجهات الأخرى نسبة 12.45%

بينما جاء المتظاهرون في المرتبة الأولى كمصدر صحفي للخبر في صحيفة الرؤية بنسبة 24.7%. تلى المتظاهرون ترتيباً المسؤول الحكومي بنسبة 24.4%، ثم الهيئات الحكومية بنسبة 19.7%، واجهات الأخرى بنسبة 17.39، والجمهور بنسبة 13.7%

6: ما عناصر الإبراز التي استخدمتها الصحف العمانية للأخبار في تلك الاحتجاجات؟

-العناصر المتعلقة بالعناوين: اعتمدت الصحفتان على استخدام عنصر العنوان الممتد، والعناوين أكثر من سطر كوسيلتي إبراز أكثر من العناصر الأخرى.

أيضاً استخدمت صحيفة الرؤية عنصر العنوان العريض بنسبة 79.39% مقارنة بصحيفة عمان بنسبة 20.61%.

- عنصر الصور: تفوق استخدام الصور الموضوعية على الصور الشخصية للصحيفتين بنسبة 76.67% موزعة بين عمان والرؤية بنسبة 44.93%، و 55.07% على التوالي. بينما شكلت الصور الشخصية نسبة 78.57% في صحيفة الرؤية مقارنة بنسبة 21.43% لصحيفة عمان.

-العناصر الأخرى: أيضاً وظفت الصحفتان عناصر إبراز أخرى وهي:

- الألوان: استخدمت صحيفة الرؤية هذا العنصر بنسبة تفوق صحيفة عمان
- البراويز: وظفت الرؤية الأطر والبراويز بنسبة 55.55% مقارنة بتوظيف عمان للبراويز والأطر بنسبة 44.44%.
- الخلفيات: تفوقت صحيفة عمان على الرؤية في استخدام الخلفيات حيث بلغت نسبة ظهور الخلفيات في عمان مقارنة بالرؤية 51.98%: 49.02%.

7: هل يغلب استخدام إطار ما على الآخر بحسب الملكية؟

تساوت الصحيفتان في استخدام الأطر الستة، لكن أظهرت صحيفة الرؤية أكثر اهتماماً بالمساحات، وعرض وجهات النظر المختلفة، مما يشير إلى وجود علاقة للملكية في آليات التأطير.

ثانياً: توصيات الدراسة:

في ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسة، توصي الباحثة بالآتي:

- ضرورة استخدام المؤسسة الصحفية لمصادرها كالمحرر والمندوب بشكل أكبر لتمكينهم من نقل القضايا التي تهم المجتمع العماني في الأطر التي يرونها مناسبة. فنشر البيانات الصحفية نقلاً عن الجهات المعنية يؤدي إلى استخدام الصحيفة كوسيلة للعلاقات العامة أكثر من إجراء وظيفتها في نقل المعلومة للجمهور بطريقة موضوعية.
- ضرورة دراسة أسباب تجهيل صحيفة عمان لمصادرها الناقلة للأخبار حيث أن مصدر الخبر في الأزمات يجب أن يكون مصدراً ذا ثقة.

- الاهتمام بتطوير كوادر المؤسسات الإعلامية في مختلف التخصصات حتى يتمكنوا من تغطية الأخبار في مختلف الأطر (السياسي، التداعيات الاقتصادية،...) مما يضيف إلى تنوع الأخبار في الصحيفة، وتغطيتها للجوانب المختلفة للقضية.
- يجب على المؤسسات الصحفية وضع استراتيجية معينة للتعامل مع الأزمات وتغطيتها. حيث لم تهتم الصحافة العمانية بنشر الأخبار المتعلقة بالاحتجاجات والاعتصامات حتى تفاقمت في نهاية فبراير.
- ضرورة إجراء دراسة مكمله لهذه الدراسة للكشف عن الحملات الإعلانية التي نشرتها الصحفتان مثل حملة "لا للتخريب"، وإعلانات الولاء والعرفان.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

- أبو عرجة، تيسير.(2000) دراسات في الصحافة والإعلام، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
- أبو سمرة، محمد. (2012) الإعلام السياسي، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع
- أحمد، أحمد زكريا.(2009) نظريات الإعلام مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، القاهرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع
- البلوشي، فاطمة محمد(2013) تغطية الكوارث الطبيعية في الصحافة العمانية العربية اليومية- دراسة تحليلية مقارنة لإعصاري "جونو" 2007 و"فيت" 2010، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس
- الخضيري، محسن أحمد.(2002) إدارة الأزمات: علم امتلاك كامل القوة في أشد لحظات العنف، الطبعة الثانية، القاهرة، مجموعة النيل العربية
- الدليمي، عبدالرزاق محمد.(2012) الإعلام وإدارة الأزمات، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع
- الشقصي، عبيد سعيد.(2013) مسيرة الإصلاحات في سلطنة عمان. مركز الجزيرة للدراسات- 4-ديسمبر
- الطائي، عبدالله محمد.(2008) تاريخ عمان السياسي، الكويت، مكتبة الربيعان للنشر والتوزيع
- العرداوي، خالد عليوي.(2013) الربيع العربي: ثورات لم تكتمل، ورقة بحثية لندوة تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي. جامعة كربلاء-العراق
- الكندي، عبدالله.(2008) تغطية الصحافة العربية للحروب-دراسات في فلسفات التغطية ومضامينها في حربي الخليج الثانية والثالثة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر
- الكندي، عبدالله. الحسني،عبدالمنعم.(2008) دراسات في الصحافة العمانية، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع
- الكياي،عبد الوهاب.(1990) موسوعة السياسة، الطبعة الثالثة، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر
- اللواتيا،حسين رضا.(2006) المضامين الاقتصادية في الصحافة اليومية العمانية دراسة في الخصائص والتحديات،رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة السلطان قابوس

- المشيخي، محمد عوض.(2008) الإعلام في الخليج العربي واقعه ومستقبله، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع
- المياحي، عمر حميد.(2013). معالجة الصحافة العمانية اليومية لقضايا حقوق الإنسان-دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف الناطقة باللغة العربية، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس
- الهاشمي، سعيد سلطان.(نوفمبر 2011). مقال الربيع العماني حتى مطلع الفجر، أوراق المتابعة السياسية-مبادرة الإصلاح العربي، عدد 522
- الهاشمي، سعيد سلطان. (2013) الربيع العماني قراءة في السياقات والدلالات، بيروت ، دار الفارابي
- بيت المال، حمزة.(2011) الإعلام الأمني والأزمات، ندوة برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات، بيروت، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
- جعوب، منى سالم سعيد.(2010) قيادة المجتمع نحو التغيير-التجربة التربوية لثورة ظفار (1969-1992)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية
- حجاب، محمد منير وآخرون.(2008)، المعالجة الصحفية لأزمة انفلونزا الطيور دراسة تحليلية في الفترة من يناير 2006 إلى يناير 2008، مجلة بحوث التربية النوعية- جامعة المنصورة، العدد 23
- خضور، أديب.(1999) الإعلام والأزمات، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
- خليل، محمود وآخرون.(يوليو 2012). معالجة الصحف الإلكترونية المصرية للقضايا السياسية في ضوء أحداث ثورة 52 يناير المصرية، دراسات الطفولة
- دعبس، يسري. (2009). معجم المصطلحات السياسية، القاهرة: البيطاش سنتر للنشر والتوزيع
- رضوان، رضا عبدالحكيم.(1419 هـ) الأمن والحياة، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
- لمجد، شهرزاد.(2013)، الإعلام وإدارة الأزمات-الإعلام الأمريكي أنموذجاً-، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع
- شومان، محمد.(2001) إشكاليات في مسار تطور إعلام الأزمات والكوارث، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مجلد 2، عدد 3 يوليو-سبتمبر 2001
- صلاح، مها عبدالمجيد.(2011) التحديات التي تواجه إعلام الأزمات والكوارث وتأثيرها في الأعراف المهنية-دراسة مقارنة، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية
- عبدالحميد، محمد.(2010) تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، القاهرة، عالم الكتب

-عبدالفتاح، سيف الدين.(1999) حرب الكلمات في أحداث الخليج(أزمة الإعلام و إعلام الأزمة:صياغة أولية) ، المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية،جامعة القاهرة

-عبدالكافي،إسماعيلعبدالفتاح.(2012) الأزمات والإعلام والعلاقات العامة، مركز الإسكندرية للكتاب

-عبد، سلام أحمد.(2009) الأطر الخبرية للمعالجة الصحفية للقضايا العربية في المجالات المصرية-الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة(نموذجاً) ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام-كلية الإعلام-جامعة القاهرة، العدد 33

-عليوه، السيد.(2002) إدارة الأزمات والكوارث- مخاطر العولمة والارهاب الدولي، الطبعة الثانية القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع

-مكاوي، حسن عماد. والسيد،ليلي حسين.(1998) الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية

-نصر، حسني محمد.(2007) التغطية الصحفية المصورة للحرب الإسرائيلية على لبنان في المجالات الإخبارية العربية-دراسة تحليلية ودلالية في ضوء نظرية الأطر الإخبارية، جامعة القاهرة

-يونس، رامي عزمي عبدالرحمن.(2012) تحليل لغة الخبر السياسي في الخطاب الإعلامي المكتوب، عمان، دار المعزز للنشر والتوزيع

- An, S.-K., & Gower, K. (2009). How do the News Media Frame Crises? A content Analysis of Crisis News Coverage. *Public Relation Review* issue 35, 107-112.
- Cole, P., & Harcup, T. (2010). *Newspaper Journalism (Journalism Studies: Key Texts)* . London: Sage Publications.
- Entman, R. (1991). Framing US Coverage of International News: Contrasts in Narrative of the KAL and Iran Air Incidents. *Journal of Communication*, issue 41, pp. 6-27.
- Entman, R. (1993). Framing: Towards Clarification of a Fractured Paradigm. *Journal of Communication*, Issue 43, pp. 51-58.
- Entman, R. (2011). Media Framing Bias and Political Power: Explaining Slant in News of Campaign 2008. *Sage Publication* , 389-408.
- Gan, F., Leng, J., & Detenber, B. (2005). Framing the Battle for the White House: A Comparison of Two National Newspapers' Coverage of the 2000 United States Presidential Election. *Gazette*, 67-441.
- Harcup, T. (2009). *Journalism Principles & Practices, 2nd Edition*. California: Sage Publications.
- Jukerman, A. (1995). *Historical Pragmatics*. Giessen: Justus-Liebig University.
- Menashe, C., & Siegel, M. (1998). The Power of a Frame: An Analysis of Newspaper Coverage of Tobacco Issues. *Journal of Health Communication*, Volume 3, 307-325.
- Neuman, W., Just, M., & Crigler, A. (1992). Common Knowledge News and the Construction of Political Meaning. *The University of Chicago Press*.

- Onyebadi, U., & Oyedeji, T. (2011). Newspaper Coverage of Post POLitical Election Violence in Africa: an Assessment of the Kenyan Example. *Sage Publications*, 215-230.
- Polletta, F. (1998). It was Like A Fever, Narrative and Identity in Social Protest. *Social Problems Volume 2*, 137-159.
- Scheufele, D. (2000). Agenda-Setting, Printing, and Framing Revisited: Another Look at Cognitive Effects of Political Communication. *Mass Communication & Society*, 297-316.
- Schufele, D. (1999). Framing as a Theory of Media effects. *Journal of Communication 49*, 103-122.
- Semetko, H., & Valkenburg, P. (2000). Framing European Politics: A Content Analysis pf Press amd Television News . *International Communication Association*, 93-109.
- Shah, D., Watts, M., & Domke, D. (2002). News Framing and Cueing of issue regimes. *Public Openion Quarterly 66*, 339-370.
- Stewart, C., Lavelle, M., & Kowaltzke, A. (2004). *Media and Meaning, and Introduction, 3rd Edition*. London: British Film Institute.
- Tankard, J. (2001). The Emprical Approach to the Study of Media Framing. *Framing Public Life*, 95-106.
- Vreese, C. (2005). News Framing: Theory and Typology. *Information Design+Document Design Volume 13*, 51-62.

المواقع الإلكترونية:

-عبدالقادر، أشرف عبدالعزيز(2014) (المحتجون:كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسات الدول؟) موقع مجلة الأهرام الإلكترونية، <http://www.siyassa.org.eg> بتاريخ 24-مارس-2014.

-غير معروف.(مقتل شخصين في احتجاجات عُمان). موقع الجزيرة الإلكتروني
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F1122D56-F8E4-4AA4-956A-365EDE76289D.htm>

بتاريخ 21-مارس-2013

-غير معروف،(2014)معجم المعاني الإلكتروني.

http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&word=%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9

بتاريخ 15-أكتوبر-2014

-صحيفة الرؤية، موقع إلكتروني <http://alroya.om/ar/alroya-newspaper.html> بتاريخ 16-يوليو-2014

-صحيفة الزمن،موقع إلكتروني <http://www.azamn.com> بتاريخ 16-16-يوليو-2014

- هاشم، رضوى. عبدالله، رحاب(2014) (دراسة تؤكد: العمال المصريون نفذوا أول إضراب في التاريخ قبل 3 آلاف عام) موقع أخبار الوطنالإلكتروني <http://www.elwatannews.com/news/details/473356> بتاريخ 1-مايو-2014.

-وزارة الشؤون القانونية، مراسيم سلطانية. <http://www.mola.gov.om/mainlaws.aspx> بتاريخ 31-مايو-2014

Carbone, Nick (2014, 16 February). The Original American protest, retrieved from The Time website:

http://content.time.com/time/specials/packages/article/0,28804,2096654_2096653_2096692,00.html

Civil Rights Movement . (2014, January 14). Retrieved from History & Timeline of the Southern Freedom Movement 1951-1968:
<http://www.crmvet.org/info/sitins.pdf>

Davis, Brion Davis. (2014, January 17). Retrived from Slavery and Freedom in American History and Memory: <http://www.yale.edu/glc/aces/germantown.htm>

Mazzo, Danielle. Passi, Guarav(2014, 19 March). The Salt March and the Indian Struggle for Independence retrieved from PBS:

http://people.hofstra.edu/alan_j_singer/CoursePacks/TheSaltMarchandtheIndianStruggleforIndependence.pdf

The Moroccan Initiative in the Western Sahara. (2014, January 14): Retrived from the Morrocon American Centre of Policy:

<http://moroccanamericanpolicy.com/MoroccanCompromiseSolution041107.pdf>

Ramos, S. (2014, January 15). *German Peasant Rebellion 1525*. Retrieved from Revolution Protest Encyclopedia: http://www.revolutionprotestencyclopedia.com/fragr_image/media/IEO_German_Peasant_Rebellion

الملاحق

أولاً: استمارة تحليل المضمون:

اسم الصحيفة		رقم العدد	التاريخ					
التسلسل	عنوان الخبر	المساحة	رقم الصفحة (3-1)	الموقع من الصفحة (6-1)	عناصر الابرار (10)	المصادر الناقلة (6-1)	المصادر الصحفية (5-1)	نوع الاطار (6-1)
1								
2								
3								
4								
5								
6								
7								
8								
9								
10								
11								
12								
13								
14								
15								
16								
17								
18								

المؤشر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الصفحة	الأولى	الثالثة	باقية الصفحات							
الموقع	اعلى يمين	اعلى شمال	وسط	أسفل يمين	أسفل شمال					
عناصر الابرار	الألوان	البراويز / الأطر	عنوان ممتد	عنوان عريض	أكثر من سطر	صورة شخصية	صورة موضوعة	خلفيات	دون عناصر	
المصادر الناقلة	وكالة الأنباء العمانية	وكالة أنباء أخرى	المحرر	مراسل	اسم الكاتب	غير محدد				
المصادر الصحفية	المسؤول الحكومي	الهيئات الحكومية	الجمهور/ المواطنون	المتظاهرون/ المعتصمون	جهات وجمعيات أخرى					
نوع الاطار	إسناد مسؤولية	اقتصاد ي	انساني	أخلاقي	صراع	سياسي				

1.4	1.3	1.2	1.1	فروع إسناد المسؤولية
أفراد سليمي	افراد ايجابي	الحكومة سليمي	الحكومة ايجابي	

الإطار الاقتصادي

ثانياً: بيانات الأطر

الجدول 7-الموقع من الصحيفة

	الصفحة الأولى		الصفحة الثالثة		باقي الصفحات		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	23.81%	5	0.00%	0	76.19%	16	21	100%
الرؤية	36.36%	8	4.55%	1	59.10%	13	22	100%

الجدول 8-الموقع من الصفحة

	أعلى يمين		أعلى شمال		الوسط		أسفل يمين		أسفل شمال		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	61.90%	13	9.52%	2	9.52%	2	14.29%	3	4.76%	1	21	100%
الرؤية	40.91%	9	4.55%	1	31.82%	7	18.19%	4	4.55%	1	22	100%

الجدول 9-عناصر الإبراز المستخدمة - العناوين

	عريض		ممتد		أكثر من سطر		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	12.82%	5	38.46%	15	48.72%	19	39	100%
الرؤية	28.95%	11	31.58%	12	39.47%	15	38	100%

الجدول 10-عناصر الإبراز المستخدمة - الصور

	الشخصية		الموضوعية		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	12.50%	1	87.50%	7	100.00%	8
الرؤية	16.67%	3	83.33%	15	100.00%	18

الجدول 11-عناصر الإبراز المستخدمة -الأخرى

	الالوان		البراويز		الخلفيات		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	50.00%	3	33.33%	2	16.67%	1	6	100%
الرؤية	71.43%	5	0.00%	0	28.57%	2	7	100%

الجدول 12-المصادر الناقلة

	العمانية		عالمية		محور		مندوب		غير محدد		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	9.52%	2	0.00%	0	57.14%	12	9.52%	2	23.81%	5	21	100%
الرؤية	4.55%	1	0.00%	0	68.18%	15	18.18%	4	9.09%	2	22	100%

الجدول 13-المصادر الصحفية

	المسؤول الحكومي		جهة حكومية		جمهور		متظاهرون		جهات أخرى		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	23.81%	5	14.29%	3	9.52%	2	14.29%	3	47.62%	10	21	100%
الرؤية	27.27%	6	0.00%	0	0.00%	0	27.27%	6	45.45%	10	22	100%

الإطار السياسي

الجدول 14-الموقع من الصحيفة											
	الصفحة الأولى		الصفحة الثالثة		باقي الصفحات		المجموع				
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك			
عمان	13	61.91%	1	4.76%	7	33.33%	21	100%			
الرؤية	13	72.22%	2	11.11%	3	16.67%	18	100%			
الجدول 15-الموقع من الصفحة											
	أعلى يمين		أعلى شمال		الوسط		أسفل يمين		أسفل شمال		المجموع
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	
عمان	11	52.38%	4	19.05%	3	14.29%	1	4.76%	2	9.52%	21
الرؤية	9	50.00%	3	16.67%	5	27.78%	1	5.56%	0	0.00%	18
الجدول 16-عناصر الإبراز المستخدمة - العناوين											
	عريض		ممتد		أكثر من سطر		المجموع				
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك			
عمان	3	8.82%	18	52.94%	13	38.24%	34	100%			
الرؤية	7	21.86%	10	31.25%	15	46.88%	32	100%			
الجدول 17-عناصر الإبراز المستخدمة - الصور											
	الشخصية		الموضوعية		المجموع						
	ن	ك	ن	ك	ن	ك					
عمان	5	71.43%	2	28.57%	7	100.00%					
الرؤية	6	66.67%	3	33.33%	9	100.00%					
الجدول 18-عناصر الإبراز المستخدمة - الأخرى											
	الألوان		البراويز		الخلفيات		المجموع				
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك			
عمان	6	66.67%	1	11.11%	2	22.22%	9	100%			
الرؤية	12	75.00%	2	12.50%	2	12.50%	16	100%			
الجدول 19-المصادر الناقلية											
	العمانية		عالمية		محزر		مندوب		غير محدد		المجموع
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	
عمان	13	61.90%	0	0.00%	2	9.52%	1	4.76%	5	23.81%	21
الرؤية	11	61.11%	0	0.00%	3	16.67%	3	16.67%	1	5.56%	18
الجدول 20-المصادر الصحفية											
	المسؤول الحكومي		جهة حكومية		جمهور		متظاهرون		جهات أخرى		المجموع
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	
عمان	15	71.43%	6	28.57%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	21
الرؤية	15	83.33%	0	0.00%	0	0.00%	1	5.56%	2	11.11%	18

الإطار الإنساني

الجدول 21-الموقع من الصحيفة

	الصفحة الأولى		الصفحة الثالثة		باقي الصفحات		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	0	0.00%	0	0.00%	5	100.00%	5	100%
الرؤية	0	0.00%	1	12.50%	7	87.50%	8	100%

الجدول 22-الموقع من الصفحة

	أعلى يمين		أعلى شمال		الوسط		أسفل يمين		أسفل شمال		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	1	20.00%	1	20.00%	1	20.00%	0	0.00%	2	40.00%	5	100%
الرؤية	0	0.00%	0	0.00%	3	37.50%	2	25.00%	3	37.50%	8	100%

الجدول 23-عناصر الإبراز المستخدمة - العناوين

	عريض		ممتد		أكثر من سطر		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	0	0.00%	4	66.67%	2	33.33%	6	100%
الرؤية	3	37.50%	5	62.50%	0	0.00%	8	100%

الجدول 24-عناصر الإبراز المستخدمة - الصور

	الشخصية		الموضوعية		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	0	0.00%	4	100.00%	4	100.00%
الرؤية	0	0.00%	5	100.00%	5	100.00%

الجدول 25-عناصر الإبراز المستخدمة - الأخرى

	الألوان		البراويز		الخلفيات		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	0	0.00%	1	100.00%	0	0.00%	1	100%
الرؤية	1	100.00%	0	0.00%	0	0.00%	1	100%

الجدول 26-المصادر الناقلة

	العمانية		عالمية		محور		مندوب		غير محدد		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	0	0.00%	1	16.67%	1	16.67%	0	0.00%	4	66.67%	6	100%
الرؤية	0	0.00%	0	0.00%	6	75.00%	2	25.00%	0	0.00%	8	100%

الجدول 27-المصادر الصحفية

	المسؤول الحكومي		جهة حكومية		جمهور		متظاهرون		جهات أخرى		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	0	0.00%	0	0.00%	2	40.00%	3	60.00%	0	0.00%	5	100%
الرؤية	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	8	100.00%	0	0.00%	8	100%

الإطار الأخلاقي

الجدول 28-الموقع من الصحيفة

	الصفحة الأولى		الصفحة الثالثة		باقي الصفحات		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	5	18.52%	2	7.41%	20	74.07%	27	100%
الرؤية	5	22.72%	3	13.64%	14	63.64%	22	100%

الجدول 29- الموقع من الصفحة

	أعلى يمين		أعلى شمال		الوسط		أسفل يمين		أسفل شمال		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	6	22.22%	7	25.93%	5	18.52%	4	14.81%	5	18.52%	27	100%
الرؤية	7	31.82%	3	13.64%	4	18.18%	8	36.36%	0	0.00%	22	100%

الجدول 30-عناصر الإبراز المستخدمة - العناوين

	عريض		ممتد		أكثر من سطر		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	1	2.22%	24	53.33%	20	44.44%	45	100%
الرؤية	11	31.43%	10	28.57%	14	40.00%	35	100%

الجدول 31-عناصر الإبراز المستخدمة - الصور

	الشخصية		الموضوعية		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	4	22.22%	14	77.78%	18	100.00%
الرؤية	10	62.50%	6	37.50%	16	100.00%

الجدول 32 -عناصر الإبراز المستخدمة -الأخرى

	الألوان		البراويز		الخلفيات		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	5	45.45%	2	18.18%	4	36.36%	11	100%
الرؤية	8	66.67%	1	8.33%	3	25.00%	12	100%

الجدول 33- المصادر الناقلة

	العمانية		عالمية		محزر		متدوب		غير محدد		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	3	10.71%	1	3.57%	13	46.43%	4	14.29%	7	25.00%	28	100%
الرؤية	3	13.64%	0	0.00%	12	54.55%	7	31.82%	0	0.00%	22	100%

الجدول 34-المصادر الصحفية

	المسؤول الحكومي		جهة حكومية		جمهور		متظاهرون		جهات أخرى		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	12	42.86%	7	25.00%	3	10.71%	6	21.43%	0	0.00%	28	100%
الرؤية	4	18.18%	1	4.55%	7	31.82%	4	18.18%	6	27.27%	22	100%

إطار الصراع

الجدول 35-الموقع من الصحيفة

	الصفحة الأولى		الصفحة الثالثة		باقي الصفحات		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	22.22%	6	3.70%	1	74.07%	20	100%	27
الرؤية	25.00%	12	8.33%	4	66.67%	32	100%	48

الجدول 36-الموقع من الصفحة

	أعلى يمين		أعلى شمال		الوسط		أسفل يمين		أسفل شمال		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	25.93%	7	18.52%	5	14.81%	4	22.22%	6	18.52%	5	100%	27
الرؤية	37.50%	18	8.33%	4	20.83%	10	20.83%	10	12.50%	6	100%	48

الجدول 37-عناصر الإبراز المستخدمة - العناوين

	عريض		ممتد		أكثر من سطر		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	4.26%	2	51.06%	24	44.68%	21	100%	47
الرؤية	30.38%	24	30.38%	24	39.24%	31	100%	79

الجدول 38-عناصر الإبراز المستخدمة - الصور

	الشخصية		الموضوعية		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	26.67%	4	73.33%	11	100.00%	15
الرؤية	33.33%	13	66.67%	26	100.00%	39

الجدول 39-عناصر الإبراز المستخدمة -الأخرى

	الألوان		البراويز		الخلفيات		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	40.00%	2	0.00%	0	60.00%	3	100%	5
الرؤية	71.43%	20	3.57%	1	25.00%	7	100%	28

الجدول 40-المصادر الناقلة

	العمانية		عالمية		محرر		مندوب		غير محدد		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	11.11%	3	0.00%	0	48.15%	13	11.11%	3	29.63%	8	100%	27
الرؤية	10.42%	5	0.00%	0	54.17%	26	31.25%	15	4.17%	2	100%	48

الجدول 41-المصادر الصحفية

	المسؤول الحكومي		جهة حكومية		جمهور		متظاهرون		جهات أخرى		المجموع	
	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك
عمان	21.43%	6	14.29%	4	35.71%	10	21.43%	6	7.14%	2	100%	28
الرؤية	8.16%	4	20.41%	10	28.57%	14	24.49%	12	18.37%	9	100%	49

إطار إسناد المسؤولية

الجدول 42- الموقع من الصحيفة

	الصفحة الأولى		الصفحة الثالثة		باقي الصفحات		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	39	17.81%	17	7.76%	163	74.43%	219	100%
الرؤية	48	21.24%	21	9.29%	157	69.47%	226	100%

الجدول 43- الموقع من الصفحة

	أعلى يمين		أعلى شمال		الوسط		أسفل يمين		أسفل شمال		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	75	34.25%	51	23.29%	35	15.98%	32	14.61%	26	11.87%	219	100%
الرؤية	80	35.40%	21	9.29%	51	22.57%	53	23.45%	21	9.29%	226	100%

الجدول 44- عناصر الإبراز المستخدمة - العناوين

	عريض		ممتد		أكثر من سطر		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	23	6.44%	193	54.06%	141	39.50%	357	100%
الرؤية	73	20.39%	149	41.62%	136	37.99%	358	100%

الجدول 45- عناصر الإبراز المستخدمة - الصور

	الشخصية		الموضوعية		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	12	9.84%	110	90.16%	122	100.00%
الرؤية	48	27.75%	125	72.25%	173	100.00%

الجدول 46- عناصر الإبراز المستخدمة - الأخرى

	الألوان		البراويز		الخلفيات		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	39	57.35%	8	11.76%	21	30.88%	68	100%
الرؤية	98	80.33%	9	7.38%	15	12.30%	122	100%

الجدول 47- المصادر الناقلة

	العمانية		عالمية		محرر		مندوب		غير محدد		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	27	12.33%	3	1.37%	64	29.22%	45	20.55%	81	36.99%	219	100%
الرؤية	25	11.01%	2	0.88%	97	42.73%	93	40.97%	10	4.41%	227	100%

الجدول 48- المصادر الصحفية

	المسؤول الحكومي		جهة حكومية		جمهور		متظاهرون		جهات أخرى		المجموع	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
عمان	40	17.47%	83	36.24%	24	10.48%	54	23.58%	28	12.23%	229	100%
الرؤية	51	22.47%	54	23.79%	30	13.22%	56	24.67%	36	15.86%	227	100%